

الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة
بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية وأداء البنوك
دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة فى بورصة
الأوراق المصرية
إعداد

د / وليد سمير عبد العظيم الجبلى
أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة
معهد الإدارة والسكرتارية والحاسب الآلى
كلية البنات القبطية بالعباسية

٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ

ملخص الدراسة :-

الهدف

تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكـل الملكية وأداء البنوك ، فضلاً عن التحقيق في الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة المذكورة

التصميم/المنهجية

استخدمت الدراسة بيانات من ١٢ بنكاً تجارياً مدرجاً في بورصة الأوراق المصرية ، تغطي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣. وتعتمد هذه الورقة على التحليل القياسي الاقتصادي لبيانات العينة ، بما في ذلك انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) كمنهج أساسي، بالإضافة إلى طريقة العزوم المعممة GMM، وطريقة المربعات الصغرى ثنائية المرحلتين (2SLS) ، والنموذج الديناميكي، وذلك لمعالجة قضايا السببية والداخلية في المعادلات المقترحة. وهذا ما يضمن صحة النتائج.

النتائج

تشير نتائج الدراسة إلى أن المدفوعات الرقمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء البنوك. بالإضافة إلى ذلك، توضح النتائج كيف يؤثر هيكل الملكية (الأجنبية، المؤسسية، العائلية) على صحة أداء البنوك. كما تكشف النتائج عن الآثار الإيجابية والمهمة للملكية المؤسسية والعائلية على أداء البنوك، في حين أن الملكية الأجنبية ليس لها أي تأثير. وفي الوقت نفسه، من حيث التأثير المعدل، يتفاعل المدير المستقل كوسيط بشكل إيجابي وغير مهم مع الملكية الأجنبية والملكية العائلية للتأثير على أداء البنك. أما بالنسبة للملكية المؤسسية، فإن المتغير المعدل للمديرين المستقلين يتفاعل معها بشكل إيجابي وهام للتأثير على أداء البنك.

التداعيات العملية :-

وبشكل عام، تساعد هذه الدراسة أصحاب المصلحة والمصرفيين والمديرين والمستثمرين والعملاء وصناع السياسات على تحديد تأثير الدفع الرقمي وهيكـل الملكية على أداء البنوك في الاقتصادات النامية.

الأصالة/القيمة

تقدم هذه الدراسة فهماً فريداً من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير المدفوعات الرقمية وهيكـل الملكية على أداء البنوك. كما يفتح آفاقاً لأبحاث مستقبلية تتناول هذا المجال البحثي في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على مصر. يُعد هذا البحث من بين الدراسات الأولية في مصر التي تهدف إلى توضيح هذه العلاقات. على المستوى النظري، يُضيف هذا البحث إلى نظرية الوكالة ونموذج نظم المعلومات، ويُقدم رؤى جديدة حول ديناميكيات القطاع المصرفي في الدول النامية .

القسم الأول : الاطار العام للدراسة

١/١ : مقدمة ومشكلة الدراسة :-

في العصر الرقمي، أثار تطور أنظمة الدفع تساؤلاتٍ جوهرية حول تأثير أساليب المعاملات على الاقتصاد العالمي. وعلى وجه التحديد، أدى توسع التجارة الإلكترونية إلى ظهور متطلبات مالية جديدة، مما دفع إلى ظهور أنظمة دفع إلكترونية تحل محل المعاملات النقدية التقليدية بسرعة (Aldaas, 2021) ، في الواقع، أصبحت طرق الدفع هذه أكثر انتشاراً في الاقتصادات الحديثة بفضل التقدم التكنولوجي والاعتماد الواسع النطاق على المنصات الرقمية. إلا أن هذا ليس هو الحال دائماً، إذ لا تزال بعض الدول تفضل استخدام النقد. فقد وجدت دراسة حديثة أجراها Wright (2022) أن هناك دولاً متعددة لا تزال تشهد استخداماً للنقد في المدفوعات بنسبة تزيد عن ٥٠%، وهذه الدول هي: المغرب (٧٤%)،

وبلغاريّا (٧٤%)، ومصر (٦٠%)، وغيرها الكثير. من ناحية أخرى، وجدت الدراسة نفسها أن بعض الدول تتجه نحو اقتصادات خالية من النقد، ولديها مدن ومجتمعات خالية منه. على سبيل المثال، تقترب نسبة الأفراد الذين لا يملكون حساباً مصرفياً من الصفر في العديد من الدول، مثل النرويج وفنلندا والسويد والدنمارك.

فعلى الرغم من أن التكنولوجيا المالية تعد ظاهرة حديثة، إلا أنها تنمو بسرعة البرق حول العالم. وهي تلفت الانتباه إلى مصطلحات متنوعة، مثل "الدفع الإلكتروني"، و"الدفع عبر الهاتف المحمول"، و"التحويل الإلكتروني"، و"التمويل الجماعي"، و"التعهد الجماعي"، و"نظام الند للند"، و"الدفع برمز الاستجابة السريعة"، و"العملات المشفرة" (Alber & Dabour, 2020; Le, 2022) تعتبر التكنولوجيا المالية لاعباً رئيسياً في الثورة الصناعية الرابعة (Abbasi et al., 2021) فهي تدمج التمويل والتكنولوجيا، وتشمل منصات مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول والإقراض بين الأقران. ووفقاً (Chen et al., 2021)، تُمكن التكنولوجيا المالية (FinTech) الشركات والمستخدمين الأفراد من تقديم خدمات مالية ودفع رقمية سلسة ومُحسنة. في المناطق النائية والحضرية ذات الاقتصادات المتقدمة والقائمة على المعرفة، اتسع نطاق التكنولوجيا المالية وأحدثت تغييراً جذرياً في القطاع المصرفي (Buckley & Webster, 2016) لم تتوقع الشركات القائمة هذه الفرصة أو التهديد. فلم تبدأ إلا مؤخراً بالاستحواذ على شركات التكنولوجيا المالية لتحديث وتوسيع أعمالها ومحفظتها، والاستحواذ على سوق جديدة، وخدمة شريحة جديدة من المستهلكين. ومن أبرز عمليات الاستحواذ استحواذ شركة Apple على شركة Credit Kudos، المتخصصة في الخدمات المصرفية المفتوحة، للتكنولوجيا المالية.

وتشمل التكنولوجيا المالية العديد من المنتجات والخدمات والفئات الفرعية وعروض القيمة الأساسية. تشمل منتجات التكنولوجيا المالية الشائعة المدفوعات (المحافظ الإلكترونية، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول)، والادخار (بما في ذلك إدارة الثروات)، والإقراض (قروض التجزئة)، والخدمات (التمويل الشخصي)، والحسابات (الادخار). بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة لقطاع مدفوعات التجزئة، برزت شركات التكنولوجيا المالية للتجزئة كأكثر الشركات الرقمية إلهاماً، حيث تقدم للمستهلكين خدمات دفع أكثر تخصيصاً وراحةً وفعالية من حيث التكلفة، مثل الاستفادة من الهواتف الذكية. وبفضل التقدم التكنولوجي، شهدت أنماط حياة الناس تغيرات جذرية على مر السنين. وشهدت طرق إدارة الأعمال، واستثمار الأموال، والسادات تحولات جذرية. وتُطبق التكنولوجيا في مختلف جوانب حياة الأفراد، بما في ذلك التقنيات المالية المختلفة المستخدمة في إدارة الأصول الرقمية، والتأمين الرقمي، والقروض الرقمية، والاستثمارات الرقمية، والتجارة الإلكترونية، وغيرها من وسائل الدفع الرقمية. وشهدت المدفوعات عبر الهاتف المحمول وغيرها من أشكال المعاملات الرقمية نمواً ملحوظاً بفضل سهولة استخدامها، وانخفاض تكاليفها، وراحتها، وزيادة سيولتها، وانخفاض مخاطر السرقة، وسهولة إجراء المعاملات الأجنبية، وتتبع المعاملات، والخصومات والمكافآت المتنوعة.

هناك فكرة سائدة مفادها أن النقود أصبحت بالتدريج عتيقة، مما قد يؤدي إلى مجتمع بلا نقود (Arvidsson and Markendahl, 2014; Carton and Hedman, 2013;) ، وهو ما أكدته دراسة Huebner et al. (2020) التي أوضحت أن استخدام تطبيقات الهاتف المحمول الحديثة لم يزيد من أهمية معاملات بطاقات الائتمان/الخصم بين المستهلكين فحسب، بل كبح أيضاً ميولهم الإتفاقية .

ولقد زاد القطاع المصرفي المصري من الاهتمام بإدخال التكنولوجيا المالية كونها تؤثر بشكل مباشر في ربحية البنوك وذلك من خلال الخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا مباشرة ومنها) بطاقات الائتمان Credit Card- ماكينات الصرف الآلي ATM- ، بطاقات الشيكات Card Check-غرف التسوية والمقاصة الالكترونية - خدمات نقاط البيع- صناديق الاستثمار-دفع الفواتير بالمحمول-خدمات التأمين- خدمات السفر) ، ولدعم استقرار نظم الدفع الإلكتروني المصري فقد تم انشاء المجلس القومي للمدفوعات والتي شملت اختصاصاته خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع البنكي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع بدلا منه ، إعفاء المواطنين من المصاريف الخاصة بفتح حساب لخدمات الدفع بالهاتف لمدة عام من تاريخه، وخفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بنسبة 50% لمدة ٦ شهور من تاريخه ، تطوير نظم الدفع القومية وأطر الإشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل إيجاد نظم أمنه وذات كفاءة ، وأخيراً العمل علي تحقيق الشمول المالي بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام البنكي، وضم القطاع غير الرسمي إلي القطاع الرسمي، وتخفيض تكلفة إنتقال الأموال، وزيادة المتحصلات الضريبية (أحمد ، ٢٠٢٣) .

وتقر الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن التكنولوجيا المالية هي واحدة من الابتكارات الرئيسية التي يمكن أن تسهل الشمول المالي المقصود به تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة لجميع أجزاء المجتمع مما يزيد من العائدات المالية المرتبطة بها (Arner et al., 2020) ، كما تزيد التكنولوجيا المالية من كفاءة إدارة المدخرات الشخصية والحياة اليومية، وتسمح بتنويع المخاطر المالية الفردية وتدعم النمو الاقتصادي. بل إنها توجه الموارد المالية نحو الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يكون وصولها إلى التمويل محدوداً، خاصة في أعقاب الأزمات المالية والاقتصادية (Abbasi et al., 2021). ووفقاً Herwadhakb et al. (2019) يؤدي ازدياد عدد نقاط البيع، وانتشار الإنترنت، وأجهزة الصراف الآلي إلى نمو قيمة المعاملات. لهذه المبادرات تأثير إيجابي على الأداء المالي للبنوك. بالإضافة إلى ذلك تشير دراسة (Ripain and Ahmad (2018 إلى أن البنوك يمكنها تعزيز أدائها المالي من خلال تبني التكنولوجيا المالية ، وقامت دراسة (Shaikh et al. (2017 بإجراء مراجعة للدراسات حول ثقافة الخدمات المصرفية الرقمية واعتمادها، والتي استكشفت تأثير هذه العناصر على الابتكار المالي وتعزيز الشمول المالي.

في المقابل، غالباً ما تنطوي أساليب الخدمات المصرفية التقليدية على تكاليف معاملات مرتفعة، وبنية تحتية مادية، ومعالجة يدوية. ومع ذلك، منذ تفشي جائحة COVID-19 ، أصبحت المعاملات المالية الرقمية جزءاً لا يتجزأ من المشهد المالي الحديث. ومنذ يناير ٢٠٢٠ ، زادت المعاملات غير التلامسية بنسبة ٦٩% (Rueter, 2020) ، ومن المتوقع أن يتوسع سوق المدفوعات الرقمية العالمي في عام ٢٠٢٥ بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) بنسبة ٢٢.١% (Business Wire, 2024) ، علاوة على ذلك، يستخدم حوالي نصف المتسوقين في جميع أنحاء العالم المدفوعات الرقمية (أي بطاقات الائتمان) بشكل متزايد مقارنة بفترة ما قبل الوباء، حيث يعتزم معظمهم الاستمرار في القيام بذلك (yStats GmbH & Co. K.G., 2020) ، في السوق الأمريكية، استخدم ٨٢% من الأشخاص المدفوعات الرقمية في عام ٢٠٢٤ ، ارتفاعاً من ٧٨% في عام ٢٠٢٣ و ٧٢% في عام ٢٠٢١ (Goel et al., 2021) في ضوء هذه التطورات السريعة، شهدت المؤسسات المالية نمواً هائلاً في التكنولوجيا المالية.

وعلى الصعيد العالمي، شهدت تكنولوجيا الدفع الرقمي نموًا سريعًا، كما تتوسع قوتها الهائلة وتأثيرها الدولي. المدفوعات الرقمية هي موارد عبر الإنترنت وتقنيات دفع تُستخدم لتبادل القيمة عبر الإنترنت. تشمل المدفوعات الرقمية بطاقات الائتمان والنقد الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ودفع رمز الاستجابة السريعة والشيك الإلكتروني (Yaokumah et al., 2017)، فيما يتعلق بالدفع، يمكن للمستهلكين استخدام هواتفهم الذكية لإجراء عمليات شراء داخل المتجر. يمكن ربط الحساب المصرفي الخاص بالفرد بتطبيق دفع رقمي، ويمكن إرسال القسائم لاسلكيًا إلى محطة البائع عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، في عام ٢٠٢٢، شكلت تكنولوجيا وخدمات الهاتف المحمول ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بقيمة اقتصادية مضافة بلغت ٥.٢ تريليون دولار (GSMA, 2022).

وبعد الهدف الرئيسي للبنوك هو تعظيم الأرباح وقيمة المساهمين من خلال إدارة فعّالة ضمن حدود المؤسسة، وذلك من خلال العمل الأخلاقي لتحقيق أهداف تعظيم الأرباح والحد من الإسراف في الإنفاق. يتماشى هذا مع منظور الأعمال التقليدي، الذي يُحافظ على الشركات ويرفع من أدائها المالي باستخدام استراتيجيات الأعمال التقليدية مثل تطوير المنتجات والاستثمار والتسويق. ومع ذلك، في ظل التطور السريع للقطاع المالي، برز دمج وسائل الدفع الرقمية كقوة تحويلية، مما أثر بشكل كبير على أداء البنوك. المدفوعات الرقمية، مثل بطاقات الائتمان والخصم (Aurazo & Vega, 2021)، تُقدّم هذه الحلول بديلاً أكثر فعالية من حيث التكلفة. يُسهم انخفاض تكاليف التشغيل في تحسين الكفاءة، مما يُمكن البنوك من تخصيص الموارد استراتيجياً والاستثمار في التطورات التكنولوجية التي تُؤثر إيجاباً على الأداء المالي للبنك.

وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال دراسة أثر المدفوعات الرقمية على الأداء المالي للبنوك، والتي تشكل سؤال البحث الأساسي الذي تتناوله الدراسة وهو :-

س ١ : ما هو أثر المدفوعات الرقمية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ؟

وفي الوقت نفسه، بذل قدر كبير من الجهد لفهم كيفية تأثير هياكل ملكية البنوك المختلفة على تشغيل البنوك. يتأثر أداء البنك بهيكل ملكيته لأسباب عديدة. أولاً، يُعد تحديد نوع الملكية والتنوع والتركيز وموارد المساهمين من العوامل التي تؤثر على حوافزهم وقدرتهم على مراقبة مديري البنوك. تشمل أمثلة هذه الظاهرة ملكية الأسهم من قبل الكيانات الحكومية والمستثمرين العائليين والمستثمرين المحليين من القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين. ثانيًا، نظرًا لتنوع مصالح المساهمين، فإنهم يمارسون تأثيرات متفاوتة على سلوك البنوك. التفاعل بين المساهمين والمديرين معقد نظرًا لعدم توافق مصالحهم.

لقد كشفت أبحاث حوكمة الشركات الخاصة بالبنوك أن التصميم الأمثل لحوكمة البنوك وتنظيم البنوك يعني التقارب بين أهداف مساهمي البنوك والمودعين والمجتمع ككل (John et al., 2016)، فمن المرجح أن تتحمل المؤسسات المالية مخاطر مسؤولية أكبر وأن تكون أكثر مسؤولية أمام أصحاب المصلحة والجهات التنظيمية المصرفية، وتشير الأدلة التجريبية إلى وجود صلة بين هيكل وخصائص مجالس الإدارة وأداء البنوك. وعلى وجه الخصوص، أثبتت الأبحاث السابقة أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين من شأنه أن يحسن من فعالية عمليات المراقبة والتحكم، مما يسمح بتحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر. مع تكيف الصناعة المصرفية مع الثورة الصناعية الرابعة، تزداد تعقيدات الحوكمة المؤسسية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير خدمات التكنولوجيا المالية داخل

المؤسسة أو التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية. والواقع أن الأدلة القصصية تشير إلى أن توفير خدمات التكنولوجيا المالية يخلق مشاكل في الامتثال لقواعد الحوكمة، وقد أتهم بالاحتيال المالي .

كما كشف فحص دقيق لهياكل الملكية في جميع أنحاء العالم منذ تسعينيات القرن الماضي، بشكل مفاجئ، أن تركيز الملكية العالي أكثر شيوعاً من توزيع حصص الأسهم. ونتيجةً لذلك، يتحول الاهتمام الرئيسي إلى احتمال استيلاء المساهمين الأغلبية على مصالح المستثمرين الأقلية (Lehmann & Weigand, 2000)، حيث يتمتع المساهمون الكبار بالقدرة على انتزاع ملكية المساهمين الصغار ذوي الأهداف المختلفة عن أهداف المساهمين الصغار. ومع ذلك، لا يزال التركيز الرئيسي لبحوث التمويل منصباً على العلاقة بين أداء البنك وهيكل الملكية. وقد ناقشت معظم الدراسات المبكرة حول تشتت الملكية العلاقة بين الموكل والوكيل، مستخدمةً صراع المساهم والمدير (Aluchna and Kaminski, 2017; Alabdullah, 2018; Rashid, 2020; Amoako-Tuffour et al., 2022)، ركزت الأبحاث اللاحقة على تأثيرات المساهمين الرئيسيين المتعددين والمساهم المسيطر على الأداء، فضلاً عن الملكية المركزة (Hamdan, 2018; Yeh, 2019; Habtoor, 2020; Gupta et al., 2022; Alfawareh et al., 2023; Ullah et al., 2020; Nam et al., 2024). لذلك تتناول الدراسة أثر هيكل الملكية (الأجنبية، المؤسسة، العائلية) على الأداء المالي للبنوك التجارية، والتي تشكل سؤال الدراسة الثاني المتمثل في :-

س٢: ما هو أثر هيكل الملكية (الأجنبية، المؤسسة، العائلية) على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية؟

لقد أدى إدخال التقنيات الرقمية إلى زيادة تعقيد حوكمة الشركات في البنوك. وفقاً لـ Lee and Shin (2018)، تشمل التكنولوجيا المالية ستة نماذج أعمال تشمل (١) الدفع الأجنبي عبر الإنترنت، والتحويلات الخارجية؛ والخدمات المصرفية عبر الفروع الرقمية فقط؛ والمدفوعات من نظير إلى نظير؛ والمدفوعات عبر الهاتف المحمول داخل المتجر؛ (٢) إدارة الاستثمار والتخطيط المالي وأدوات التقاعد والمعاشات التقاعدية؛ (٣) منصات التمويل الجماعي؛ (٤) مقدمو القروض عبر الإنترنت والأسواق والوسطاء؛ (٥) نموذج أعمال سوق رأس المال؛ (٦) التأمين التكنولوجي والتأمين. تشمل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية الإضافية العملة الرقمية والعملات المشفرة والمستشارين الآليين ونقطة البيع المحمولة (Liu et al., 2020).

وقد سلطت الأبحاث الحديثة الضوء على الصراعات بين الأطراف الرئيسية، وتباين المساهمين، والصراعات المحتملة بين المساهمين (Yasser and Mamun, 2015; Alfadli and Rjoub, 2020; Tran et al., 2022; Din et al., 2022)، ومع ذلك، يعمل المجلس كممثل للمساهمين (Fama and Jensen, 1983) وتعمل كآلية الرقابة الداخلية الأساسية المسؤولة عن تعزيز أداء المنظمة (Tosi et al., 1997) وعلى وجه الخصوص، ستؤدي زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة إلى مراقبة فعالة لأنشطة أعضاء المجلس، ومن منظور نظرية الوكالة، يمكن تحسين أداء البنوك من خلال ضم المزيد من المديرين التنفيذيين المستقلين إلى مجلس الإدارة، كما كشفت أبحاث حوكمة الشركات الخاصة بالبنك (De Andres et al., 2021) أن الكيانات المصرفية تتطلب مجالس إدارة أكبر وأكثر استقلالية وتدقيقاً أكبر من تلك الموجودة في القطاع غير المالي

لذلك، تسعى الدراسة الى توضيح العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية وأداء البنوك، بالإضافة إلى دراسة الدور المنظم للعضو المستقل في هذه العلاقة، إذ يُعدّ هذا النوع من الأبحاث مجالاً واعداً يمكن أن يعود بالنفع على العديد من الأطراف ذات الصلة، وخاصة الباحثين والجهات التنظيمية وصانعي السياسات في الدول النامية مثل مصر ، والذي يمكن صياغته في السؤال التالي :-

س ٣ : - ما هو الدور الذي يلعبه أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ؟
٢/١ : هدف الدراسة :-

يعد الهدف الرئيسي للدراسة هو دراسة العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية وأداء البنوك، بالإضافة إلى دراسة الدور المنظم للعضو المستقل في هذه العلاقة للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، إذ يُعدّ هذا النوع من الأبحاث مجالاً واعداً يمكن أن يعود بالنفع على العديد من الأطراف ذات الصلة، وخاصة الباحثين والجهات التنظيمية وصانعي السياسات في الدول النامية مثل مصر. ويتفرع عنه الأهداف التالية

- التعرف على الاطار الفكري للمدفوعات الرقمية ، مع تقدم رؤى قيمة حول دور المدفوعات الرقمية في التأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية .
- تقديم رؤى قيمة حول دور هيكل الملكية في التأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية ، وتسليط الدراسة الضوء على كيفية تأثير وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين في مجالس إدارة البنوك التجارية المصرية على العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية والأداء المالي للبنوك التجارية .
- تحديد أثر المدفوعات الرقمية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ وحتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ .
- تحديد أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ وحتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ .
- تحديد الأثر التفاعلي لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية (الأجنبية ، المؤسسية ، العائلية) والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ وحتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

٣/١ : أهمية الدراسة :-

يمكن النظر إلى أهمية الدراسة من خلال أهمية المتغيرات التي تتناولها وتحاول استكشاف العلاقة بينهما حيث تُسهم هذه الدراسة إسهاماً ملحوظاً في الأدبيات المتعلقة بالتفاعل بين المدفوعات الرقمية ، هيكل الملكية (الأجنبية ، المؤسسية ، العائلية) والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٣ ، مع التركيز بشكل خاص على دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في هذه الديناميكية.

١/٣/١ : الأهمية العلمية :-

تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها:-

- توظيف إحدى فرضيات النموذج لدراسة تأثير استخدام المدفوعات الرقمية على الأداء المالي للبنوك من خلال البيانات الثانوية، تُسهم هذه الدراسة في تعزيز مجموعة الأبحاث الحالية حول نموذج نجاح أنظمة المعلومات. وقد وُجد أن استخدام المدفوعات الرقمية

- يُعدّ من العوامل المهمة للغاية في تحديد الأداء المالي للبنوك المصرية ؛ لذا، تُنصح البنوك التجارية بزيادة نفقاتها لتطبيق أساليب دفع إلكترونية جديدة.
- تركز هذه الدراسة على الدفع الرقمي وأداء البنوك، بينما تركز دراسات أخرى على محددات التكنولوجيا المالية (Phan et al., 2019; Narayan and Sahminan, 2018; Zhao et al., 2022)، بما في ذلك الإقراض من نظير إلى نظير في مجال التكنولوجيا المالية (Buchak et al., 2018; Tang, 2019)، الدفع باستخدام التكنولوجيا المالية (Scott et al., 2017; Coffie et al., 2021; Loh et al., 2022; Divya et al., 2023)، والعلاقة بين التكنولوجيا المالية وأداء البنوك التقليدية والإسلامية (Yudaruddin, 2023; Kharrat et al., 2024).
- واستناداً إلى الأدبيات الحالية وأفضل المعارف المتاحة، قد تكون هذه الدراسة الأولى التي تبحث في آثار المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية على أداء البنوك، إلى جانب دراسة الدور المنظم للمديرين المستقلين في القطاع المصرفي المصري، كما يوسع بحثنا نطاق المعرفة في الأدبيات المصرية حول العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية وأداء البنوك. وعلى وجه الخصوص، نقوم باستكمال الأدبيات المتعلقة بأداء البنوك من خلال وجهات نظر مختلفة، حيث تركز الأبحاث في مصر على العلاقة بين هيكل الملكية وأداء الشركة.
- تتناول فجوات الأدبيات الموجودة حول أداء البنوك من خلال استخدام متغيرات الدفع الرقمي وهيكل الملكية بالإضافة إلى متغير المدير المستقل. لم تجمع أي دراسة أخرى هذين المكونين الحاسمين في نموذج بحث واحد. تقدم الدراسة الحالية فهماً أكثر تعمقاً لدور المديرين المستقلين في تحسين أداء البنوك. في النهاية، يكشف هذا البحث عن نتيجة مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالتأثير المعدل للمديرين المستقلين على العلاقة بين هيكل الملكية وأداء البنوك.
- تسلط الضوء على محددات الأداء المالي للبنوك المصرية. وبالتالي، بإتباع حجج الدراسات السابقة (Arena et al., 2023)، حيث تُوظف هذه الدراسة متغيرات المدفوعات الرقمية، وهيكل الملكية، والأداء المالي. وبناءً على ذلك، من الضروري دراسة استخدام المدفوعات الرقمية وهيكل ملكية البنوك، اللذين يُسهمان لاحقاً في الأداء المالي. ولتحقيق ذلك، تستخدم الدراسة الحالية نموذج IS ونظرية الوكالة كأساس نظري لتوضيح العلاقات.
- أجريت أعمال سابقة نوعياً وكمياً (Alkhowaiter, 2020; Moghavvemi et al., 2021) وفي دراسة الدفع الرقمي، تعد الاستطلاعات والاستبيانات من بين الطرق الفعالة لجمع البيانات المطلوبة (Musa et al., 2015; Alkhaldi, 2017; Almarashdeh, 2018; Upadhyay et al., 2022) ومع ذلك، فقد استخدم عدد قليل جداً من الأشخاص منهج البيانات الكمية (Shaikh & Anwar, 2023).
- تشكل مجالاً خصباً لدراسات لاحقة، لما توفره من معلومات حول الأثر التفاعلي لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية والأداء المالي للبنوك المدرجة بورصة الأوراق المالية المصرية، مما يساهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة المصرية بشكل خاص.
- تدعم نتائج هذه الدراسة نظرية الوكالة ونموذج نجاح نظم المعلومات من خلال التأكيد على الدور الحاسم للمدفوعات الرقمية وهيكل الملكية في تحسين أداء البنوك

٢/٣/١ : الأهمية العملية :-

- تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها :-
- تقدم رؤية جديدة حول كيفية تعزيز التأثير المعدل للمديرين المستقلين في العلاقات بين الملكية الأجنبية والملكية المؤسسية والملكية العائلية وأداء البنوك . وهذا يعني احتمالية تأثير المديرين المستقلين بشكل كبير على هيكل الملكية المرتبط بأداء البنوك.
- يسهم هذا البحث في توفير أدلة تجريبية من اقتصاد ناشئ (مصر). وبالتالي، فإن مقارنة الخصائص المؤسسية والتنظيمية لمصر بخصائص الدول الصناعية ستمكن من إجراء مقارنات بشأن توسع سوق رأس المال والنمو الاقتصادي.
- يتوسع البحث الحالي في الدراسات السابقة حول تأثير الدفع الرقمي على أداء البنوك لهذا المجال من منظور الدول الناشئة بالإضافة إلى جوانب حوكمة الشركات (أي هيكل الملكية) ، وعلاوة على ذلك، قد يستخدم صناع السياسات في البلدان الناشئة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النتائج لتشجيع الظروف الاقتصادية المواتية.
- يزود هذا البحث الجهات التنظيمية والبنوك بمعلومات حول الفوائد المحتملة للمدفوعات الرقمية وهيكل الملكية على أداء البنوك. تُعدّ التقييمات التجريبية للمدفوعات الرقمية وهيكل الملكية بالغة الأهمية لتوفير تداعيات سياسية هامة على البنوك ، كما تساعد نتائج هذه الدراسة في تحديد آليات حوكمة الشركات التي تدعم إطارًا قويًا للحوكمة في مصر والدول النامية بشكل عام.

٤/١ : دوافع الدراسة :-

تكمّن الدوافع الأساسية لإجراء هذه الدراسة في :-

- تعتبر مصر من أكثر الدول تنافسية واستقرارًا في العالم العربي. وبالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة نفسها، مثل العراق وسوريا ولبنان، حيث تعد مصر دولة ناشئة تتمتع بمناخ أعمال وأمان متميزين. كما تعد من أكبر الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث صفقات التكنولوجيا المالية بنسبة ٢٣% من إجمالي الصفقات، وكذلك حجم استثمارات التكنولوجيا المالية بنسبة ٢١% من إجمالي الاستثمارات.
- حرص البنك المركزي المصري علي دعم الإستقرار المالي تم إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم ذلك منها (تقرير التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢٣ /٢٠٢٤) :-

- قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية والذي يهدف وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية؛ ملزم لكل من القطاع العام والخاص؛ للتيسير على المواطنين في سداد التزاماتهم المالية.
- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ لنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية والذي نص على أن يتخذ البنك المركزي جميع الإجراءات لتقديم الخدمات المالية أو المصرفية أو الرقابية، اللازمة لتعزيز تنمية استخدام التكنولوجيا بما في ذلك التطبيقات الإلكترونية التي تتيح وصول العملاء إلى حساباتهم بالبنوك أو مقدمي خدمات الدفع وتنفيذ المعاملات عليها، وأن تتمتع الوثائق والشيكات الإلكترونية بذات حجية أصل المحررات في الإثبات.
- بالنسبة لمشغلي أنظمة الدفع ومقدمي خدمات الدفع يعكف البنك المركزي المصري حاليًا على صياغة لوائح الترخيص والإطار التنظيمي لهما، وتهدف لضمان سلامة أنظمة الدفع وتعزيز الكفاءة، وتعزيز المنافسة مع حماية حقوق المستهلكين، وكذلك

- فهي تسهم في تعزيز رؤية مصر لمجتمع اقل اعتماداً على أوراق النقد، وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع.
- كذلك أصدر البنك المركزي مجموعة من القواعد المنظمة لكل من:
 - القواعد المنظمة لشبكة المدفوعات اللحظية والخدمات المالية الرقمية.
 - القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً.
 - القواعد الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات ومقدمي خدمات التمويل الرقمي المقترن بعمليات الدفع الإلكتروني
 - تقديم الخدمات المصرفية بالوكالة، واستخدام البيانات البديلة في التقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمي) التصنيف الائتماني السلوكي.
 - القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت .

٥/١ : حدود الدراسة :-

- **الحد الموضوعي :** اقتصرَت الدراسة في التعرف على الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية وأداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، دون التطرق الى التكنولوجيا المالية أو خدمات التكنولوجيا المالية أو المعايير المحاسبية المرتبطة بتفعيل خدمات التكنولوجيا المالية إلا بما يخدم هدف الدراسة .
- **الحد المكاني :** مصر البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية .
- **الحد الزمني :** تم إجراء الدراسة التطبيقية في نهاية ٢٠٢٤ ، واستخدم الباحث البيانات المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية المنشورة من ٢٠١٠/١/١ وحتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ .

لذلك يجب الأخذ في الاعتبار أن النتائج قد تختلف نسبياً إذا ما اختلفت العينة أو الفترة الزمنية أو أساليب القياس المستخدمة

٦/١ : قيود الدراسة :-

- تم استخدام مقياس واحد لفحص أداء البنك (معامل TOBIN Q) ، وهو ليس شاملاً بما يكفي لتقديم صورة كاملة عن أداء البنوك التجارية المصرية ، كما استخدمت الدراسة فقط متغيرات محدودة لهيكل الملكية.
- قد لا تكون عينتنا وحجمها الصغير نسبياً كافيين لتسليط الضوء على هدف الدراسة الحالية؛ وبالتالي، يمكن للدراسات المستقبلية أن تشمل دولاً أخرى لتوسيع نطاق العينة من الدول النامية.

القسم الثاني : مراجعة الأدبيات وتطوير الفروض

١/٢ : المدفوعات الرقمية بين نظرية الوكالة ونظرية مقاومة الابتكار ونموذج نجاح نظم المعلومات :-

١/١/٢ : المدفوعات الرقمية:

أصبحت المدفوعات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الحديث، مدفوعة بالتطورات التكنولوجية، وزيادة انتشار الإنترنت، والطلب المتزايد على الخدمات المالية المريحة والأمنة. ولا يعد هذا التحول نحو المعاملات غير النقدية مجرد تطور تكنولوجي، بل تطوراً اقتصادياً هاماً له آثار بعيدة المدى على النمو الاقتصادي والشمول المالي. ومع تزايد اعتماد الاقتصادات على التقنيات غير النقدية، يُصبح فهم العوامل السلوكية التي تُحفز تبني المدفوعات الرقمية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الكفاءة والنمو الاقتصادي. ورغم الأبحاث

المكثفة حول المدفوعات الرقمية، لم يُولَ اهتمام يُذكر لكيفية تأثير السلوكيات المالية الفردية على نتائج الاقتصاد الكلي ، وتُعدّ المدفوعات الرقمية ابتكاراً تكنولوجياً محورياً يُعزز الإنتاجية ويُخفّض تكاليف المعاملات. فمن خلال تمكين معاملات أسرع وأكثر أماناً، تُسهم هذه المدفوعات في الكفاءة الاقتصادية والشمول المالي والنمو الاقتصادي الكلي. وتتماشى هذه الابتكارات مع نموذج **the Solow-Swan growth** للنمو، مُؤكّدةً على دور التقدم التكنولوجي في دفع عجلة التنمية المستدامة (Andrea et al, 2025) .

تعني المعاملة الرقمية معاملة دفع في نظام سلس يتم إجراؤها دون الحاجة إلى النقد على الأقل في إحدى الجهتين، إن لم يكن في كليهما. ويشمل ذلك المعاملات التي تتم من خلال الأنماط الرقمية / الإلكترونية حيث يستخدم كل من المنشئ والمستفيد الوسائط الرقمية / الإلكترونية لإرسال الأموال أو تلقيها (RBI, 2019) .

ويُعرّف تحالف " **the Better than Cash Alliance** " الدفع الرقمي بأنه تحويل قيمة من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز رقمي أو قنوات مثل الهاتف المحمول، أو نقطة البيع (POS)، أو الحاسوب؛ أو قنوات الاتصال الرقمية مثل البيانات اللاسلكية المتنقلة؛ أو نظام سويفت (SWIFT) لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك. يشمل هذا التعريف المدفوعات التي تتم عبر التحويلات المصرفية، والأموال المتنقلة، ورموز الاستجابة السريعة (QR) ، وبطاقات الدفع، بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات مسبقة الدفع (**Better Than Cash Alliance, 2024**) ، والذي يمكن أن يتمتع بميزات مثل سهولة الوصول إليها وموثوقيتها وقيمتها وبأسعار معقولة ومربحة وقابلية التشغيل المتبادل. تعمل أنظمة نقل البيانات الموزعة كأنظمة نقل أسرع وأرخص وأكثر ملائمة (Liébana-Cabanillas et al., 2024; Munikrishnan et al., 2024; Perea-Khalifi et al., 2024) ، التي تزيد من حجم الأموال المحولة إلى الأشخاص المحتاجين، ونتيجة لذلك، يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتحسين الإدارة المالية (Rahman et al., 2024)

كما يمكن تعريف الدفع الرقمي (الدفع الإلكتروني) أنه وسيلة للدفع تتم من خلال الوسائط الرقمية. يستخدم كل من الدافع والمدفوع لأمره الأوضاع الرقمية لإرسال الأموال واستلامها، لا يتم استخدام الأوراق النقدية في المدفوعات الرقمية بل يتم إكمال جميع المعاملات عبر الإنترنت (Franciska & Sahayaselvi, 2017) حيث يشتمل نظام المدفوعات الرقمية على مجموعة من اللاعبين المختلفين . بما في ذلك التاجر الذي يقبل الدفع ومقدمي خدمات الدفع وشركات الدفع والشبكات مثل **Visa** و **Master Card** ومصدري الدفع و البرامج . إن أولئك الذين يقومون بالدفع ويتلقونها لا يفهمون بشكل عام كيفية حدوث مدفوعاتهم الرقمية. إلا أنهم يتوقعون تجربة دفع مريحة وموثوقة وسريعة وأمنة.

تعمل المدفوعات الرقمية على تحسين السرعة وتقليل تكلفة المدفوعات بين رواد الأعمال والموردين والموظفين والعملاء والحكومات. و تجعل المعاملات المالية أكثر ملائمة وأماناً وأكثر تحكماً كما أنها تسبّل على رواد الأعمال الوصول إلى المنتجات الائتمانية لبدء وتوسيع أعمالهم. وتشجيع ريادة الأعمال الرسمية من خلال تسهيل الامتثال للالتزامات التنظيمية والضريبية (KLAPPER, 2017) . وتلعب أنظمة الدفع الرقمية أيضاً دوراً مهماً جداً في التجارة الإلكترونية. فقد أحدثت ثورة في معالجة الأعمال من خلال تقليل الأعمال الورقية وتكاليف المعاملات وتكلفة العمالة. كونها سهلة الاستخدام وتستغرق وقتاً أقل من المعالجة اليدوية (Kavitha & Sampath Kumar, 2018) .

أما فيما يخص خصائص المدفوعات الرقمية فقد أصبحت المدفوعات الرقمية جزءاً أساسياً من تطوير التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية . وهي ضرورة جداً لمزيد من التطوير وتسهيل الدفع عبر الانترنت ، حتى يتم قبولها في جميع أنحاء العالم يجب أن تتمتع بالخصائص التالية (Awais, Abdul , & Muneeb, 2019) :-

- **الحفاظ على السرية / المعلومات آمنة:** يتم الاحتفاظ بسجل المعاملة بأمان قدر الإمكان ويجب أن تكون متاحة فقط إذا كانت هناك أي حاجة للتتبع في مرحلة ما.
 - **الأمان :** ضمان إمكانية عدم الاحتيال داخل النظام.
 - **التوفر:** يجب أن يكون النظام متاحاً دائماً خلال ساعات العمل المذكورة.
 - **فعالة من حيث التكلفة:** يجب أن تمثل تكلفة المعاملة للقواعد حسب السلطة.
 - **القدرة على التكامل:** يجب أن يضمن النظام أنه يمكن أن يعمل مع جميع أنظمة الدفع الأخرى الموجودة ويجب أن تتكامل مع نظام الدفع الجديد ضمن نفس البيئة
- بالنسبة لعوامل توسع المدفوعات الرقمية فقد أدت العقود القليلة الماضية إلى رقمنة الخدمات المصرفية ولا سيما خدمات الدفع. وقد تميزت بداية العصر الرقمي في خدمات الدفع بالخدمة المصرفية المنزلية وقبول أرقام تعريف بطاقة الإئتمان (المادية) لإجراء عمليات شراء على الإنترنت ، وأدى تطور الخدمات عبر الإنترنت إلى إنشاء خدمات البطاقات الافتراضية وحسابات الأموال الإلكترونية المدفوعة مسبقاً . مما أدى إلى فصل أدوات الدفع المادية عن أدوات الدفع الرقمية (FinConet, 2016) . إذن فنظام المدفوعات الرقمية ظاهرة ليست جديدة ولكن يبدو أنها تتسارع هذه السرعة المتزايدة في التبنّي مدفوعة بثلاث عوامل رئيسية هي :- (Infosys, 2019) ; (Statista, 2019 ; Research&Markets, 2019) .

١- **ثورة التكنولوجيا المستمرة :-** لقد ساهم الانتشار الواسع للإنترنت والأجهزة المحمولة المزودة بإمكانية الوصول إلى الإنترنت (الهواتف الذكية) بقوة في تطوير خدمات وأدوات الدفع المبتكرة في منصات الإنترنت والهواتف المحمولة .تعتبر التطورات التقنية في الأجهزة البنية التحتية والاختراق العالي للأجهزة المحمولة من بين الدوافع الأساسية للابتكار في خدمات الدفع الرقمية .إلى جانب ذلك يعتبر دخول شركات التكنولوجيا المالية من أهم عوامل تبني المدفوعات الرقمية في العالم، إذ تعمل الابتكارات التي طورها شاعلو الوظائف واللاعبون في مجال التكنولوجيا المالية على حد سواء على إعادة تشكيل مشهد المدفوعات . وتعزيز توقعات العملاء . وتكثيف المنافسة على مستوى العالم.

٢- **طلب المستهلكين:** أحدثت التحولات الرقمية تغييراً كبيراً في عادات وتفضيلات المستهلكين. كما أدت البساطة والراحة التي توفرها التجارة الإلكترونية إلى تغيير سلوكهم أيضاً إذ يتوقع المستهلك في العصر الجديد أن تكون المعاملات سريعة وسلسة وشخصية. وقد امتد ذلك بسرعة إلى سوق المدفوعات أيضاً وبالتالي فقد خضع هذا القطاع لتغييرات جذرية في السنوات القليلة الماضية.

٣- **اللوائح التنظيمية:** تلعب اللوائح التنظيمية دوراً حاسماً في انتشار ونجاح المدفوعات الرقمية. فمع تحديث البنية التحتية للدفع في معظم البلدان . يمكن لمقدمي خدمات الدفع تقديم حلول دفع متطورة للعملاء.

أما عن أنواع المدفوعات الرقمية فهناك مجموعة متنوعة من أنظمة الدفع الرقمية التي تم تطويرها في السنوات القليلة الماضية ويمكن تصنيف هذه الأنظمة على نطاق واسع إلى :-

أ. **بطاقات الدفع Payment Cards** : بطاقات الخصم ولائتمان والبطاقات المدفوعة مسبقاً هي ثلاثة أشكال من بطاقات الدفع تعد بطاقات الخصم حالياً هي أكثر أدوات الدفع غير النقدية شيوعاً على مستوى العالم . يتم سحب المدفوعات من خلال بطاقات الخصم مباشرة من الحساب الشخصي للمستهلك بدلاً من حساب وسيط (Bezhovski, 2016) ، يشار إلى هذه البطاقات أحياناً باسم بطاقات "الدفع الآن" لأنه يتم خصم الأموال بشكل عام من حساب حامل البطاقة في غضون يوم أو يومين من الشراء ، أما بطاقات الائتمان فتسمح للمستهلكين بالوصول إلى خطوط الائتمان في بنوكهم عند إجراء الدفعات ويمكن اعتبارها بطاقات "الدفع لاحقاً" لأن المستهلكين يدفعون الرصيد في تاريخ لاحق. يمكن الإشارة إلى البطاقات المدفوعة مسبقاً على أنها بطاقات "الدفع مسبقاً" لأنها تسمح للمستخدمين بالدفع للتجار بالأموال المحولة مقدماً إلى حساب مسبق الدفع (Wilko & Chakravorti, 2008) .

ب. **الدفع عبر الهاتف المحمول Mobile payment** : إن المدفوعات التي تتم من خلال الأجهزة اللاسلكية مثل الهواتف المحمولة والهواتف الذكية توفر مزيداً من الراحة. وتقل من رسوم المعاملة وتزيد من أمان الدفع الإلكتروني. سبل نظام الدفع هذا أيضاً على الشركات جمع معلومات مفيدة حول عملائها ومشترياتهم. تعد طرق الدفع عبر الهاتف المحمول مناسبة لعمليات الدفع المصغرة غير المتصلة بالإنترنت وكذلك لعمليات الشراء عبر الإنترنت (Bezhovski, 2016) ، من أمثلة الدفع عبر الهاتف المحمول المدفوعات عن طريق الرسائل القصيرة sms ، الفواتير المباشرة للهاتف المحمول. إضافة إلى محافظ الهاتف المحمول الرقمية (FinConet, 2016) .

ج. **المحافظ الرقمية Digital Wallets** : المحفظة الرقمية (أو المحفظة الإلكترونية) هي نظام قائم على البرامج يقوم بتخزين معلومات الدفع الخاصة بالمستخدمين وكلمات المرور بشكل آمن للعديد من طرق الدفع والمواقع الإلكترونية. فمنذ عام ٢٠٠٧ أدت الابتكارات في محافظ الهاتف المحمول والرقمية إلى انتشار نماذج وحلول المحافظ . وكلها تهدف إلى تحسين راحة المستهلك والاستفادة من البيانات. وتقديم العروض وتقليل الاحتكاك . أو خفض تكلفة المدفوعات. كانت شركات التكنولوجيا المالية أول مبتكري المحفظة (US-Payments-Forum, 2018) ، فيما يلي بعض أنواع المحافظ الإلكترونية المشهورة عالمياً (Kurniawan, Wahyuni, & Valentina, 2019)

- **PayPal** : هو نظام دفع إلكتروني يحل محل المعاملات التقليدية في شكل شيكات وتحويلات أموال. امتلاك PayPal مثل أن لديك حساباً عبر الإنترنت يمكن استخدامه لشراء المنتجات وتلقي الأموال من الأشخاص الذين لديهم حساب PayPal أو بطاقة ائتمان.
- **Google Pay** : يعد طريقة سريعة وسهلة لإجراء عمليات الدفع عبر الإنترنت.
- **Apple Pay** : هي خدمة دفع عبر الهاتف المحمول ومحفظة رقمية تقدمها شركة Apple Inc والتي تتيح للمستخدمين إجراء مدفوعات مباشرة . على تطبيقات IOS والويب. هذا التطبيق مدعوم على iPhone و Apple Watch و iPad .

أما فيما يخص أثر المدفوعات الرقمية على أداء البنوك فقد دفع صعود التكنولوجيا المالية وخدمات الدفع الرقمية صانعي السياسات إلى دراسة فوائدها المحتملة للتنمية والاستقرار المالي، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بها والحاجة إلى التنظيم المناسب (Risman et al., 2021)، وعلى وجه التحديد، فقد أضافوا الراحة من خلال تمكين المعاملات السريعة بدون نقد (Bank, 2021)، وتعزيز الأمان باستخدام التشفير والرمز، وتحسين التتبع، وخفض التكاليف مقارنة بالمعاملات النقدية الإجمالية، وزيادة الشمول المالي (Demirgüç-Kunt et al., 2022). حيث تمكن المستهلكين من التحكم عن بُعد في المعاملات المالية واستخدامها، بينما تساعد البنوك والمؤسسات المالية على خفض التكاليف والحفاظ على رضا العملاء (Ramayanti et al., 2024)، وبالتالي توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للسكان غير المتعاملين مع البنوك، وأفاد Wang et al., 2017 أن المدفوعات الرقمية عبر الحدود تلعب دوراً مهماً في تعزيز التجارة الدولية، مشيرين إلى أن خدمات الدفع الرقمي المنظمة ستدفع تكامل المدفوعات والتسويات الرقمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بل وساهمت حتى في التنوع المستمر ونمو أسواق المشترين في جنوب شرق آسيا. كما تُسهّل أنظمة الدفع الرقمية المعاملات التجارية، وتتيح للمستخدمين دفع ثمن المنتجات والخدمات عبر قنوات الدفع هذه متى وأينما اختاروا. ونظراً لمزاياها البارزة، لا يمكن تحقيق هذه المزايا بالكامل دون استخدامها من قبل المستخدمين. ولتحقيق مستوى النجاح المتوقع في تطبيق المدفوعات الرقمية، من المهم إقناع الأفراد بإجراء أنشطة الدفع اليومية من خلالها، مقارنةً بالدفع التقليدي، مثل استخدام النقد (Jadil et al., 2021). لذلك، من المهم جداً لصانعي القرار، مثل الحكومات والبنوك ومُطبقي هذه الأنظمة، تحديد وفهم العوامل المؤثرة التي ستسهم بشكل كبير في استخدام الأفراد/ العملاء للمدفوعات الرقمية (Giovanis et al., 2019)، ويمكن توضيح تلك الآثار بعدة جوانب رئيسية أهمها:

- زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف: تساعد المدفوعات الرقمية في تقليل الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية، مما يقلل من التكاليف التشغيلية ويزيد من كفاءة العمليات البنكية.
 - تحسين خدمة العملاء: تمكين العملاء من إجراء المعاملات بسرعة وسهولة عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول يعزز رضا العملاء ويؤدي إلى جذب عملاء جدد.
 - تعزيز الإيرادات: مع زيادة حجم المعاملات الرقمية، تبرز فرص لزيادة الإيرادات من خلال رسوم المعاملات والخدمات الرقمية.
 - مواجهة المنافسة: تساعد المدفوعات الرقمية البنوك على المنافسة مع شركات التكنولوجيا المالية وشركات الدفع غير المصرفية، مما يدفع البنوك لتطوير خدماتها الرقمية.
 - تحديات أمنية وتقنية: تواجه البنوك تحديات متعلقة بالحماية من الاحتيال والاختراقات الأمنية، مما يتطلب استثمارات في التقنيات الأمنية.
 - تحول في الأداء المالي: قد يؤدي الانتقال إلى المدفوعات الرقمية إلى تحسين معدلات الربح ودعم النمو المستدام للبنك إذا ما تم إدارة التحول بشكل استراتيجي.
- ويتأثر اعتماد أنظمة الدفع الرقمية بعوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتصورات المستهلكين، وكفاءة الخدمة. على سبيل المثال، ناقش Gokilavani et al. (2018) و Kotecha (2018) كيف يشكل الوضع الاجتماعي والاقتصادي التصورات تجاه المدفوعات الرقمية. وفي الوقت نفسه، حدد Teoh et al. (2013) سهولة الاستخدام

والكفاءة الذاتية كعاملين حاسمين يؤثران على تبني الدفع الإلكتروني في ماليزيا. ومع ذلك، فقد لاحظوا أيضاً وجود علاقة معقدة بين الثقة ومخاوف الأمن. علاوة على ذلك، تؤثر الخصائص الديموغرافية، مثل مستوى التعليم والعمر، بشكل كبير على تبني الدفع الرقمي، ولكن النتائج المتعلقة بتأثيرها متباينة، بينما يقدم Singh & Rana (2017), Vally & Divya (2018), Eswaran (2019) وجهات نظر متباينة حول كيفية تأثير هذه العوامل الديموغرافية على تبني الدفع الرقمي، ويؤكد Chakraborty & Mitra (2018) & Kavitha & Kumar (2018) على أهمية فهم دور العوامل الديموغرافية في التأثير على تبني المستهلك لأنظمة الدفع الرقمية.

ووفقاً Klapper & Singer (2014) ، يُصنّف البنك الدولي عوائق الدفع الرقمي إلى جانبين: جانب التسليم delivery-side وجانب الطلب demand-side. يواجه جانب التسليم، أي آلية معالجة المعاملات، تحديات عديدة، منها ما يتعلق بالسلامة والأمن والموثوقية والتوافقية وتوافر مرافق استلام النقد والبنية التحتية الأساسية. وبالمثل، تشمل عوائق تبني خدمات الدفع الرقمي من جانب الطلب: انعدام الثقة في الخدمات الرقمية، وضعف الثقافة المالية، والقدرة على تحمل التكاليف، وسهولة الاستخدام، والأمان، والتفاوت بين الجنسين في ملكية الهواتف المحمولة، وقد لاحظ الباحثون Pal et al. (2020) أن المدفوعات عبر الهاتف المحمول (m-payments) قادرة على تعزيز الاستثمار المالي في الدول الناشئة. ومع ذلك، تتميز الدول منخفضة الدخل بخصائص مميزة، تشمل حساسية الأسعار، وانخفاض معدل انتشار الخدمات الرقمية، وارتفاع مخاطر الفشل، وتنافسية الأسواق الناشئة، وكلها عوامل تؤثر على تبني خدمات الدفع الرقمي. وقد درسوا مجموعة من العوامل المؤثرة (مثل ميزة السعر، والتأثيرات الخارجية للشبكة، والثقة، والعادة) والعوائق (مثل المخاطر، ونقص الظروف الميسرة، والقيود التشغيلية) التي تؤثر على نية استخدام المدفوعات عبر الهاتف المحمول.

وأثناء دراسة التحديات والمشاكل التي تواجه التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل المالي، سلطت دراسة Ediabonya & Tioluwani (2023) الضوء على عدد من المخاوف، بما في ذلك الأمية، وعدم كفاية البنية التحتية، وعدم انتظام إمدادات الكهرباء، وضعف استقبال الهاتف المحمول في المناطق النائية، والأعطال المتكررة في شبكات البنوك، والرسوم غير الضرورية، والتفاوت في المعلومات، وسرقة البيانات. بالإضافة إلى ذلك، اكتشف باحثون Elhajjar and Ouaida (2020) أن الثقافة الرقمية، ومقاومة التغيير، والمخاطر المُدرَكة، وقيمة PEOU، والفائدة المُدرَكة، عوامل رئيسية تؤثر على مواقف العملاء اللبانيين تجاه تبني الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. في الدراسة التي أجراها Kajol et al. (2022) حُدِدت تكاليف الاستخدام، والتعقيدات، والتردد في التكيف، والمخاطر المُتصوِّرة، وقضايا الخصوصية، كعقبات رئيسية أمام تبني المعاملات المالية الرقمية. علاوة على ذلك، وُجِد أن انعدام الثقة، والمقاومة، والقلق التكنولوجي، وحواجز المخاطر، وعدم التوافق التكنولوجي، والتعقيد، ومشاكل البنية التحتية/التكنولوجية، من بين عوامل أخرى، تُثني المستهلكين والتجار الماليزيين والمسنين عن تبني الدفع عبر الهاتف المحمول، بينما حدد باحثون آخرون Sampat et al. (2024) ثلاثة محاور رئيسية: العجز التكنولوجي، وعدم المسؤولية التنظيمية، وضعف المستخدم. كما أشاروا إلى أن العوائق التي تحول دون التنفيذ السريع للتكنولوجيا المالية في نيجيريا تشمل ضعف البنية التحتية التكنولوجية الحالية للبلاد، وصعوبة إدارة البيانات، وتقييد الوصول إلى البيانات، وقلة استخدام الهواتف الذكية. إضافةً إلى ذلك، يؤثر الوضع الاجتماعي والديموغرافي

المستخدم (الجنس، والعمر، والدخل، والوظيفة) بشكل مختلف على استخدامه للدفع عبر الهاتف المحمول (Hellemans et al., 2023).

كما يبرز التعليم كعامل رئيسي في الاستدامة الرقمية، وقد أكد كل من المستهلكين والمصرفيين على الدور المحوري للتعليم في تبني واستخدام أنظمة الدفع الرقمية. وتشير بيانات المقابلات إلى أن الأفراد الأقل تعليمًا والأمين يجدون صعوبة في فهم واستخدام أحدث التقنيات، مثل أنظمة الدفع الرقمية، مما يؤدي إلى ترددهم في تبنيها. في المقابل، يجد الأفراد المتعلمون سهولة أكبر في فهم أنظمة الدفع الرقمية المبتكرة، وبالتالي يكونون أكثر اهتمامًا واستعدادًا لتجربتها. وهذا يؤكد أهمية التعليم الكافي في اكتساب المعرفة الرقمية واستخدام أنظمة الدفع الرقمية بفعالية (Ali et al., 2020)، ويعد الموقع الجغرافي كثاني أكثر العوامل شيوعًا بين المشاركين في المقابلات، مما يشير إلى أهميته في محور التنمية المستدامة وتأثيره على تبني خدمات الدفع الإلكتروني. وذكر المستهلكون أن الإقامة في المناطق الريفية تؤثر على تبنيهم أو استخدامهم لخدمات الدفع الإلكتروني، مما يبرز وجود تفاوت مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية. وتشمل أسباب محدودية تبني واستخدام خدمات الدفع الإلكتروني في المناطق الريفية نقص الوصول إلى الإنترنت، والبعد عن فروع البنوك، وانخفاض مستوى التعليم بين المشاركين (Afroze & Rista, 2022; Gupta & Kanungo, 2022).

كما تلعب السياسات والمبادرات الحكومية أيضًا دورًا حاسمًا في تشجيع أنظمة الدفع الرقمية. تسلط الدراسة التي أجراها Carbo-Valverde et al., 2020 الضوء على تأثير المبادرات الحكومية على اعتماد المستهلكين للمدفوعات الرقمية. ويؤكد Das & Das (2020) على أهمية الدعم الحكومي وآليات السياسة في تعزيز ثقة المستهلك في أنظمة الدفع الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال المخاوف الأمنية عاملاً مهمًا يؤثر على ثقة المستهلك واعتماده للمدفوعات الرقمية. حيث ناقش Ardiansah et al. (2020) ; Johnson et al. (2018) المخاطر المتصورة المرتبطة بالمدفوعات الرقمية، بينما يؤكد Rathore (2016) على أهمية الأمان في اعتماد المحافظ الرقمية. يتم الاستفادة بشكل متزايد من التطورات التكنولوجية، مثل Blockchain، لتعزيز الأمان وثقة المستخدم في المعاملات الرقمية، كما أن تبني طرق الدفع الإلكترونية يواجه تحديات كبيرة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المخاوف بشأن تكاليف المعاملات والسلامة والقبول العام لطرق الدفع الرقمية وسهولة إدارة هذه المعاملات (Chen et al., 2017; Yoo, 2017)، وقد تم تحليل ذلك في دراسة Adil & Hatekar (2020)، اللذين أكدا على أن هذه عقبات حاسمة في القبول الواسع للمدفوعات الإلكترونية، إلى جانب ذلك فإن معالجة عامل التكلفة أمر حيوي لتجار التجزئة لدمج المدفوعات الرقمية بشكل أكثر فعالية في نماذج أعمالهم. وقد سلط Tiwari et al. (2019) الضوء على هذا الجانب بشكل خاص، حيث أشاروا إلى أن التكلفة عامل حاسم في تبني المحافظ الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، حدد Karsen et al. (2019) العوامل الشخصية والتقنية والبيئية باعتبارها مؤثرة في تشكيل اعتماد واستخدام أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول.

وفيما يخص الدفع الإلكتروني في مصر فقد اختارت الحكومة المصرية التوسع في استخدام المدفوعات الإلكترونية خلال فترة تفشي جائحة فيروس COVID-19 المدمر شأنها شأن العديد من البلدان في العالم، حيث وجدت مصر نفسها عند مفترق طرق في بداية الوباء، فبتقييدها بحتمية التباعد الاجتماعي اتخذت خطوات مبدئية نحو المزيد من الحوكمة المالية المدعومة بالتكنولوجيا وخاصة فيما يخص برامج المساعدة الاجتماعية التي ينتمي

المستفيدون منها إلى حد كبير إلى الشريحة التي لا تتعامل مع البنوك. ولأول مرة تم تسليم المساعدات عن طريق المعاملات غير النقدية بما في ذلك المحافظ الإلكترونية التي أتاحت للمستخدمين الوصول إلى رصيدهم النقدي المتاح لإجراء عمليات الدفع من خلال نقاط البيع (POS) أو رموز (QR code).

وقد أدخلت مصر بالفعل بعض خيارات طرق الدفع الأخرى مثل إنستا باي، وفوري، وباي موب، وسكاي باي وغيرها من وسائل الدفع المختلفة تمهيداً للتعامل الإلكتروني". وقد تم تنفيذ هذه الخطوة بهدف الحد من تداول " الأموال السوداء" في البلاد والمشاكل المرتبطة بها. وعلي الرغم من هذه المحاولات التي أوضحت مدي اتجاه مصر نحو الاقتصاد غير النقدي بسرعة كبيرة، ولكنها قد تكون عملية طويلة لسنوات لتصبح اقتصاداً غير نقدي كامل أو اقتصاداً نقدياً بشكل أقل.

وقد تزايدت أنظمة الدفع الرقمي مؤخراً خاصة بعد جائحة كورونا التي غزت العالم أجمع، والتي على إثرها اضطرت غالبية الدول ومنها مصر إلى أنظمة الدفع الإلكتروني، ولذلك أسست الحكومة المصرية نظام دفع قومي ليتم من خلاله تشكيل البنية التحتية المالية للبلاد، حيث أنه يشمل كل خدمات الدفع المقدمة من المصارف مثل الانترنت بنك والدفع من خلال الهاتف الخليوي، وكل خدمات التحصيل ودفع الفواتير. والدفع الرقمي أحد وظائف البنك المركزي التي وضعها بنك التسوية الدولية بجانب الإشراف علي البنوك، وتحديد وتطبيق السياسة النقدية في الدولة، ويستوجب علي البنك المركزي في مصر الإشراف علي نظام الدفع الوطني طبقاً للمادة رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠ ، وقد قام البنك المركزي بالفعل في إنشاء الأعمدة الأساسية لنظام الدفع الإلكتروني القومي للمساهمة في زيادة التدفق النقدي في البلاد، ولابد من قيام البنك المركزي بذلك ليضمن ثقة الأفراد وحمايتهم، وتنظيم الأسواق وخلق أسواق تنافسية، و تطوير أنظمة الدفع وتعزيز كفاءتها والمساهمة في وضع إطار قانوني لها وقد قام البنك المركزي بعدة محاولات في هذه الإطار والتي يمكن طرحها كالتالي :-
(محمد ، ٢٠٢٤ ؛

- **مبادرة الدفع بواسطة الهاتف الخليوي^١** : تم إطلاق تلك المبادرة عام ٢٠١٣ بالتعاون مع وزارة الاتصالات وكل من البنك الأهلي المصري وشركة ماستر كارد من خلال "فلوس" الذي يعد بوابة دفع رقمي عبر الهاتف الخليوي.
- والجدير بالذكر أن أول من أطلق هذه المبادرة هي شركة بنوك مصر التكنولوجية التي سمحت لمستخدمين شركة اتصالات الدفع الرقمي لعملاء نفس الشبكة عبر الهاتف الخليوي. وأطلقنا كل من شركتي فودافون وموبيينيل نفس المبادرات مع بنكي بنك الإسكان والتعمير، وبنك الإمارات دبي.
- ساهم في إصدار القانون رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠ التي تنص علي إنشاء المجلس القومي للمدفوعات^٢ ، والذي يسعى لمزيد من أنظمة الدفع، وتطويرها ، ورقابتها وعمل إطار قانوني لنظم الدفع يشتمل علي كافة اللوائح الرقابية، ويعد محافظ البنك المركزي عضو أساسي في هذا المجلس وقد حقق المجلس الأتي :-
أ. إصدار قانون رقم ١٨ لعام ٢٠١٩ لوضع إطار عمل أنظمة الدفع الإلكتروني ملزم للجميع.

^١ للمزيد أنظر - <https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/payment-services/payment-acceptance/mobile-payment-acceptance>
^٢ للمزيد من التفاصيل - <https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/national-payments-council-npc>

- ب. تأسيس منظومة دفع " ميزة " لصرف مرتبات العاملين بالدولة والذي يبلغ عددهم ٧ مليون مواطن بالإضافة الى أصحاب المعاشات وغيرهم ممن يتلقون دعم من الحكومة في شكل إعانات، ممن يتلقى مدفوعات البلاد مع القدرة علي تلقي التحويلات المالية داخل البلاد وخارجها .
- ج. تقليل الرسوم الخاصة بأنظمة الدفع الرقمي عبر الهاتف المحمول في سبيل تشجيع العديد من الأفراد على الدفع الرقمي.
- د. إنشاء نظام الدفع اللحظي^٣ عام ٢٠٢٢ والمعروف بإنستا باي 'Instant Payment Network'، والذي يسعى لتنفيذ كل عمليات التحويلات المالية البنكية لأكثر من ٢٥ مصرف داخل مصر بين العديد من أنظمة الدفع المختلفة وبشكل فوري ؛ وفي أي وقت خلال أيام الأسبوع من خلال الهاتف المحمول.
- هـ. تطوير نظم الدفع الوطنية كنظام Real Time Gross Settlement System (RTGS) التسوية الحالية (RTGS) ليشمل تسوية المدفوعات المالية بين البنوك في مصر بشكل فوري بالعملة الأجنبية بجانب الجنيه المصري، مما يساعد في تقليل تكلفة التحويلات المالية بالعملة الأجنبية وتقليل الوقت الخاص بتنفيذ العملية، وأيضاً نظام المقاصة الرقمي للشيكات (CCH) Cheque Clearing House للتسوية الفورية الرقمي للشيكات بالدولار اليورو بجانب الجنيه المصري.
- و. اعتماد الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع البنك المركزي التأمين على المدفوعات الرقمية ضد مخاطر الاختلاس.
- ز. إطلاق مبادرة الدفع الرقمي من خلال الهواتف أو الأجهزة الذكية (Tap on Phone) والتي تتيح للبائعين استلام المدفوعات المالية بشكل مباشر من الهاتف أو الأجهزة الذكية بدون أي أجهزة إضافية.
- ح. مساهمة البنك المركزي في نشر الخدمات الرقمية في البنوك من خلال إطلاقه للكثير من المبادرات، كزيادة أجهزة الصراف الآلي في كل أنحاء البلاد ونمو التجارة الإلكترونية نتيجة زيادة الشركات التي تستعين بخدمات التحصيل الرقمي، وانتشار قنوات الدفع الرقمي المتعددة والتي تسعى إلى الاقتصاد غير النقدي في مصر في جزء لاحق.
- وفيما يخص الإطار التشريعي لدعم التكنولوجيا المالية : قد تم سن قانون لاستخدام أنظمة الدفع الرقمية رقم ١٨ لعام ٢٠١٩ والقانون رقم ١٧٧٦ لعام ٢٠٢٠ لكل القطاعات بالدولة، وسن عدة أطر تشريعية لدعم الجهود المبذولة نحو اقتصاد غير نقدي مثل قانون مكافحة الجرائم، وقانون التوقيع الرقمي، وقانون حماية البيانات الشخصية.
 - إنشاء منصة مصر للخدمات الرقمية سنة ٢٠٢٠ : وهذه المنصة خاصة بعرض ٩٤ خدمة رقمية في مجال المرور والتوثيق، والصحة، والإسكان الاجتماعي، وغيرها من الخدمات، والمستهدف تقديم ٣٠٠ خدمة عام ٢٠٢٢ ، وقد سجل على المنصة حوالي ٣.٥ مليون مستخدم ، وقد تم تقديم ١١.٦ مليون معاملة حتى أكتوبر ٢٠٢١ .
 - وفيما يخص البنية التحتية للاقتصاد الغير نقدي والتكنولوجيا المالية: إنشاء مشروع مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية سنة ٢٠١١ بمساحة ٢١١ فدان، وتضمن مبنى الابتكار، وأكاديمية تكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة، والمعهد القومي

^٣ للمزيد أنظر -<https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/instant-payment-network>

- للاتصالات ومعهد تكنولوجيا المعلومات، وتمت المرحلة الأولى سنة ٢٠٢١ .
- واستكمالاً للنقطة السابقة فيما يخص التكنولوجيا المالية والابتكار فقد قام البنك المركزي بوضع إستراتيجية في مارس ٢٠١٩ تسعى لجعل مصر مركز لصناعة التكنولوجيا المالية في الإقليم بأكمله، وبما أن التمويل عنصر أساسي في تلك الإستراتيجية، فقد تم تأسيس صندوق " انكلود" في مارس ٢٠٢٢ بهدف الوصول إلى ١٥٠ مليون دولار كرأس مال للصندوق وذلك للاستثمار في التكنولوجيا المالية من خلال مساهمة العديد من البنوك والشركات في مصر كالبنك الأهلي المصري؛ وبنك القاهرة؛ وبنك مصر ومجموعة إي فاينانس للاستثمار المالي والرقمي، وشركة بنوك مصر وماستر كارد .
- وفيما يخص الأمن السيبراني فقد قام البنك المركزي بتأسيس قطاع خاص للأمن السيبراني يوضع المبادئ والممارسات للحفاظ على المستخدمين داخل القطاع المالي والمصرفي من مجرمي الانترنت وذلك عبر التنبؤ بالحوادث الأمنية قبل حدوثها والتخفيف من حدتها وإدراج أفضل المعايير الدولية ضمن المنظومة الرقابية للبنوك بالإضافة إلى تنمية قدرات العاملين بالقطاع المصرفي حيث يتم توفير دورات وورش تدريبية، واعتماد الأمن السيبراني بمختلف التطبيقات المالية لضمان الالتزام بالمعايير القياسية قبل الحصول علي التراخيص والاعتمادات الضرورية لإصدار التطبيقات والعمل بها من قبل المستخدمين .
- أما عن أهم بوابات الدفع الإلكتروني في مصر^٤ فهناك العديد من بوابات الدفع الرقمي في مصر ويمكن ذكر بعض منها علي النحو التالي :-**
 - **خدمة فوري:** تعد فوري من أهم الشركات في مجال الدفع الرقمي في مصر منذ تأسيسها عام ٢٠٠٨ مثلها مثل أمان، حيث توفر خدمة الدفع الرقمي في أكثر من ٢٢٥٠٠٠ موقع ل ٥٠ مليون مستخدم لتسهيل الدفع الرقمي لفواتير الهاتف وكذلك المرافق، وتذاكر السفر وغيرها من المدفوعات المالية، وذلك عبر قنوات عديدة مجهزة بماكينه مشابهه لماكينه الدفع الخاصة ببطاقة الائتمان المصرفية؛ وهي أيضاً تقبل الدفع بفيزا ، وميزة، وماستر كارد.
 - **خدمه مصاري:** تأسست مصاري للدفع الرقمي عام ٢٠١٠ وكان تركيزها على العملاء غير المصرفيين. ويستحوذ صندوق "البتكار" على ٤٨.٨ % من 'مصاري"، ويشمل حوالي ٧٠ ألف نقطة بيع ويمكن استخدام خدمة مصاري من خلال التطبيق الذكي أو الموقع الإلكتروني.
 - **باي موب Paymob:** تأسست باي موب للدفع الرقمي عام ٢٠١٥ إذ بلغ حجم التعامل أكثر من ٦ مليار جنيه، تتميز الخدمة بإتاحة الدفع بالتقسيط من خلال المحافظ الإلكترونية أو كروت الائتمان، والجدير بالذكر أنها معتمدة من PCI (PCI-DSS) Data Security Standard الخاصة بالتأكد من لضمان كروت الدفع الإلكتروني.
 - **فابيلوس Vapulus:** تأسست فابيلوس للدفع الرقمي عام ٢٠١٦ وتتناسب بشكل أساسي مع دفع الفواتير أوتوماتيكياً بشكل دوري شهرياً أو سنوياً وتشتهر هذه المنصة عالمياً حيث يتم التعامل به ١٣٥ عملة في معظم دول العالم حيث يتم التعامل في حوالي ١٤٦ دولة.
 - **كاشير Kashier:** تأسست كاشير عام ٢٠١٩ لدفع الفواتير بشكل دوري، وهي تابعة ل Financial Elements Technologies وهي شركة متخصصة في مجال

^٤ للمزيد <https://www.cbe.org.eg/ar/payment-systems-and-services/payment-systems>

التكنولوجيا وتتميز المنصة بكونها لا تحتاج رسوم تشغيل شهرية ، وتتميز المنصة بنظام قوي لإعداد الفواتير.

- **إيزي كاش Easy kash**: تأسست المنصة عام ٢٠١٩ وقد تم إجراء ما يتجاوز ال ٢٠٠ مليون عملية دفع، والجدير بالذكر أن المنصة تتعامل مع عمليات التحويل بحد أدنى ٥٠٠ جنيه؛ والدفع يكون بالجنيه المصري فقط.
- **كاوباي Caw pay**: تأسست المنصة عام ٢٠١٩ للدفع الرقمي من خلال نقاط البيع أو البطاقات البنكية، وتتيح المنصة للشركات دمج المنصة مع الموقع الإلكتروني عبر واجهة رقمية لتكامل التطبيقات.

- **منصة كليك تو شوب Click2Shop**: يعرض البنك العربي الأفريقي منصة للدفع الرقمي في مصر و تتعامل المنصة مع جميع البطاقات المصرفية، ومع جميع العملات حول العالم بمصاريف تشغيل حوالي ٢٥٠ دولار تدفع مرة واحدة فقط في بداية الاستخدام ثم تكلفة شهرية ٣٠ دولار.

- **منصة أو باي OPay**: منصة أو باي أحدث منصة دفع رقمي في مصر حيث تم تأسيسها عام ٢٠٢١ بالتعاون مع عدة بنوك مصرية، بعدما نجحت في جذب ثقة المستخدمين في نيجيريا، حيث يبلغ عدد المستخدمين حوالي ٢٥ مليون مستخدم من إجمالي ٢٠٠ مليون مواطن في نيجيريا وتتعامل المنصة مع البطاقات البنكية بجانب رمز الاستجابة السريع (QR Code) ، وخدمة طلب التحويل مما يسهل ويسرع عملية التحويل بالنسبة للمستخدم.

وتواجه البنوك المصرية عدة تحديات في تبني المدفوعات الرقمية، منها: (Egyptian Cybersecurity Report, 2023 ; CBE Regulations).

- ✓ **الأمان والحماية**: التهديدات الإلكترونية، مثل الاحتيال والاختراقات، تتطلب استثمارات كبيرة في أنظمة الحماية والتكنولوجيا الأمنية.
- ✓ **البنية التحتية التقنية**: نقص التكنولوجيا المتطورة أو ضعف الشبكات قد يعوق تقديم خدمات المدفوعات الرقمية بشكل فعال.
- ✓ **نقص التوعية والثقة**: عدم وعي العملاء وفقدان الثقة في الأمان والخصوصية قد يحد من اعتمادهم على الحلول الرقمية.
- ✓ **اللوائح والتنظيمات**: عدم وضوح أو ضعف القوانين الخاصة بالأمان المالي، مما يعيق تطبيق الحلول الرقمية بشكل قانوني وسلس.
- ✓ **التكلفة العالية**: تكاليف تطوير وتحديث الأنظمة التكنولوجية، والتدريب، والتسويق للخدمات الرقمية.
- ✓ **المعوقات الثقافية والاجتماعية**: الاعتقاد على التعامل نقدياً أو رفض التكنولوجيا من بعض شرائح المجتمع.
- ✓ **التحول والمواءمة**: مقاومة التغيير داخل المؤسسة، وصعوبة التكيف مع نماذج العمل الجديدة.

هذه التحديات تتطلب استراتيجيات متكاملة، تشمل تعزيز الأمن، توعية العملاء، وتطوير التشريعات، لضمان نجاح تبني المدفوعات الرقمية ، ولتحسين الأداء في ظل المدفوعات الرقمية، تتبع البنوك عدة استراتيجيات مهمة، منها (Chakraborty et al., 2022 : ; Le, 2022)

- **التحول الرقمي الكامل**: اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتحسين العمليات المصرفية وتقديم خدمات إلكترونية سهلة وسريعة للعملاء.

- تطوير البنية التحتية التكنولوجية :الاستثمار في البرمجيات والأنظمة الآمنة لتعزيز كفاءة المعاملات وتقليل الأخطاء.
- التوسع في تقديم الخدمات الرقمية :إطلاق تطبيقات محمولة وخدمات عبر الإنترنت، وتسهيل عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني.
- تعزيز الأمان السيبراني :تطبيق حلول أمنية متقدمة لحماية البيانات والمعاملات من الاختراقات.
- تطوير المنتجات والخدمات الرقمية :تصميم منتجات مالية مبتكرة تتوافق مع اتجاهات السوق الرقمي، مثل القروض الإلكترونية والبطاقات الذكية.
- تعزيز قدرات الموظفين :تدريب الكوادر على التقنيات الجديدة والممارسات الرقمية لضمان التفاعل الفعال مع التكنولوجيا الحديثة.
- الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية (Fintech) :التعاون مع شركات Fintech لتوفير خدمات مبتكرة وتحسين تجربة العملاء.
- تحليل البيانات :استخدام البيانات الضخمة وتحليلها لفهم احتياجات العملاء وتخصيص العروض والخدمات.

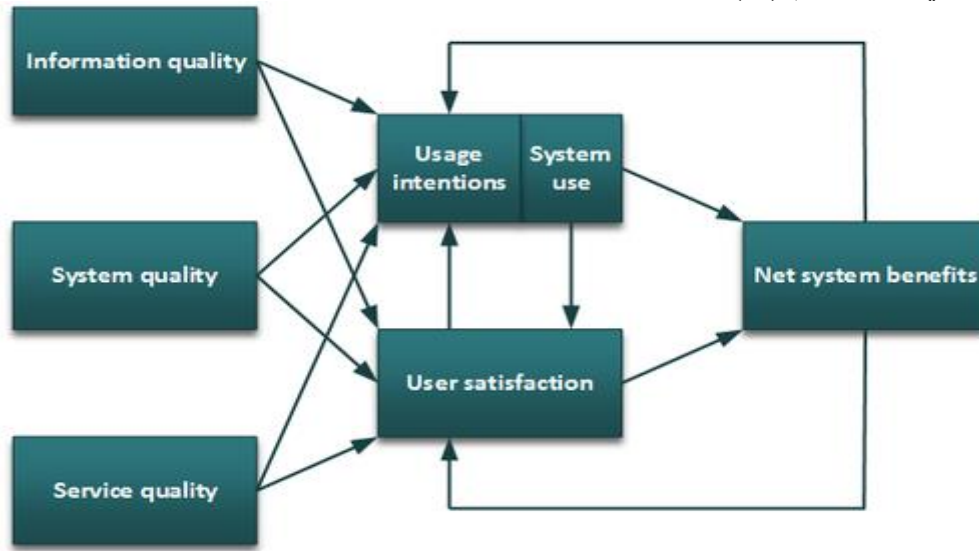
٢/١/٢ : نظرية الوكالة :-

تتميز البنوك المعاصرة، وخاصةً العامة منها، بتشتت ملكية المساهمين. تضم هذه البنوك عدة مساهمين، وتقع مسؤولية اتخاذ القرارات على عاتق المديرين ، حيث وجد **Grant (2003)** أن المالكين يهدفون بالدرجة الأولى إلى تعظيم مصالحهم، بينما يهدف المدراء التنفيذيون بالدرجة الأولى إلى توسيع وتنمية المؤسسة، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي ومكافاتهم. يعتقد مؤيدو نظرية الوكالة أن آليات الحوكمة السليمة يمكن أن تقلل من تضارب المصالح في المؤسسات الحديثة. **ووفقاً لنظرية الوكالة**، فإن الملكية والسيطرة - أي فصل الإدارة عن الممولين - قد يؤديان إلى نشوء مشاكل في الوكالة بين المديرين والمالكين **(Jensen and Meckling, 1976)**، تهدف هذه النظرية إلى التوفيق بين المصالح المتضاربة بين المالكين والإدارة من خلال تحديد استراتيجيات، مثل منح الوكلاء المسؤولين عن إدارة المؤسسة سلطة اتخاذ القرارات. وتنص نظرية الوكالة على أن البنوك قادرة على تحسين أدائها المالي بأقل التكاليف. ونظراً لتضارب أهداف المديرين والمالكين، قد ينظر المساهمون إلى تكلفة الوكالة على أنها خسارة في القيمة **(Jensen & Meckling, 1976)** تشير نظرية الوكالة إلى أن الموكلين والوكلاء قد يوفقون بين مصالحهم ويخفضون تكاليف الوكالة المتعلقة بمعضلة الموكل والوكيل من خلال تطبيق أساليب معينة. وبالتالي، فإن الإدارة الفعالة لتكاليف الوكالة يمكن أن تزيد من قيمة الأسهم، مما يعزز النجاح المالي الإجمالي. وقد استقطبت الحوكمة الرشيدة للشركات تاريخياً المزيد من المستثمرين، مما يُفيد أداء البنوك في سوق رأس المال ، يمكن لهيكل الملكية أن يحدّ من تكاليف الوكالة، على الرغم من معارضة بعض الأطراف له. تنص نظرية الوكالة على أن "مبدأ التكوين" يشير إلى أن مقاييس الأداء مرتبطة بعقود تعويض تتضمن معلومات إضافية حول الإجراءات التي يرغب المساهمون في أن يقوم بها المديرون **(Ittner et al., 1997)** ويهدف هذا إلى زيادة قيمة المنظمة.

وفقاً **(Sekaran & Bougie 2016)**، يمكن لإطار نظري فعال أن يُميّز ويُوضّح العلاقة بين المتغيرات المكتشفة من خلال تحديد العوامل الأساسية المرتبطة بمشكلة الدراسة. يهدف هذا البحث إلى توفير فهم أعمق لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، لا سيما في وسائل الدفع الرقمية، وتحديدًا بطاقات الائتمان والخصم. وترتكز هذه الدراسة على أن استخدام وسائل

الدفع الرقمية، كالدفع بالبطاقة، يُقلّل بشكل كبير من الجهد المُتطلّب من العملاء، مما يُؤثّر إيجاباً على الأداء العام للبنوك. ومن أشهر نماذج وصف العلاقة السابقة :-

أ. نموذج نجاح نظم المعلومات (*IS success model*) الذي طوره DeLone & Mclean (2003) وهو متوافق مع أهداف الدراسة وسياقها لأن المتغيرات التابعة للنموذج لها علاقة وثيقة بالمخاوف العملية التي تناولتها القسم السابق، وخاصة تلك المتعلقة بالأداء المالي للبنوك. يُفسّر هذا النموذج على النحو التالي: يمكن استخدام جودة المعلومات والنظام والخدمة لتقييم أنظمة المعلومات. تؤثر هذه السمات على استخدام أنظمة المعلومات ورضا المستخدمين. سينتج عن استخدام النظام مزايا معينة. لذلك، يُعدّ اعتماد أنظمة المعلومات ورضا المستخدمين مؤشرين أساسيين على مزاياها الصافية في القطاع المصرفي. في الوقت نفسه، يُعتقد أن الاستخدام ورضا المستخدمين هما نتاج عناصر جودة أنظمة المعلومات الشاملة. يُعرض نموذج نجاح أنظمة المعلومات في الشكل رقم (١) أقل.



الشكل رقم (١) نموذج *IS success model*

المصدر : نقلاً عن DeLone & Mclean (2003)

هناك أدلة تدعم فكرة أن مستخدمي أنظمة المعلومات يمكنهم المساعدة في ضمان نجاح تطبيقها. الاستخدام ورضا المستخدمين هما العاملان الرئيسيان اللذان يحددان فعالية نشر أنظمة المعلومات DeLone & Mclean (2003) يتعين على المستخدمين النهائيين تبني النظام وتكييفه وتطبيقه لإنتاج نتائج مفيدة.

في سياق هذه الدراسة، يرى الباحث أنه يُمكن للتجارب الإيجابية في استخدام المدفوعات الرقمية أن تزيد من الفوائد الصافية المتوقعة، والعكس صحيح. من ناحية أخرى، قد يشير انخفاض استخدام العملاء للمدفوعات الرقمية إلى عدم تحقق المزايا المتوقعة منها. يُظهر انخفاض استخدام العملاء للمدفوعات الرقمية ضعفاً في قبول النظام، مما قد يُضر بالأداء المالي للبنك. في الوقت نفسه، يُمكن لدرجة استخدام المستهلكين للنظام أن تُعزز الفوائد الصافية المتوقعة إذا اعتقدوا أن جودة المدفوعات الرقمية جيدة. كما يُمكن أن يُعزز ارتفاع الاستخدام الأداء المالي للبنوك، مما يُعزز بدوره الأداء العام للبنوك ، حيث تُثبت نتائج الأبحاث السابقة (Coffie et al., 2021; Loh et al., 2022; Divya et al., 2023) هذه الحجة وتُعززها، مُقدمة دعماً تجريبياً لتبني تقنيات الدفع الرقمي التي يُمكن أن تُحقّق

فوائد ملموسة للعملاء والبنوك على حد سواء. علاوةً على ذلك، ينبع الأثر الإيجابي على أداء البنوك من تحسين تجارب العملاء والكفاءة التشغيلية المكتسبة من خلال أنظمة الدفع الرقمية. يُمكن أن تؤدي أتمتة المعاملات المالية ورقمنتها إلى توفير التكاليف للبنوك، وتحسين تخصيص الموارد، وربما تعزيز الأداء المالي العام.

ب. نظرية مقاومة الابتكار (IRT) *innovation resistance theory*

في حين أن بعض الناس يدافعون عن الابتكار، فإن الكثيرين يقاومونه. قد تتبع مقاومة الابتكار من الوضع الراهن المرضي أو تتعارض مع المعتقدات الحالية (Ram and Sheth, 1989) يأتي كل ابتكار مع درجة من التغيير في طريقة العمل الحالية. قد يجد الأشخاص الراضون عن عادات عملهم الحالية صعوبة في التكيف مع التغييرات المرتبطة بالابتكار. على سبيل المثال، قد يجد مديرو القروض في أحد البنوك، الذين اعتادوا على معالجة طلبات قروض العملاء يدوياً، صعوبة في التكيف مع نظام قرارات القروض الخوارزمي. مرة أخرى، يُظهر الأشخاص أيضاً مقاومة للابتكار إذا تعارضت هياكل معتقداتهم مع الابتكار. على سبيل المثال، قد يرى مديرو القروض أن قرارات القروض تقع ضمن نطاق اختصاص البشر، وليس الخوارزميات. يحدد سلوك مقاومة الابتكار مدى سرعة تبني الابتكار. على سبيل المثال، يصبح الفرد الذي لا يعاني من مقاومة من أوائل المتبنين بينما يصبح الفرد ذو المقاومة العالية متخلفاً. يمكن أن تتراوح المقاومة من مقاومة سلبية إلى مقاومة نشطة للغاية. تحدث المقاومة السلبية عندما يكون الناس على دراية بالابتكار ولكنهم غير مهتمين بتبنيه. تحدث المقاومة النشطة عندما يكون الناس غير متأكدين من فعالية الابتكار ويشعرون بعدم الأمان، وبالتالي يؤجلون التبني. تحدث المقاومة النشطة للغاية عندما لا يعارض الناس الابتكار فحسب، بل يهاجمونه أيضاً.

وقد أكدت دراسة (Bhuiyan et al., 2024) على أنه أثناء توسيع نموذج قبول التكنولوجيا (TAM)، تم دمج متغيرات الأمان المُدرَك والابتكار الشخصي للكشف عن عوامل مختلفة تؤثر على تبني حلول الدفع الرقمية (DPS) وقد كشف بحثهم أن سهولة الاستخدام المُدرَكة، والابتكار الشخصي، والفائدة المُدرَكة لها تأثير إيجابي على آراء العملاء تجاه تبني حلول الدفع الرقمية، فيما وضعت دراسة (Kamboj et al., 2024) إطاراً مفاهيمياً قائماً على نموذج الاعتقاد الصحي ونظرية انتشار الابتكار، وذلك لتحديد ما إذا كانت المخاطر المُتصورة، والكفاءة الذاتية، والسمات الشخصية تؤثر على قرار العميل باستخدام خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول *mobile payment services* (MPSS) وكيفية تأثيرها. وكشفت نتائجهم أن الشدة المُتصورة، والكفاءة الذاتية، والابتكار الشخصي، والمعرفة بالمدفوعات الإلكترونية، هي العوامل الوحيدة التي تُحسِّن بشكل ملحوظ ميل العملاء لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني. ومع ذلك، أُفيد بأن تأثير القابلية المُتصورة على ميل العملاء لاستخدام خدمات الدفع الإلكتروني كان ضئيلاً.

ويتم تجميع العوامل التي تثير مقاومة الابتكار في فئتين هما **الحواجز الوظيفية والحواجز النفسية** (Leong et al., 2020) تحدث **الحواجز الوظيفية** عندما يدرك الناس تغييراً كبيراً بسبب تبني الابتكار، على سبيل المثال، الحواجز المتعلقة باستخدام والقيمة والمخاطر. في المقابل، تحدث **الحواجز النفسية** عندما تتعارض معتقدات الناس الحالية مع تبني الابتكار. تشير الحواجز النفسية إلى الحواجز المتعلقة بالتقاليد والصورة (Arif et al., 2020) انطلاقةً من "التحيز المؤيد للابتكار"، الذي يفترض أن الابتكارات جيدة ويجب أن يتبناها الجميع، ركزت الأبحاث السابقة (Leong et al., 2020; Ma and Lee, 2018) بشكل أساسي على فحص العوامل التي تحفز تبني الابتكار بدلاً من العوامل التي

تخلق حواجز أمام التبني حيث تشير الأبحاث (Arif et al., 2020; Claudy et al., 2015; Leong et al., 2020; Ma and Lee, 2018) إلى أنه لفهم السبب الرئيسي لفشل الابتكار، يجب على المرء أن يفهم ما يخلق حواجز أمام التبني بدلاً من ما يحفز الفرد على التبني ، لذلك، يوصي العلماء بأن يركز الباحثون والممارسون بشكل أكبر على التحقيق في سلوك المقاومة تجاه الابتكار (Antiocho & Kleijnen, 2010 ; Arif et al., 2020) في هذه الحالة، يُعتبر IRT الخيار المفضل لدى الباحثين للتحقيق في سلوك المقاومة لدى الفرد (Kaur et al., 2020) إنه يوضح كفاءة تفسيرية لسبب تجاهل الأفراد للابتكارات (Kushwah et al., 2019) يمكن لـ IRT أيضاً تفسير جميع الأسباب الرئيسية للحواجز في شكل حواجز وظيفية ونفسية لذلك، استخدمت الأدبيات السابقة (Kaur et al., 2020 ; Lian and Yen, 2014) هذه النظرية لفهم سلوك المقاومة للأفراد في قبول التكنولوجيا الجديدة، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ، والألعاب عبر الهاتف المحمول ، والتجارة عبر الهاتف المحمول ، والدورات التدريبية المفتوحة عبر الإنترنت، والتسوق عبر الإنترنت ، والسياحة الإلكترونية ، وبالمثل، بالنظر إلى الطبيعة الشاملة لـ IRT ، وتبنى الدراسة هذه النظرية لشرح العلاقة بين المدفوعات الرقمية والأداء المالي للبنوك .

٢/٢ : تطوير الفرضيات

١/٢/٢ : المدفوعات الرقمية وأداء البنوك :-

لقد أحدثت التكنولوجيا المالية ثورة في نماذج الأعمال التقليدية وعززت الابتكار المالي من خلال الاستفادة من التطورات الرقمية وزيادة الفعالية التشغيلية وتحسين تجارب العملاء (Agarwal & Zhang, 2020)، وفقاً لـ (Huang and Lee, 2022) ، تتكون التكنولوجيا المالية من برمجيات وخوارزميات وتطبيقات وأجهزة لمنصات متعددة، مثل الإنترنت والأجهزة المحمولة والأجهزة القابلة للارتداء والواقع الافتراضي، مما يتيح العديد من الخدمات ذات القيمة المضافة، مثل دفع فواتير الخدمات العامة، والتسوق عبر الإنترنت، وتقديم الخدمات الاستشارية، وروبوتات الدردشة، والاستثمار. ومع ذلك، لا تزال الثقة تمثل قضية رئيسية في التكنولوجيا المالية، بما في ذلك أنظمة الدفع الرقمية، حيث تُعد المخاوف الأمنية وحماية البيانات من الأولويات القصوى (Dorfleitner et al., 2023) ، ثقة المستهلك تُعرف بأنها توقعات العملاء أو المستهلكين بشأن قدرتهم على الاعتماد على مسوقي قواعد البيانات في التعامل مع معلوماتهم الشخصية بشكل عادل (Jaspers & Pearson, 2022) يعد هذا الأمر مهماً لنجاح منصات الدفع الرقمية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية، إلا أن الخروقات وحوادث الوصول غير المصرح به لا تزال متكررة (Chakraborty et al., 2022) . قد يعود ذلك إلى أن أنظمة الدفع الرقمية تُعتبر بطبيعتها عرضة للاختراق والوصول غير المصرح به. وهذا يُبرز مسألة الثقة وعدم الثقة في الخدمة ومقدمها (Gerber et al., 2018; Jaspers and Pearson, 2022) .

كان تأثير اللوائح والسياسات الرقمية على أداء البنوك متبايناً. على الجانب الإيجابي، وفي إطار استكشاف تأثير التكنولوجيا المالية والتنظيمية على الأداء التشغيلي للبنوك المصرية، ووجدت دراسة (Kassem, 2023) أن ذلك يؤثر إيجاباً على الأداء التشغيلي للبنوك المصرية من خلال تعزيز الخدمات المصرفية، وهو ما ينعكس فنياً في الأداء التشغيلي للبنوك . حلل الباحثون (Lee et al., 2021) تأثير التحول الرقمي باستخدام تطوير صناعة التكنولوجيا المالية على كفاءة التكلفة وتبني التكنولوجيا في القطاع المصرفي

الصيني بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٧. ووجدوا أن تطوير صناعة التكنولوجيا المالية من خلال ابتكاراتها يُحسن كفاءة التكلفة والتكنولوجيا في البنوك. كما أن دراسات التي أُجريت في الماضي تُفقد الادعاء القائل بأن للتحويل الرقمي تأثيراً سلبياً على الأداء على المستويين الكلي والجزئي. وبينما تُؤكد بعض الدراسات وجود ارتباط إيجابي بين خدمات الدعم المالي وأداء البنوك، فإن دراسات أخرى لا تُؤكد ذلك (Dedrick et al. (2003)، عندما يتم إدارة التكنولوجيا المالية بشكل استراتيجي، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل مشاكل المعلومات غير المتكافئة وتعزيز الفعالية والكفاءة (Merello et al., 2022) ومن خلال استخدام التكنولوجيا المالية، تقدم البنوك قيمة لمختلف فئات أصحاب المصلحة لزيادة القدرة التنافسية وتحسين الربحية. كما يمكن أن تنتج خدمات التكنولوجيا المالية تأثيراً للتنويع، مما يساهم في تحسين كفاءة إدارة المخاطر المصرفية ويؤدي إلى تعزيز مكانة السوق (Wang & Cao, 2022)، ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا المالية تعزز خلق النمو الاقتصادي والاجتماعي مع إمكانية توسيع قاعدة عملاء البنوك.

وقد تعمل التكنولوجيا المالية على تعزيز قيمة الودائع المصرفية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة احتمالية نشوء صراعات بين الوكالات وحاملي الديون، حيث يصبح المودعون معرضين بشدة لخطر الاختيار المعاكس والمخاطر الأخلاقية من جانب مساهمي البنوك. وعلاوة على ذلك، قد تعمل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية، مثل P2P والتمويل الجماعي، على تكثيف المنافسة وملف مخاطر القروض، مع عواقب سلبية على مساهمي البنوك والمجتمع ككل. بالإضافة إلى ذلك، تجلب خدمات التكنولوجيا المالية حالة متزايدة من عدم اليقين بشأن اللوائح، وخاصة عندما يتم تقديمها باستخدام التعاون الخارجي مع شركات التكنولوجيا المالية، والتي لا تتحمل التكلفة الثابتة للاحتفاظ برأس المال، دون أن تكون بنوكاً (Hew et al., 2019).

ويعد النقد الوسيلة الأساسية للمعاملات في معظم الدول النامية، إلا أن هناك تحولاً نحو الدفع عبر البدائل الرقمية. في عصر التكنولوجيا الحديث، يستخدم الناس التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك المعاملات المالية. وقد شهدت المدفوعات الرقمية نمواً ملحوظاً، مما غير طريقة سداد الناس للمدفوعات وعاداتهم الاستهلاكية (Hou et al., 2021). تُعتبر المدفوعات الرقمية أكثر متعة من المدفوعات النقدية، إذ تنطوي على تكاليف أعلى وجهد أكبر وتستغرق وقتاً أطول. لذلك أشار (Soman (2001 أن الناس ينفقون أكثر عند استخدام الوسائل الرقمية مقارنةً بالمدفوعات النقدية. أفاد بأن الناس يستفيدون من المدفوعات الرقمية ليس فقط مقابل السلع التي يشترونها أو الخدمات التي يستأجرونها، بل أيضاً من خلال قيمة المعاملات. كما تُفضل المدفوعات الرقمية لسهولة استخدامها وفعاليتها من حيث التكلفة وكفاءتها في توفير وقت التسوق للمستهلكين.

ويمكن للعملاء استخدام وسائل الدفع الرقمية لإجراء المدفوعات عبر الإنترنت بدلاً من استخدام العملات التقليدية كالنقد أو الشيكات. ومن هذه الوسائل استخدام بطاقات الائتمان أو الخصم. وتُعتبر المدفوعات الرقمية على نطاق واسع مؤشراً تقريبياً مفيداً للبنوك لتحسين أدائها (Shaikh & Anwar, 2023)، وتدعم الأبحاث السابقة فكرة أن المدفوعات الرقمية تعمل على تحسين الأداء (Arena et al., 2023) على وجه الخصوص، يؤثر استخدام القطاع المصرفي للمدفوعات الرقمية بشكل كبير على الكفاءة وتوفير التكاليف. وفقاً (Bhuiyan et al. (2024 يُشير تقرير إلى أن المدفوعات غير النقدية قد تُقلل من حالات التهرب الضريبي والمعاملات الفاسدة. تؤثر وسائل الدفع الرقمية، مثل بطاقات

الائتمان والخصم، على المعاملات المالية، بما في ذلك عمليات السحب والإيداع والتحويل والمدفوعات. وهذا يُقلل من احتمالية حدوث خطأ بشري، مما يؤثر بدوره على الأداء المالي. قام (Scott et al. 2017) بدراسة تأثير تبني المجتمع للاتصالات المالية بين البنوك في جميع أنحاء العالم (SWIFT) على أداء البنوك. واكتشفت الدراسة أن :-

- اعتماد نظام SWIFT له تأثير كبير على الربحية على المدى الطويل؛
- تتأثر البنوك الصغيرة بهذه التأثيرات الربحية أكثر من البنوك الكبيرة؛
- هناك تأثيرات ملحوظة للشبكة على الأداء.

علاوة على ذلك، بحثت دراسة (Sujud & Hashem 2017) في العلاقة بين ربحية البنوك التجارية اللبنانية وطريقة المعاملات الرقمية. ووجدوا أن عائد الأصول (ROA) يتأثر إيجابياً بمعاملات بطاقات الائتمان والخصم بشكل كبير إحصائياً. بينما بحثت دراسة (Orji et al. 2018) كيفية تأثير تقنيات الخدمات المصرفية الإلكترونية، مثل نقاط البيع والهواتف المحمولة وأجهزة الصراف الآلي، على أداء ستة بنوك نيجيرية. وأظهرت النتائج أن نجاح البنوك الجديدة والقديمة في نيجيريا يتأثر بالتطورات المهمة في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ونقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي.

على نحو مماثل، قامت دراسة (Frank and Binaebi 2019) بدراسة أداء البنوك التجارية النيجيرية فيما يتعلق بأنظمة الدفع الإلكتروني. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام أجهزة الصراف الآلي وقواعد أصول البنوك التجارية النيجيرية. دراسة حديثة أجراها (Shaikh & Anwar, 2023) تتناول كيفية تأثير المعاملات المصرفية الرقمية على عمليات البنوك الهندية. ووفقاً للدراسة، فقد أثرت معاملات بطاقات الائتمان بشكل إيجابي وهام إحصائياً على عائد الأصول، وتناولت دراسة (Siam 2006) كيفية تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك الأردنية، وكشفت عن تأثير سلبي قصير المدى. وفقاً لبحث أجراه Vijayalakshmi et al. (2019) ; Murunga (2018)، ترتبط المدفوعات الرقمية سلباً بالربحية التشغيلية للبنوك التجارية الكينية، وبنك الدولة الهندي (SBI)، ومؤسسة الائتمان الصناعي والاستثمار الهندية (ICICI) علاوة على ذلك، يجادل البعض Cuadros-Solas et al. (2023) بأن الائتمان الرقمي الذي تُقدمه الشركات الرقمية يؤدي إلى انخفاض نسبي في إيرادات البنوك. وبالتالي، يُؤثر هذا النوع من الائتمان الرقمي سلباً على أداء البنوك. لذا، نطرح الفرضية التالية:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المدفوعات الرقمية وأداء البنوك

٢/٢/٢ : الملكية الأجنبية وأداء البنوك :-

ويقال أن الملكية الأجنبية تجعل الرقابة الإدارية أسهل (Randoy & Goel, 2003)، حيث يوفر المستثمرون الأجانب من خلال ملكيتهم للأسهم، رأس المال والخبرة الإدارية. وبالتالي، قد تُحسن الملكية الأجنبية في الاقتصادات الناشئة أداء البنوك. علاوة على ذلك، يُشجع وجود المساهمين الأجانب على تعزيز مستويات الشفافية والحوكمة المؤسسية، مما يُعزز مصداقية البنوك واستقرارها المالي في الأسواق الناشئة. ومع ذلك، فإن وجود مستثمرين مؤسسيين أجانب كبار يتابعون قرارات الإدارة عن كثب يُساعد على خفض تكلفة التمويل للمؤسسات المالية (Ferreira & Matos, 2008)، وتشير الدراسات السابقة (Stulz, 1999) إلى أن انخفاض تكاليف الوكالة هو نتيجة لوجود المستثمرين المؤسسيين الأجانب، كما يجوز للبنوك أو الشركات ذات الملكية الأجنبية الكبيرة تطبيق

إجراءات رقابية معينة، مثل أنظمة التقارير الدورية وعمليات التدقيق. من شأن هذه الخطوات أن تُخفّض نفقات الوكالات، مما يُحسّن أداء البنوك.

يجادل البعض (Iwasaki & Mizobata, 2018; Aguilera & Crespi-Cladera, 2016) بأن الملكية الأجنبية تُوفّر العناصر الأساسية للحوكمة الفعالة، وتُشكل نقطة انطلاق لتطبيق استراتيجيات أفضل، مثل مراقبة السلطة التقديرية الإدارية، وتقديم المشورة، والمعرفة والخبرة. وبالمثل، أشارت بعض الأبحاث السابقة إلى أن الملكية الأجنبية تُؤثر إيجاباً على الكفاءة التشغيلية للشركة (Bentivogli and Mirenda, 2017)، حيث يمكنها التخفيف من تقلبات عوائد الأسهم ولعب دور الاستقرار أو المراقبة في أسواق الأسهم الناشئة (Li et al., 2015)، ومن ناحية أخرى، فإنهم غالباً ما يواجهون عدم التماثل في المعلومات مقارنة بالمستثمرين المحليين المستقلين الآخرين بسبب المسافة الجغرافية من المقر الرئيسي للشركة، مما يولد تكاليف إشرافية كبيرة حيث تصبح الزيارات الميدانية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة أكثر تعقيداً وتستغرق وقتاً طويلاً، وبالتالي تقويض قدرتهم على جمع المعلومات ومراقبة الإدارة عن كثب والحوافز اللازمة لذلك (Masulis et al., 2012) كما أنهم قد يحاولون المناورة بها من خلال مراقبة الإدارة العليا بعناية والتعبير علناً عن آرائهم ("الصوت") حول حالة أنظمة حوكمة الشركات في الشركة (Baines and Hager, 2022; Boachie, 2021) بالنظر إلى الفوائد والتكاليف المرتبطة بالملكية الأجنبية، فإن تأثيرها الصافي على فعالية مجلس الإدارة بشكل عام، وصنع القرار في الشركات، وأدائها، يمثل سؤالاً تجريبياً مثيراً للاهتمام. لذا، يعتمد افتراضنا النظري بشكل رئيسي على نظرية الوكالة ومفهوم الاعتماد على الموارد، القائل بأن مجالس الإدارة لديها حوافز وقدرات مميزة لمراقبة الإدارة، حيث تسمح هذه النظرية للمستثمرين الأجانب المهتمين بالمساهمين بحماية مصالحهم، وخاصةً من خلال تفعيل سلوك مراقبة مجلس الإدارة (Dsander et al., 2016) مثل الضغط على الشركات للإفصاح عن معلومات محاسبية أكثر إفادة لتقليل عدم التماثل المعلوماتي مع السوق، مما يؤدي إلى تحسين شفافية الحسابات (Park et al., 2016)

علاوة على ذلك، وجد البعض (Li et al. (2015) ; Love and Rachinsky (2015) أن الملكية الأجنبية قد تُسهم في الحد من تقلبات عوائد الأسهم. كما أنها قد تُسهم في استقرار أسواق الأسهم الناشئة أو مراقبتها، مع تحسين أداء البنوك. في المقابل، يشير Boachie (2023) إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الأجنبية وأداء البنوك.

ويرى الباحث أن البنوك المملوكة لأجانب قد تكون أكثر عرضة للمخاطر السياسية والاقتصادية في البلد المضيف. ويمكن أن تؤثر التغييرات في السياسات الحكومية، أو البيئات التنظيمية، أو الظروف الاقتصادية على عمليات البنك وأدائه المالي. بالإضافة إلى ذلك، وجدت دراسة (Aslam and Haron (2021 علاقة عكسية بين الملكية الأجنبية والأداء. ويجادلون بأن أعضاء مجالس الإدارة الأجانب أقل دراية بالسياقات السياسية والاقتصادية والحكومية والثقافية لبلدانهم المضيفة. لذا، تُطرح الفرضية التالية في ضوء الحجج المذكورة أعلاه:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الأجنبية وأداء البنوك

٣/٢/٢ : الملكية المؤسسية وأداء البنك :-

يصف مصطلح "المالكين المؤسسيين" كبار المستثمرين، كالشركات والبنوك. نظريًا، يؤثر الملاك المؤسسون إيجاباً على حوكمة الشركات في البنوك، مما يجعلهم أداة قيمة لإدارة قضايا الوكالة والدفاع عن مصالح المستثمرين. وبالتالي، قد تؤدي الملكية المؤسسية إلى تحقيق المؤسسات ربحية مالية عالية بفضل إدارتها عالية الجودة، وفرصها العديدة، وقدرتها على مراقبة هذه المؤسسات، وخبرتها القيمة في خفض النفقات. ومع ذلك، فقد دحضت نتائج الدراسات السابقة حول هذا الموضوع فكرة أن الأداء الأعلى يرتبط بزيادة الملكية المؤسسية (Tomar and Bino, 2012; Iwasaki et al., 2022; Boachie, 2023) ، بالإضافة إلى ذلك، أكتشف (Saghi-Zedek (2016 أن البنوك ذات المساهمين المحليين الأكبر تحقق ربحية أعلى بفضل الإمكانات الإضافية التي يوفرها هؤلاء المساهمون لإدارة تنويع الأنشطة واقتصاديات العائد. وبالمثل، تُظهر دراسة (Amoako-Tuffour et al. (2022 أن البنوك المملوكة للمؤسسات قادرة على إظهار أداءٍ ائتمانيٍّ جديرٍ بالثقة. وتقترح الدراسة أن أصحاب المؤسسات المالية يطبقون نظام ملكيةٍ إداريةٍ يربط الأجر بالإنتاج. أظهرت الدراسات المتوفرة (AlFadhli & AlAli, 2021; Kirimi et al., 2022; Tran et al., 2019) أن حجم البنك وحالته المدرجة وحالة الملكية تؤثر على الأداء المالي للبنك مقارنةً بالبنوك الصغيرة، تستطيع البنوك الكبيرة استثمار المزيد في الرقمنة نظرًا لامتلاكها عددًا أكبر من الفروع والعملاء والموارد. وهذا يؤثر إيجابًا على أدائها المالي، ومع ذلك، فقد زعم (Lin and Fu (2017 أن الملكية المؤسسية قد تضر بالأداء بسبب تضارب المصالح المحتمل، مما يجعل دورهم الرقابي غير فعال، بينما يرى (Sohail et al. (2017 أن هياكل الملكية لا تؤثر كثيراً على أداء البنك، لأن مصالح المساهمين في الملكية المؤسسية لا تتوافق مع مصالح إدارة البنك. علاوة على ذلك، ثبت أن الملكية المؤسسية تؤثر سلباً على الأداء عند تركيزها؛ ولذلك يرى (Hutchinson et al. (2015 إذا أراد المستثمرون المؤسسات تحسين أداء شركة ما، فلا ينبغي لهم امتلاك حصة كبيرة من أسهمها.

بناءً على ما سبق، تُطرح الفرضية التالية:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وأداء البنوك

٤/٢/٢ : الملكية العائلية وأداء البنك

يشير مفهوم الملكية العائلية تحديداً إلى حالة تمتلك فيها العائلة جميع أسهم الشركة. الشركة العائلية هي شكل من أشكال الملكية، حيث يمتلك أفراد العائلة معظم حقوق الملكية والإدارة والتشغيل في الشركة (Minh Ha et al., 2022) ، غالباً ما تُصوّر الشركات العائلية على أنها تفتقر إلى الاستقلالية في اتخاذ القرارات، إذ تؤثر مصالح أفراد العائلة على قراراتها. وبالمثل، يُعتقد أن الشركات العائلية تتميز بدرجة عالية من تركيز السلطة بين أفراد العائلة. كما قد يكون لدى المستثمرين الماليين الكبار حوافز مالية أكبر لتجنب تضارب المصالح وتحسين أداء الشركة (Claessens et al., 2002a, 2002b) . عموماً، قد تستفيد الشركات (المصارف) التي تمتلك فيها العائلات حصصاً من التزام أفرادها طويل الأمد بتطوير الشركة (والذي قد يستمر لأجيال). ومع ذلك، قد تُسبب هذه العلاقة العائلية المعقدة تضارباً في المصالح وتُضر بسمعة الشركة لدى العملاء والمساهمين الآخرين. وبالتالي، تُظهر الملكية العائلية خصائص موجودة في نظريات الوكالة والوصاية، مما يُسهم في نتائج أدائها (Madison et al. (2016 على وجه الخصوص، تُصوّر نظرية الإدارة المديرين من منظور سلوكي وحكومي، على عكس نظرية الوكالة التي تُركّز أكثر على

المنظور الاقتصادي. لذلك، من الطبيعي أن يتوافق المديرون مع مصالح المبادئ من منظور نظرية الإدارة السلوكي. في الوقت نفسه، يُمكن جانب الحوكمة سلوك الإدارة من تسهيل التوافق المستمر للمصالح، مما يؤدي إلى سلوك داعم للمنظمة وزيادة أداء الشركة **Duong et al. (2023)**.

تتفوق البنوك العائلية في توفير المعلومات والخبرات التجارية، نظرًا لانخراط مالكيها عادةً في الشركة منذ تأسيسها. ومع ذلك، فإن عدم وضوح الواجبات بين المالكين والإدارة قد يُلحق الضرر بالبنوك العائلية. في هذه الحالة، تتفوق خيارات المالكين غير الفعالة وغير المُنتجة على فوائد تجنب رسوم الوكالة، مما يحول دون تعظيم عوائد المساهمين. ومن غير الواضح كيف ينبغي أن تعمل البنوك العائلية فيما بينها. لدى العائلات حوافز قوية للاستحواذ على الثروات من خلال إعطاء الأولوية لمصالحها على مصالح مساهمي الأقلية (**Shleifer & Vishny, 1997**).

وبالتالي، قد يكون الصراع على وكالة المساهمين المسيطرين - المساهمين الأقلية أكثر شيوعًا في المنظمات التي تسيطر عليها العائلة مقارنة بقضية وكالة المدير - المساهم المعتادة (**Setia-Atmaja et al., 2009**). وجدت دراسة **San Ong & Gan (2013)** علاقة إيجابية بين أداء البنوك وملكية العائلات. وأظهرت النتائج أن الشركات العائلية عادةً ما تحقق أداءً أفضل. اكتشف دراسة **Mateev et al. (2021)** أن تركيز الملكية العائلية يؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك بالتزامن مع الرقابة الخاصة، يفترض البعض (**Asmild et al. (2021)** ; **Che & Langlis (2015)** أن الاختلافات في ملكية البنوك لها تأثير كبير على صياغة نماذج الأعمال وممارسات الإدارة، وبالتالي ممارسة تأثير إيجابي على الأداء المالي للبنك.

وعلى العكس من ذلك، لاحظ **Saidat et al. (2022)** أن ارتفاع نسبة أفراد العائلة في مجلس الإدارة، الذين يقررون من يُعيّن ويُفصل كمدير خارجي، يُقلّل من فعالية الرقابة، وبالتالي يُؤثر سلبًا على الأداء، واكتشفت دراسة **Saghi-Zedek (2016)** أن البنوك العائلية قد تواجه تحديات في غياب إدارة مهنية. في بعض الحالات، قد يفتقر أفراد العائلة إلى الخبرة أو التجربة اللازمة في القطاع المالي، مما قد يؤثر على عمليات اتخاذ القرار في البنك وأدائه العام (**Alshirah et al., 2022**). ومن ثم نطرح الفرضية التالية:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية وأداء البنوك

٥/٢/٢ : الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين

وفقًا لنظرية الوكالة، تُعدّ مجالس الإدارة أداةً أساسيةً لحوكمة الشركات لحماية مصالح المساهمين. ويعتمد الأداء الفعّال لمجلس الإدارة بشكل خاص على وجود أعضاء مستقلين (**Fama and Jensen, 1983**)، تم تبرير زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في مجلس إدارة البنك كوسيلة لتحقيق هدف البنك المتمثل في تعزيز ثروة المساهمين وتحسين كفاءة أسواق الأسهم. تتمثل الوظيفة الرئيسية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في تعزيز الالتزام باللوائح وتخفيف حدة مشاكل الوكالة. لذلك، من غير المرجح أن يتصرف أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ضد مصالح المساهمين (**Jensen, 1993**)، يؤكد **Boachie (2023)** أن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يُسهمون في خبرة مجلس الإدارة، ويُقللون من حوافز ترسيخ الإدارة، ويُعززون موضوعيته. تُخفف هذه المزايا من مشاكل الوكالة وتُحسن أداء البنك. ويُزعم أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يواجهون صراعات أقل مع الإدارة عند أداء مسؤولياتهم، وفقًا **Farag et al. (2018)** فقد ارتبط وجود أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في العديد من الدراسات السابقة بقدرة مجلس

الإدارة على اتخاذ قرارات أفضل بشأن أداء البنك التابع له (Mollah et al., 2017; Farag et al., 2018; Hussien et al., 2013; Shukla et al., 2020) ، ومع ذلك، وجدت أبحاث أخرى ارتباطاً سلبياً حيث أن المديرين الخارجيين يخضعون للتأثير من سلطات متعددة وليسوا قادرين دائماً على مراقبة واجباتهم وأدائها بشكل مستقل (Abu et al., 2016; Rashid et al., 2020; Abdulnafea et al., 2022; El-Chaarani et al., 2022) وقد دعمت هذه الدراسات الادعاء القائل بأن المديرين غير التنفيذيين أكثر قيمة للبنك من المديرين التنفيذيين بسبب استقلاليتهم عن إدارة البنك. ولم تتوصل الأدبيات الأكاديمية إلى توافق في الآراء بشأن التأثير الحقيقي للمديرين المستقلين على الابتكار. وخلص بعض المؤلفين إلى أنه قد تكون هناك علاقة إيجابية (Aragon et al., 2007)، ووفقاً لهؤلاء المؤلفين، فإن تبادل المعرفة داخل مجلس الإدارة يمكن أن يؤثر على قدرة الشركة على الابتكار ودعم وإلهام الأفكار الجديدة التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمجتمعات. ويمكن لأعضاء مجلس الإدارة الخارجيين والمستقلين "التفكير بحرية أكبر فيما يتعلق بأهداف الشركة" وقد يعززون التنوع المعرفي لعملية صنع القرار، مما يعزز الابتكارات التكنولوجية (Van Essen et al., 2012) ووفقاً لنهج نظرية الوكالة، يمكن القول إن وجود هذا النوع من أعضاء مجلس الإدارة يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالابتكار.

ومع ذلك، فقد أظهرت دراسات أخرى أن التنوع المعرفي في مجالس الإدارة يحدث عندما تزداد نسبة المديرين المستقلين، وهو ما يمكن تحويله إلى "سلاح ذو حدين" لإستراتيجية ابتكار ناجحة ، يرى (Michie et al., 2016) أن التباين المعرفي قد يتسبب في تنافس مختل في المناصب العليا وانخفاض في مستوى المعرفة ، لذلك قد يكون من الأكثر تعقيداً التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض الاستراتيجيات المعقدة، مثل الابتكار واستناداً إلى الحجج المذكورة أعلاه ونظرية الإدارة، يقترح بعض (Yoo & Sung, 2015) وجود ارتباط سلبي بين هذا النوع من أعضاء مجلس الإدارة والابتكار ، ويمكن تفسير هذه العلاقة السلبية على أنها حقيقة أن المديرين المستقلين ليس لديهم معلومات كافية حول قضايا التشغيل في الصناعة أو التقنيات المرتبطة مباشرة بأعمال الشركة ، ووفقاً لهذه الافتراضات، فإن الاستشارات والتحكم الموكلة إلى المديرين المستقلين ليست دائماً إيجابية للابتكار والاستثمار في البحث والتطوير ، وقد تعتمد في الواقع على السياق المحدد لكل شركة.

في الشركات العائلية، قد يكون لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين تأثيرٌ مميز على الابتكار واستثمارات البحث والتطوير (Corbetta & Salvato, 2014b) ، ولكن هذا التأثير ليس بالضرورة مماثلاً لما قد يكون عليه في الشركات غير العائلية. في حالة الشركات العائلية، يرى بعض الباحثين أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين قد يكون لهم تأثيرٌ أكبر على الابتكار نظراً لاختلاف المصالح (Gonzales-Bustos et al., 2017) وانخفاض تكاليف الوكالة فيما يتعلق بالإيثار العائلي ، ومع ذلك، فقد خصص القليل لتحليل تأثير هذا النوع من المديرين على الابتكار في الشركات العائلية. اقترح بعض المؤلفين، استناداً إلى نظرية الوكالة، أنه قد تكون هناك علاقة إيجابية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والابتكار، ووفقاً (Matzler et al., 2015)، فإن القدرات البشرية والمالية للمديرين المستقلين تسمح للشركة العائلية بأن تكون أكثر قدرة وأكثر استعداداً للمشاركة في الأنشطة المبتكرة ، بالإضافة إلى توسيع نطاق الابتكار الذي قاموا به بالفعل ، ويمكن العثور على بعض التفسيرات المحتملة لهذه النتائج في حقيقة أن مشاركة هذا النوع من المديرين تسهل تبادل المعرفة داخل المنظمة العائلية، مما قد يؤثر على قدرة الشركة على الابتكار، وخاصة

في هذا النوع من المنظمات التي تميل إلى الحصول على نصائح أكثر تجانساً والتي تهيمن عليها أفكار معينة للعائلة (Aragon et al., 2017) .
في هذه الدراسة، تقترح أن أداء البنك لا يتحقق فقط من خلال هيكل الملكية. وهذا يشير إلى وجود عوامل إضافية تُعزز أداء البنك، حيث صرح (Sekaran & Bougie, 2016) بأن المتغير الثالث يُعتقد أنه يعدل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع عندما يعتمد الارتباط بينهما عليه (Dawson, 2014; Sekaran & Bougie, 2016) ، بناءً على هذه الحجج، تُوسّع نطاق الدراسات التجريبية المتعلقة بالدور المُنظّم لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين أداء البنك وهيكل الملكية. ونتيجةً لذلك، تُشير بعض الدراسات السابقة (Alshirah et al., 2022) إلى وجود علاقة بين أداء البنك وهيكل الملكية. وتتوقع هذه الدراسة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يُحسنون العلاقة بين هيكل الملكية وأداء البنك.
لذلك، وُضعت الفرضيات التالية:

يوجد أثر إيجابي هام ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية في أداء البنوك بوجود الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين .
يوجد أثر إيجابي هام ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية في أداء البنوك بوجود الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين .
يوجد أثر إيجابي هام ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية في أداء البنوك بوجود الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين .

القسم الثالث : المنهجية ونموذج الدراسة :-

١/٣ : منهج الدراسة :-

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتبعها الباحث للوصول إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة. وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي الوصفي (الوصفي التحليلي) في الجانب النظري من الدراسة (الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها دون تحيز) من خلال أسلوب تحليل المحتوى من أجل تحليل الإفصاح الاختياري السردى الوارد في التقارير السنوية لشركات العينة، وذلك بغرض التوصل إلى مستوى الإفصاح الاختياري لكل شركة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج الكمي عن طريق استخدام البيانات الطولية (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية) (Panel Data) والتي تمثل بيانات عن مجموعة من البنوك خلال فترة زمنية معينة من واقع سجلات بورصة الأوراق المالية المصرية ، وبمراجعة البيانات المالية الخاصة بالشركات ضمن عينة الدراسة (عدد ١٢ بنك مدرجة) ، ومن واقع التقارير المالية المنشورة من قبل هذه البنوك الواقعة خلال الفترة من ٢٠١٠/١٢/٣١ وحتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ . وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) .

ولقد تم استخدام مصادر البيانات الثانوية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة: حيث تم معالجة الإطار النظري من خلال البحث في مصدر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات اللازمة من خلال القوائم المالية التي تنشرها الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية كل سنة، وتجميعها وأخذ البيانات اللازمة منها وكذلك التقارير المالية السنوية والمرحلية .

٢/٣ : مواصفات نموذج الانحدار وقياس المتغيرات :-

تُستخدم المعادلات المدرجة أدناه في هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين هيكل الملكية، والمدفوعات الرقمية، وأداء البنوك. كما تُستخدم لتحديد التأثير المُخفف لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين على العلاقة بين هيكل الملكية وأداء البنوك ، حيث يُعد استخدام هذه المعادلات بارزًا للغاية، كما يتضح من الدراسات الحديثة، نظرًا لقدرتها على استنباط التأثيرات الفردية والزمنية للبيانات، وتنظيم مشكلة عدم التجانس (Hitt et al., 1998) ومن ثم، تُعتبر أساليب بيانات اللوحة متفوقة على النماذج المقطعية ونماذج السلاسل الزمنية. ويُستخدم انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) لاختبار الفرضيات في الدراسة الحالية.

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 DP_{it} + \beta_2 Forgn_{it} + \beta_3 Instown_{it} + \beta_4 Fow_{it} + \beta_5 IND_{it} + \beta_6 B_Age_{it} + \beta_7 B_Size_{it} + \beta_8 C_Ratio_{it} + \beta_9 M_Cap_{it} + \beta_{10} TD_TA_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots(1)$$

في المعادلة السابقة: نعتبر TQ متغيرًا تابعًا، بينما يُعد هيكل الملكية والمدفوعات الرقمية متغيرات توضيحية

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 DP_{it} + \beta_2 Forgn_{it} + \beta_3 Instown_{it} + \beta_4 Fow_{it} + \beta_5 IND_{it} + \beta_6 IND * Forgn_{it} + \beta_7 IND * Instown_{it} + \beta_8 IND * Fow_{it} + \beta_9 B_Age_{it} + \beta_{10} B_Size_{it} + \beta_{11} C_Ratio_{it} + \beta_{12} M_Cap_{it} + \beta_{13} TD_TA_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots(2)$$

يُضاف هنا المتغير IND_{it} إلى نموذج الانحدار لاختبار تأثيره على مواصفات المعادلة الكاملة (رقم ١). لذلك، قبل تنفيذ انحدار المربعات الصغرى العادية $OLS regression$ ، يجب تأكيد عدة افتراضات (مثل عدم الارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، والتعدد الخطي). وبالتالي، يُصحح الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين من خلال إجراء خطأ معياري نشط (Huber, 1967) ، علاوة على ذلك، فإن الارتباطات الزوجية تثبت عدم تعدد الارتباط الخطي لمتغيرات الدراسة .

حيث أن :-

TQ_{it}	معادلة توبين لقياس الأداء المالى للبنك i فى السنة t
DP_{it}	المدفوعات الرقمية للبنك i فى السنة t
$Forgn_{it}$	الملكية الأجنبية للبنك i فى السنة t
$Instown_{it}$	الملكية المؤسسية للبنك i فى السنة t
Fow_{it}	الملكية العائلية للبنك i فى السنة t
IND_{it}	أعضاء مجلس الإدارة المستقلين للبنك i فى السنة t
B_Age_{it}	عمر البنك i فى السنة t
B_Size_{it}	حجم البنك i فى السنة t
C_Ratio_{it}	نسبة السيولة النقدية للبنك i فى السنة t
M_Cap_{it}	القيمة السوقية للبنك i فى السنة t

TD_TA_{it}	إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول للبنك i فى السنة t
$IND * Forgn_{it}$	
$IND * Instown_{it}$	المتغيرات المعدلة للعلاقة
$IND * Fow_{it}$	
ϵ_{it}	الخطأ العشوائى
β_0	ثابت النموذج ويعكس المتغير التابع فى حالة انعدام قيم المتغيرات المستقل والضابطة
$B1 \ 2 \ ...13$	معامل الانحدار ويعكس مقدار التغير فى المتغير التابع اذا تغير قيمة المتغير المستقل بوحدة واحدة

٣/٣ : متغيرات الدراسة وطرق قياسها :-

١ - المتغير التابع :- (الأداء المالى للبنوك)

يستخدم مؤشر **Tobin's Q** بشكل شائع لقياس الأداء المالى للبنوك لأنه يقيس العلاقة بين سعر سهم البنك في السوق وقيمة أصوله ، فارتفاع قيمة المؤشر يشير إلى أن سعر سهم البنك أعلى من قيمة أصوله، مما قد يعكس ثقة المستثمرين في أداء البنك وإمكاناته المستقبلية. كما يتيح المؤشر تقييم قيمة الشركة وفعالية إدارة المخاطر. يعتبر معامل **Tobin's Q** مقياساً مهماً في الأبحاث المتعلقة بتقييم الشركات ، أي ان **Tobin's Q** يعكس ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية، فارتفاع **Tobin's Q** يعكس ثقة أعلى للمستخدمين في أداء البنك. بمعنى آخر، تستخدم الدراسة **Tobin's Q** لقياس قيمة البنوك والذي هو حاصل الفرق بين مجموع الأصول والقيمة الدفترية لحقوق الملكية مضافاً لها القيمة السوقية لحقوق الملكية والنتيجة تقسم على مجموع الأصول .

٢ - المتغيرات المستقلة (المدفوعات الرقمية ، هيكل الملكية)
أ. المدفوعات الرقمية :-

يستخدم اللوغاريتم الطبيعي لقيمة معاملات بطاقات الائتمان والخصم في قياس المدفوعات الرقمية ، ويرجع إلى عدة أسباب مهمة:

- **تشبيط الاختلافات الكبيرة:** معاملات البطاقات تتفاوت بشكل كبير، فالمعاملات الصغيرة والكبيرة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على البيانات. باللجوء إلى اللوغاريتم الطبيعي، يتم تقليل تأثير القيم الكبيرة وجعل البيانات أكثر استقراراً وتحليلاً.
 - **التحليل الخطي للبيانات غير الخطية:** غالباً ما تكون علاقة المدفوعات الرقمية مع أكثر العوامل تأثيراً غير خطية، واللوغاريتم الطبيعي يساعد في تحويل العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية، مما يسهل تحليلها وتفسيرها.
 - **تسهيل التفسير:** اللوغاريتم الطبيعي يوفر نسبة التغيرات، حيث يمكن تفسير التغيرات في القيم اللوغاريتمية على أنها نسب مئوية، مما يعزز من فهم البيانات وتحليلها.
 - **تحسين نماذج التحليل الإحصائي:** الكثير من الأدوات والنماذج الإحصائية تتطلب بيانات ذات توزيع طبيعي، واستخدام اللوغاريتم الطبيعي يساعد في تقريب البيانات إلى التوزيع الطبيعي، مما يعزز دقة التحليل
- ب. هيكل الملكية (الأجنبية ، المؤسسية ، العائلية) :-
هيكل الملكية داخل البنوك المصرية يتنوع ويشمل عدة أطراف، ويعكس توزيع المساهمين وسيطرة الجهات المختلفة على هذه البنوك. بشكل عام، يُمكن تصنيفه كالتالي:

الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات..... د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى

- **الملكية الأجنبية:** توجد مساهمات من بنوك أو شركات غير مصرية، خاصة في البنوك التي لها فروع دولية أو تتشارك مع مؤسسات أجنبية، وغالبًا تكون نسب المساهمة قليلة وتتطلب الإفصاح عنها، والتي يمكن قياسها بنسبة ملكية الأجانب في أسهم البنك .
- **الملكية العائلية:** تشير إلى سيطرة عائلة معينة على كمية كبيرة من أسهم شركة أو بنك، مما يمنحها تأثيرًا كبيرًا في اتخاذ القرارات الإدارية والإستراتيجية. وتتميز غالبًا بتركيز الملكية والتحكم المستمر عبر الأجيال، والتي يمكن قياسها بنسبة ملكية أسهم العائلة في البنك .
- **الملكية المؤسسية:** تشير إلى السيطرة التي تمتلكها المؤسسات أو الشركات الأخرى على شركة معينة، وغالبًا تكون عبر ملكية الأسهم أو الحصص، وتستخدم عادة لتقييم مدى تأثير الجهات المؤسسية على قرارات الشركة ، والتي يمكن قياسها بنسبة ملكية المؤسسات في أسهم البنك .

٣- المتغير المعدل (أعضاء مجلس الإدارة المستقلين) :-

أعضاء المجلس المستقلين يُسهمون في تعزيز الشفافية والإشراف على الإدارة التنفيذية، ويعملون كوسيط بين المساهمين وأصحاب المصالح المختلفة. وجود نسبة عالية من الأعضاء المستقلين يمكن أن يقلل من تأثير قوة الملكية أو التركيز، ويُحسن من حوكمة البنك، مما يؤثر بشكل مباشر على أداء البنك ، فعندما تكون نسبة أعضاء المجلس المستقلين عالية، يمكن أن تعزز الحوكمة وتقلل من تأثير السيطرة المفرطة للمالكين، مما يؤدي غالبًا إلى تحسين الأداء المالي للبنك ، والعكس أيضاً صحيح، حيث أن ضعف مستوى الاستقلالية قد يضعف فعالية الرقابة ويؤثر على الأداء، ويمكن قياسه بنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين داخل إدارة البنك .

والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.

جدول (١) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المتغير	نوع المتغير	الرمز	طريقة القياس
الأداء المالي للبنوك	تابع	TQ	حاصل الفرق بين مجموع الأصول والقيمة الدفترية لحقوق الملكية مضافا لها القيمة السوقية لحقوق الملكية والنتيجة تقسم على مجموع الأصول .
المدفوعات الرقمية	مستقل	DP	اللوغاريتم الطبيعي لقيمة معاملات بطاقات الائتمان والخصم
الملكية الأجنبية	مستقل	Forgn	نسبة ملكية الأجانب في أسهم البنك
الملكية المؤسسية	مستقل	Instown	نسبة ملكية المؤسسات في أسهم البنك
الملكية العائلية	مستقل	Fow	نسبة ملكية أسهم العائلة في البنك
أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	معدل	IND	نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين
عمر البنك		B_Age	إجمالي السنوات منذ تأسيس البنك

الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات.....
د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى

حجم البنك	ضابط	B_Size	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
نسبة النقدية	ضابط	C_Ratio_{it}	(النقد + ما يعادله نقدًا) / الالتزامات المتداولة
رأس المال السوقي	ضابط	M_Cap	اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال السوقي
متوسط نسبة السيولة الثابتة	ضابط	TD_TA	إجمالي الودائع/إجمالي الأصول

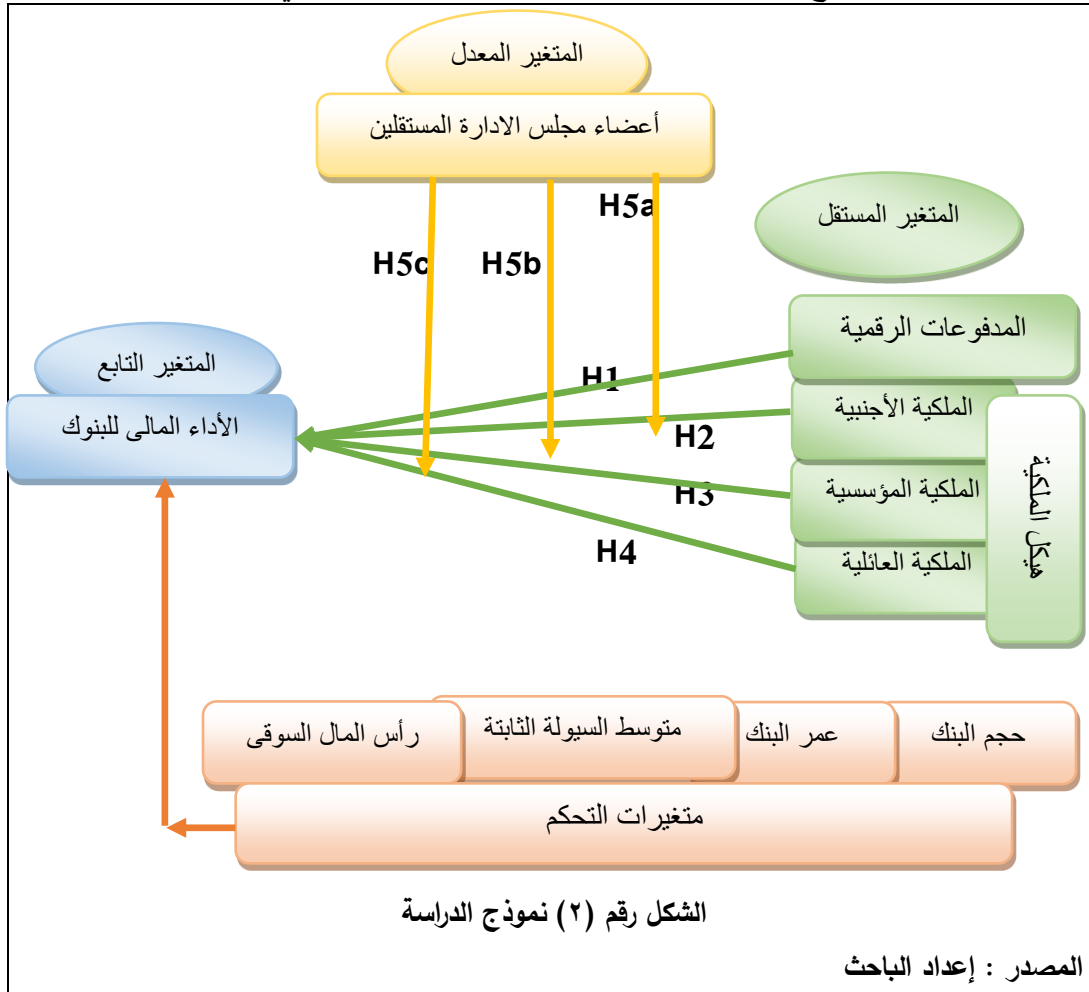
المصدر : إعداد الباحث

٤/٣ : نموذج الدراسة :-

يهدف نموذج الدراسة الى تحديد العلاقة التي تربط المتغيرات بعضها البعض والتي تم استخلاصها من الدراسات السابقة ، وتتمثل المتغيرات الأساسية في (المدفوعات الرقمية ، وهيكل الملكية) كمتغيرات مستقلة ، (الأداء المالى للبنوك) هي المتغير التابع ، بينما يعتبر (أعضاء مجلس الإدارة المستقلين) متغير معدل للعلاقة بين المدفوعات الرقمية ، وهيكل الملكية (الأجنبية ، المؤسسية ، العائلية) ، الذى يدعم المتغير المستقل فى علاقته بالمتغير التابع ، وانسجاماً مع أهداف الدراسة ومشكلتها، استناداً إلى الأبحاث السابقة والمفاهيم النظرية، يستند هذا النموذج إلى نظرية الوكالة ونموذج نجاح نظم المعلومات *I.S.* *success model* (2003) . حيث :-

- تركز العلاقة بين المدفوعات الرقمية وأداء البنوك بشكل كامل على نموذج نجاح نظم المعلومات،
 - بينما تُعزز نظرية الوكالة الصلة بين هيكل الملكية وأداء البنوك.
- واستناداً إلى هدف الدراسة، تم استبعاد بعض الجوانب، مثل جودة الخدمة وجودة المعلومات ورضا المستخدم، من النموذج المقترح. ومع ذلك، يظل النموذج مثالاً لتقييم فوائد المدفوعات الرقمية في السياق المصرى .

وقد تمت صياغة نموذج يمثل متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:



المنهجية التجريبية لإثبات العلاقة السابقة

يمكن اختبار التأثير السابق في الخطوات التالية :-

- **الخطوة الأولى :-** نقوم بتحليل تأثير المتغير المستقل (المدفوعات الرقمية – هيكل الملكية) على المتغير التابع الداء المالي للبنوك .
- **الخطوة الثانية :-** نقوم بتحليل تأثير الاعتدال لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين بصفة خاصة من خلال تضمين التفاعل بين هيكل الملكية (الأجنبية ، المؤسسية ، العائلية) "يتم دعم فرضية المعدل إذا كان التفاعل مهماً .
- **الخطوة الثالثة :-** نضيف أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (المتغير IND) كمُعَدِّل للنموذج الأخير.

ووفقا لدراسة *Buchanan et al. (2018)*، قامت الدراسة التطبيقية بتحليل كل متغير مستمر عند النسب المئوية ١% ، ٩٥% مثلما ورد في دراسة *(Wang et al., 2018)* ، وتشير النتائج إلى أن اختيار الشركات التي تقدم تقارير إلزامية لم يكن عشوائياً، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذا الإعداد سوى تجربة شبه طبيعية. ولتخفيف هذا القلق، قامت الدراسة بتضمين تأثيرات ثابتة للشركة للتحكم في تأثير خصائص الشركة الثابتة بمرور الوقت.

القسم الرابع : الدراسة التطبيقية :-

قامت الدراسة في هذا الجزء من الدراسة بإجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام مقاييس النزعة المركزية حيث استخدمت المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، بالإضافة الى إيجاد أعلى قيمة وأدنى قيمة لبيانات الدراسة. و إختبار ملائمة البيانات لنموذج الدراسة المقترح وذلك من خلال إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة وإختبار الارتباط الخطي المتعدد وإختبار استقرارية بيانات الدراسة (السكون) ومن ثم إختبار الفرضيات، حيث استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفحص أثر المدفوعات الرقمية على الأداء المالى للبنك ، كما فحصت الدراسة أيضا أثر هيكل الملكية (الأجنبية ، المؤسسة ، العائلية) على الداء المالى للبنك ، ثم يتم إدخال المتغير المعدل المتمثل في وجود أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لبحث أثره على تلك العلاقة ، كما يتضمن هذا الجزء عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها واستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها والوقوف على متغيرات الدراسة، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجتمعة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ - ٢٠٢٣ وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-VIEWS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا المحور وفيما يلي تفصيل ذلك.

١/٤ : مجتمع وعينة الدراسة :-

تختار الدراسة الحالية القطاع المالى (البنوك التجارية المدرجة فى بورصة الأوراق المالية المصرية)، والذي يضم ١٢ بنكاً مدرجاً في بورصة الأوراق المصرية (ملحق ١) والذي يمثل ٢١.٦٩% من رأس المالى السوقى داخل البورصة ، تتكون عيّنتنا من جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، وتغطي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣. وقد تم اختيار فترة الدراسة هذه نظر لتوافر البيانات خلال تلك الفترة الزمنية. تلتزم البنوك التجارية بمدونات حوكمة الشركات الصادرة عن البنك المركزي المصرى ، من ناحية أخرى، تتميز الشركات غير المالية بخصائص في عملها تختلف اختلافاً ملحوظاً عن تلك الموجودة في عمليات البنوك التجارية، كما أنها غائبة عن الدراسة نظراً لإصدار هيئة الأوراق المالية المصرية لمدونات حوكمة الشركات الخاصة بها. يعرض هذا البحث جميع الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة. تتضمن بيانات العينة ١٦٨ ملاحظة لـ ١٢ بنكاً تجارياً مدرجاً في بورصة الأوراق المالية المصرية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٣. الجدول رقم (٢) يصف اختيار العينة ويلخص تكوينها.

الجدول رقم (٢) وصف العينة

عدد البنوك	العينة
12	العينة الأصلية
0	(-) التقارير المفقودة
0	(-) بيانات مفقودة
12	العينة النهائية

المصدر: إعداد الباحث

٢/٤ : أدوات وإجراءات الدراسة :-

- أدوات الدراسة، اعتمد الباحث على البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لبنوك العينة، المتاحة على الموقع الإلكتروني مباشرة للمعلومات ° ، وبالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة نفسها للحصول على البيانات من التقارير السنوية ، ولأن الباحثين السابقين زعموا أن التقارير السنوية هي المصدر الأكثر أهمية للمعلومات حول أنشطة البنوك و"يمكن قبولها كمصدر مناسب للبيانات ، علاوة على ذلك، لا تنشر سوى عدد قليل من البنوك المصرية المدرجة في البورصة أي تقارير خارجية بخلاف التقارير السنوية (Garanina and Aray, 2021; Garanina and Kim, 2023 ، وكذلك تم الاعتماد على أحد التطبيقات الجاهزة للهاتف المحمول وهو تطبيق *investing* وقد قامت الباحثة بتجهيز البيانات المطلوبة لاحتساب كل متغير من متغيرات الدراسة.
- إجراءات الدراسة، استخدمت الدراسة بيانات من ١٢ بنكاً تجارياً مدرجاً في بورصة الأوراق المصرية ، تغطي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣. وتعتمد هذه الورقة على التحليل القياسي الاقتصادي لبيانات العينة ، بما في ذلك انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) كمنهج أساسي، بالإضافة إلى طريقة العزوم المعممة، وطريقة المربعات الصغرى ثنائية المرحلتين (2SLS) ، والنموذج الديناميكي، وذلك لمعالجة قضايا السببية والداخلية في المعادلات المقترحة. وهذا يضمن صحة النتائج.

٣/٤ : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة :-

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأعلى قيمة.

والجدول رقم (٣)

نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة .

Variables	Mean	Median	SD	Min	Max
TQ	0.991	0.980	0.076	0.868	1.269
DP	15.067	15.790	1.888	9.656	17.923
Forgn %	25.858	19.862	24.250	0	84.200
Instown%	16.445	9.650	24.170	0	86.891
Fow%	11.756	8.128	12.906	0	44.232
IND	0.376	0.362	0.109	0.1	0.860
B_Age	38.083	36	18.737	15	93
B_ Size	21.336	21.437	2.480	4.403	24.041
C_ Ratio	0.280	0.274	0.079	0.118	0.497
M_ Cap	8.421	8.325	0.374	7.880	9.421
TD_ TA%	74.610	74.658	4.776	58.531	83.679

⁵ <https://www.Mubasher.info/markets/EGX/stocks/COMI/financial-.statements>

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews)

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن :-

- متوسط معامل **TOBIN Q** الذي نستخدمه كمقياس للأداء المالى للبنوك عينة الدراسة هو (٠.٩٩١) ، بانحراف معيارى قدرة (٠.٠٧٦) ، فى حين بلغت أعلى قيمة (١.٢٦٩) وأدنى قيمة (٠.٨٦٨) ، مما يدل على أن عينة الدراسة من البنوك تنتم غالباً بأداء مالى مقارب لقيمة الأصول الحقيقية، مع تباين محدود فى الأداء بين البنوك ، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة (Saidat et al., 2022) .
- يتجاوز متوسط نسبة استخدام البطاقات الرقمية ١٥% بقليل ، مما يشير إلى تزايد إقبال الأفراد على استخدام البطاقات الرقمية وطرق المدفوعات النقدية الرقمية ، مما يعكس تحولاً جذرياً في كيفية إجراء المعاملات المالية في مصر. ويشير الاعتماد المتزايد على البطاقات الرقمية إلى التخلي عن طرق الدفع التقليدية، مما يُشير إلى إدراك مزايا هذه الطريقة الحديثة والفعالة لإجراء المعاملات المالية.
- متوسط معامل المتغير المعدل (أعضاء مجلس الإدارة المستقلين) يبلغ (٠.٣٧٦) وهو ما يعنى وجود نسبة ٣٧.٦% يُعد جيداً ويُعكس توجهاً نحو تطبيق ممارسات حوكمة جيدة، بحيث يكون هناك توازن بين الأعضاء غير المستقلين والمستقلين لضمان الرقابة والحيادية ، كما يشير إلى البنوك في عينة الدراسة لديه تمثيل نسبي معتدل للأعضاء المستقلين، مما يعزز الحماية للمساهمين ويقوي عمليات الرقابة والإشراف على الإدارة. كما يُوضح أن هناك اهتماماً بتوظيف معايير الشفافية والاستقلالية في مجلس الإدارة، ووفقاً لمبادئ الحوكمة المصرية ، يُشجع الدليل على أن يكون لدى البنوك أو الشركات نسبة جيدة من الأعضاء المستقلين، لضمان توازن في صنع القرار وتعزيز الشفافية ، عادةً، يُنصح بأن تتراوح نسبة الأعضاء المستقلين بين ٢٠% إلى ٥٠% من أعضاء المجلس، حسب حجم الشركة وطبيعة عملها.
- فيما يتعلق بهيكل الملكية، يبلغ متوسط الملكية الأجنبية (٢٥.٨٥%) ، مما يشير إلى أن البنوك المصرية تتمتع بمستوى جيد من المستثمرين الأجانب. في الواقع، قد يؤدي تدفق الملكية الأجنبية إلى تنوع في وجهات النظر وممارسات مالية متقدمة، مما قد يُسهم في تدويل القطاع المصرفي المصرى وقد أكد دراسة (Saidat et al., 2022) تلك النتائج .
- في الوقت نفسه، يُسجل متوسط ملكية العائلات في البنوك المصرية عينة الدراسة (١١.٧٥٦%) ، مما يعني أن انخفاض نسبة ملكية العائلات يُشير إلى ابتعاد عن الهياكل المصرفية التقليدية ذات الجذور العائلية .
- وبالمثل، يُسجل معامل الملكية المؤسسية متوسطاً قدره (١٦.٤٤٥%) ، مما يُشير إلى أن البنوك المصرية تتمتع بمستوى جيد من المستثمرين المؤسسيين.
- فيما يتعلق بمتغيرات الضبط، تراوحت أعمار البنوك بين ١٥ عاماً كحد أدنى و ٩٣ عاماً كحد أقصى، بمتوسط عمر ٣٨ عاماً.
- في الوقت نفسه، بلغ متوسط حجم البنوك (٢١.٣٣٦) ، بناءً على قيمة إجمالي أصولها.
- كما بلغ متوسط نسبة السيولة (٠.٢٨٠) وهذا يشير إلى أن البنوك المصرية عينة الدراسة يجب أن تكون قادرة على الحفاظ على مستوى جيد من النقد لتغطية التزاماتها على المدى القصير.

- بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط رأس المال السوقي (M_Cap) ، المقاس باللوغاريتم الطبيعي (٨.٤٢١) ،
- وبلغ متوسط نسبة السيولة الثابتة (TD_TA) بـ (٧٤.٦١٠) وتعتبر هذه النسبة عن مدى دعم الأصول بجزء من الوديعة الثابتة.

٤/٤ : مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات :-

قام الباحث قبل إجراء تحليل الانحدار، بإيجاد مصفوفة الارتباط بين كافة المتغيرات محل الدراسة ، وفيما يتعلق بالارتباط بين الأداء المالي للبنك كمتغير تابع والمتغيرات الرقابية (عمر البنك ، حجم البنك ، متوسط السيولة الثابتة ، رأس المال السوقي) والمتغيرات المستقلة المؤثر عليه (المدفوعات الرقمية ، هيكل الملكية) ، والمتغير المعدل للعلاقة بينهم (وجود أعضاء مجلس الإدارة المستقلين) ، وذلك للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات ، وإعتمد الباحث على معامل الارتباط Pearson لاستكشاف معامل الارتباط المبدئية بين المتغيرات ، ويوضح الجدول التالي ذلك الجدول رقم (٤)

معامل الارتباط Pearson لمتغيرات الدراسة

Variable s	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
TQ	1									
DP	0.354*	1								
Forgn	0.318*	0.424*	1							
Instown	-0.008	-0.545*	-0.549*	1						
Fow	0.128	0.356*	-0.363*	-0.059	1					
B_Age	-0.357*	-0.269*	0.166*	-0.336*	-0.252*	1				
B_ Size	-0.282*	-0.022	0.235*	-0.164*	-0.040	0.426*	1			
C_ Ratio	0.044	-0.087	0.143	-0.335*	-0.076	0.346*	0.207*	1		
M_ Cap	0.420*	0.175*	0.662*	-0.466*	-0.268*	0.400*	0.370*	0.527*	1	
TD_ TA	0.333*	0.028	0.294*	-0.091	-0.084	0.204*	0.083	0.062	0.267*	1

Note(s): *p < 0.1

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)
من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي :-

- تظهر نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون أن قيمة معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين المتغيرات المستقلة والمعدلة والضابطة في نموذج الانحدار، حيث يعتبر معامل الارتباط الذي يصل الى أعلى من (٠.٨٠) مؤشراً على وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط كانت اقل من ٨٠% وهذا مؤشر على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والضابطة وعلى انعدام الخطية التامة بين المتغيرات في نموذج الانحدار.
- من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن TQ و DP مرتبطان ارتباطاً إيجابياً وهاماً. قيم معاملات المتغيرات الأخرى ليست مرتفعة بشكل ملحوظ، مما يشير إلى عدم وجود تعدد خطي.

الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات.....
د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى

وللتأكد من مصداقية النتائج السابقة فقد تم إيجاد معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات حيث تعتبر ظاهرة التعدد الخطي موجودة إذا زادت قيمة معامل تضخم التباين عن العدد (٥) (Guajarati,2004) كما هو موضح في الجدول التالي :-
الجدول رقم (٥)

إختبار (VIF) الارتباط الخطي المتعدد

Variable	VIF	Tolerance
TQ	2.96	0.935
DP	3.71	0.515
Forgn	2.92	0.816
Instown	1.95	0.865
Fow	2.20	0.738
B_Age	1.39	0.960
B_Size	1.79	0.897
C_Ratio	3.02	0.551
M_Cap	1.19	0.856
TD_TA	2.96	0.549

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)
يشير الجدول أعلاه أن :-

- قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تراوحت بين (٣.٧١ الى ١.١٩) وهي جميعها أقل من (٥) ، كما يظهر الجدول أعلاه أن قيمة إختبار معامل التباين الذي يسمح به للمتغيرات المستقلة والضابطة تراوحت بين (٠.٥١٥ الى ٠.٩٦٠) ، وجميعها أكبر من (٠.٢ %) ، مما يدل بالإضافة الى نتائج مصفوفة الارتباط عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة في نموذج الانحدار.

٥/٤ :- نتائج اختبار الفرض :-

١/٥/٤ : نتائج الانحدار الأساسي واختبار الفرض الأول ، الثاني ، الثالث :-

يعتمد اختبار الفرضيات المقترح على نتائج انحدار المربعات الصغرى العادية، والتي سيتم تناولها في الجدول التالي
الجدول رقم (٦)

OLS regression results

نتائج انحدار المربعات الصغرى العادية

	(1)	(2)
TQ		
DP	0.007*** (3.13)	0.006** (2.42)
Forgn	0 (0.89)	0 (0.27)
Instown	0.001*** (6.57)	-0 (-0.12)
FOW	0.001*** (7.30)	-0 (-0.04)
IND*Forgn		0

		(0.07)
IND*Instown		0.003**
		(2.24)
IND*FOW		0.004
		(1.00)
IND		-0.074*
		(-1.61)
B_Age	-0.001***	-0.001***
	(-6.71)	(-6.00)
B_Size	-0.012***	-0.012***
	(-14.87)	(-14.37)
C_Ratio	-0.069*	-0.063
	(-1.70)	(-1.52)
M_Cap	0.169***	0.165***
	(12.38)	(10.95)
TD_TA	0.004***	0.003***
	(4.22)	(4.30)
Constant	-0.541***	-0.46***
	(-3.72)	(-3.07)
R-Squared	0.764	0.776
F test	93.333	63.766
Prob>F	0.0000	0.0000
Number of obs	168	168

Note : The values in parentheses t-value; ***p < 0.01; **p < 0.05; *p < 0.1

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)
من الجدول السابق يمكن ملاحظة :-

- وجود علاقة معنوية ($p < 0.01$) ذات دلالة إحصائية ($\beta = 0.007$) بين المدفوعات الرقمية (DP) وأداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (TQ) ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها علاقة ايجابية (طردية) وهامة وهو ما يثبت صحة فرض الدراسة الأول (H1) القائل توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المدفوعات الرقمية وأداء البنوك ، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة (Shaikh & Anwar, 2023; Orji et al., 2018)، التي تقترح أن دمج وسائل الدفع الرقمية، مثل البطاقات، يمكن أن يخفف بشكل كبير من الجهد المطلوب من العملاء، مما يؤثر إيجاباً على الكفاءة العامة للعمليات المصرفية. ويشير هذا أيضاً إلى قدرة القطاع المصرفي على الاستفادة من الاستخدام المتزايد للمدفوعات الرقمية، أي من خلال زيادة الدخل من الرسوم، مما يؤدي إلى زيادة الربحية ، وهو توصلت إليه أيضاً دراسة (Scott et al. (2017 أن المدفوعات الرقمية لها تأثير إيجابي على تغيير أساسيات السوق وتحسين الاقتصاد. في ضوء ذلك، تسعى الدول النامية إلى الاستفادة من مزايا أنظمة الدفع الرقمية، بما في ذلك زيادة الربحية والإنتاجية. علاوة على ذلك، يمكن لكفاءة أنظمة الدفع الرقمية جذب الاستثمار الأجنبي، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز الاقتصاد. ومع ذلك، يُعدّ اعتماد أنظمة الدفع الرقمية ورضا المستخدمين مؤشرين حاسمين على مزاياها الصافية في القطاع المصرفي. في الوقت نفسه، تُحسن عوامل أنظمة الدفع، مثل الاستخدام ورضا المستخدمين، الكفاءة التشغيلية، وتعزز خدمة العملاء، وتمكّن من اتخاذ

- قرارات أفضل. تساهم هذه العناصر في تحسين الأداء المالي للبنوك. بشكل عام، يحمل التحول نحو المدفوعات الرقمية في الدول النامية ، وعداً بتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتسريع التنمية الاقتصادية المستدامة، وتشجيع الابتكار.
- وجود علاقة معنوية ($p < 0.1$) ذات دلالة غير إحصائية ($\beta = 0.00$) بين الملكية الأجنبية (**Forgn**) وأداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (**TQ**) ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها ارتباط موجب وغير ذي دلالة إحصائية ، وهو ما يثبت عدم صحة فرض الدراسة الثاني (**H2**) القائل " **توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الأجنبية وأداء البنوك** ، وهذه النتيجة عكس ما توصلت إليه دراسة **Aslam and Haron (2021)** التي وجدت علاقة عكسية بين الملكية الأجنبية والأداء. ودراسة **Boachie (2023)** التي وجدت علاقة سلبية بين الملكية الأجنبية وأداء البنوك ، ولكنها متسقة مع ما توصلت إليه دراسة **Ben Slama & Boulila Taktak (2014)** التي يُشير إلى عدم وجود علاقة بين الاستثمارات الأجنبية وأداء البنوك. ومع ذلك، قد تُطبق البنوك ذات النسبة الكبيرة من الملكية الأجنبية أنظمة تقارير دورية وعمليات تدقيق كإجراءات رقابية. من شأن هذه الخطوات أن تُخفّض نفقات الوكالات، مما يُحسن بدوره أداء البنوك. من الناحية الاقتصادية، يتماشى اعتماد هذه الإجراءات الرقابية مع مبادئ حوكمة الشركات والشفافية والقدرة التنافسية للبنوك، مما يؤثر إيجاباً على أداء البنوك.
 - وجود علاقة معنوية ($p < 0.001$) ذات دلالة إحصائية ($\beta = 0.001$) بين الملكية المؤسسية (**Instown**) وأداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (**TQ**) ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها علاقة ايجابية (طردية) وهامة وهو ما يثبت صحة فرض الدراسة الثالث (**H3**) القائل " **توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وأداء البنوك** ، وهو عكس ما توصلت إليه دراسة **Lin and Fu (2017)** التي وجدت أن الملكية المؤسسية قد تضر بالأداء بسبب تضارب المصالح المحتمل، مما يجعل دورهم الرقابي غير فعال، ودراسة **Sohail et al. (2017)** التي توصلت إلى أن هياكل الملكية لا تؤثر كثيراً على أداء البنك ، ؛ ودراسة **Hutchinson et al. (2015)** التي أثبتت أن الملكية المؤسسية تؤثر سلباً على الأداء عند تركيزها، ويمكن تفسير ذلك حيث يُعدّ الملاك المؤسسون أداة قيّمة لحوكمة الشركات لإدارة قضايا الوكالة والدفاع عن مصالح المستثمرين، نظراً لتأثيرهم الإيجابي على حوكمة الشركات في البنك. علاوة على ذلك، يُشير هذا إلى أن المستثمرين المؤسسيين يشاركون بشكل متكرر وفعال في حوكمة الشركات. يمكن أن يؤدي وجودهم إلى تحسين الرقابة على قرارات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي وممارسات الإدارة الفعالة، مما يُساهم في الأداء العام للبنك. علاوة على ذلك، يمكن أن تُعزز المستويات العالية من الملكية المؤسسية ثقة المستثمرين وتعزز سمعة البنك في الأسواق المالية. وقد تؤدي هذه الثقة المتزايدة إلى ارتفاع أسعار الأسهم، وانخفاض تكاليف الاقتراض، وتحسين فرص الوصول إلى رأس المال، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على أداء البنك.
 - وجود علاقة معنوية ($p < 0.01$) ذات دلالة إحصائية ($\beta = 0.001$) بين الملكية العائلية (**Fow**) وأداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (**TQ**) ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها علاقة ايجابية (طردية) وهامة وهو ما يثبت صحة فرض الدراسة الرابع (**H4**) القائل " **توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية وأداء البنوك** ، وتتوافق نتائج التي توصلنا إليها مع نتائج دراسة **Mateev et al. (2021)**

(Che & Langlis (2015)، التي تسليط الضوء على العلاقة الإيجابية بين ملكية العائلة وأداء البنك. وفقاً (Alshirah et al. (2022)، تميل الملكية العائلية إلى تبني منظور طويل الأجل لأداء البنك؛ وهذا التوجه طويل الأجل يعزز النمو المستقر، والإدارة الحكيمة للمخاطر، وإعادة الاستثمار المستمر في الأنشطة الرئيسية للبنك. وتؤكد التوقعات النظرية أن المساهمين في البنوك العائلية قادرون على حماية مصالحهم بشكل أفضل، مما يؤدي إلى انخفاض السلوكيات الانتهازية من جانب الإدارة، وزيادة توافق المصالح، وتحسين الأداء (Sheikh et al., 2018) بالانتقال إلى التأثير المعتدل، يُظهر الجدول رقم (٦) السابق :-

- أن التفاعل بين المديرين المستقلين (IND) والملكية الأجنبية (Forgn) يؤثران إيجابياً وبلا دلالة إحصائية على أداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (TQ)، حيث معامل التفاعل هو $(\beta = 0.000)$ ؛ $(p > 0.1)$ ، وهو ما يثبت عدم صحة فرض الدراسة الخامس (H5a) القائل بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية في أداء البنوك بوجود الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلون، حيث يشير هذا الارتباط إلى الدور غير المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين الملكية الأجنبية وأداء البنك. بمعنى آخر، يبقى تأثير الملكية الأجنبية على أداء البنوك عينة الدراسة دون تغيير أو تأثير بالمديرين المستقلين؛ وبالتالي، فإن مساهمتهم في الرقابة واتخاذ القرارات لا تُعزز أو تُقلل من تأثير الملكية الأجنبية على أداء البنك. وهو عكس ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل دراسة (Love & Rachinsky (2015 التي توصلت إلى أن الملكية الأجنبية قد تُسهم في تقليل تقلبات عوائد الأسهم. كما أنها قد تُسهم في استقرار أسواق الأسهم الناشئة أو مراقبتها، مع تحسين أداء البنوك.
- أن التفاعل بين المدير المستقل (IND) والملكية المؤسسية (Instown) له تأثير إيجابي وهام ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (TQ)، حيث بلغ معامل التفاعل $(\beta = 0.003)$ ؛ $(p < 0.05)$ ، مما يشير إلى أن المدير المستقل يُخفف من حدة الارتباط بين الملكية المؤسسية وأداء البنك، وهو ما يثبت صحة فرض الدراسة الخامس (H5b) القائل بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية في أداء البنوك بوجود الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلون، تتوافق هذه النتيجة مع حجة الترسخ التي طرحها (Shukla et al. (2020)؛ (Amoako-Tuffour et al. (2022)، وهو ما ذكره (Waheed and Malik (2021) تُخفف الملكية المؤسسية من مشاكل الوكالة وتُشير إلى الوضع المالي للبنك، ويمكن تفسير ذلك حيث يلعب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين دوراً حيوياً وبارزاً في تعزيز تأثير الملكية المؤسسية على أداء البنك. إن إشرافهم والتزامهم بمبادئ حوكمة الشركات يعززان الارتباط الإيجابي بين الملكية المؤسسية، مما يعكس ثقة المستثمرين، والإدارة الفعالة والقرارات الإستراتيجية التي تُسهم في الأداء الإيجابي للبنك.
- تكشف الدراسة أن التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (IND) والملكية العائلية (FOW) له تأثير إيجابي وغير ذي دلالة إحصائية على أداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (TQ)، حيث بلغ معامل التفاعل $(\beta = 0.004)$ ؛ $(p > 0.1)$ ، وهو ما يثبت عدم صحة فرض الدراسة الخامس (H5C) القائل بوجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية في أداء البنوك بوجود الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلون، حيث أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لا يُخففوا بشكل فعال من الارتباط بين الملكية العائلية وأداء البنك. ووفقاً لنظرية الوكالة، قد ينشأ تضارب في

المصالح بين مالكي الشركات العائلية المسيطرة، الذين قد يُعطون الأولوية لمصالحهم على حساب المساهمين الأقلية (Shleifer & Vishny, 1997) كذلك، في غياب الرقابة الفعالة من جانب المديرين المستقلين، الذين يُتوقع منهم العمل بما يخدم مصالح جميع المساهمين، قد تستمر تضاربات الوكالات المحتملة المرتبطة بالملكية العائلية. وتتوافق هذه النتيجة مع حجة Bhatia and Srivastava (2017) الذين يجدون أن أصحاب الشركات العائلية عادةً ما يركزون على المدى الطويل، ويعطون الأولوية لاستدامة المؤسسة على الأداء قصير المدى.

وأخيرًا، يعرض الجدول رقم (٦) خمسة متغيرات تحكم. تشير النتائج إلى أن :-

- عمر البنك (B_Age) وحجمه (B_Size) ونسبة السيولة (C_Ratio) تؤثر سلبًا على أداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (TQ) .
- في المقابل، يُظهر كلٌّ من القيمة السوقية (M_Cap) ، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD_TA) تأثيراً إيجابياً على أداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (TQ) .

٦/٤ : تحليل إضافي Additional analysis

من الممارسات الشائعة الآن في الدراسات التجريبية "اختبار المتانة"، حيث يفحص الباحث كيفية تصرف تقديرات معامل الانحدار "الأساسية" عند تعديل مواصفات الانحدار بطريقة ما، عادةً بإضافة أو إزالة عوامل الانحدار. وقد دافع Leamer (1983) بقوة عن هذا النوع من الدراسات، مجادلًا بأن "هشاشة" تقديرات معامل الانحدار مؤشر على وجود خطأ في المواصفات، وأنه ينبغي إجراء تحليلات الحساسية (أي اختبارات المتانة) بشكل روتيني للمساعدة في تشخيص الأخطاء في المواصفات. المتانة ضرورية لاستنتاج سببي صحيح، حيث يجب أن تكون معاملات المتغيرات الأساسية الحرجة غير حساسة لإضافة أو حذف المتغيرات، في ظل ظروف مناسبة.

في هذا القسم، تُجرى تحليلات إضافية لتحديد متانة النتائج الرئيسية المذكورة أعلاه وتبعيتها. في المرحلة الأولى، تُجري تفاعلاً فرعياً للاعتدال لإعادة النظر في نتائج الدراسة. وفي المرحلة الأخيرة، نتناول تبعيات الدراسة وسببيتها.

١/٦/٤ : التفاعل الفرعي للاعتدال Sub-interaction of moderating

يقوم هذا القسم بتوسيع نطاق تحقيقنا من خلال تطوير المعادلة (٢)

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 DP_{it} + \beta_2 Forgn_{it} + \beta_3 Instown_{it} + \beta_4 Fow_{it} + \beta_5 IND_{it} + \beta_6 IND * Forgn_{it} + \beta_7 IND * Instown_{it} + \beta_8 IND * Fow_{it} + \beta_9 B_Age_{it} + \beta_{10} B_Size_{it} + \beta_{11} C_Ratio_{it} + \beta_{12} M_Cap_{it} + \beta_{13} TD_TA_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(2)$$

إلى معادلات فرعية،

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 DP_{it} + \beta_2 Forgn_{it} + \beta_3 Instown_{it} + \beta_4 Fow_{it} + \beta_5 IND_{it} + \beta_6 IND * Forgn_{it} + \beta_7 B_Age_{it} + \beta_8 B_Size_{it} + \beta_9 C_Ratio_{it} + \beta_{10} M_Cap_{it} + \beta_{11} TD_TA_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(3)$$

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 DP_{it} + \beta_2 Forgn_{it} + \beta_3 Instown_{it} + \beta_4 Fow_{it} + \beta_5 IND_{it} + \beta_6 IND * Instown_{it} + \beta_7 B_Age_{it} + \beta_8 B_Size_{it} + \beta_9 C_Ratio_{it} + \beta_{10} M_Cap_{it} + \beta_{11} TD_TA_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(4)$$

الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات.....
د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 DP_{it} + \beta_2 Forgn_{it} + \beta_3 Instown_{it} + \beta_4 Fow_{it} + \beta_5 IND_{it} + \beta_6 IND * Fow_{it} + \beta_7 B_Age_{it} + \beta_8 B_Size_{it} + \beta_9 C_Ratio_{it} + \beta_{10} M_Cap_{it} + \beta_{11} TD_TA_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(5)$$

كما هو مفصل في الجدول رقم (٧) التالى ، حيث يهدف هذا التمديد الإجرائي إلى تقييم الارتباطات الملحوظة في تحليلنا والتحقق منها بشكل شامل، حيث يساهم هذا الاستكشاف الدقيق والتأكيد اللاحق من خلال المعادلات الفرعية في فهم شامل للارتباطات من خلال توفير مستويات إضافية من الثقة في موثوقية واتساق نتائج ورقتنا.

الجدول رقم (٧)

OLS regression results of sub-equation 2

The sub-equation 2			
	TQ	TQ	TQ
<i>DP</i>	0.007*** (3.09)	0.005** (2.40)	0.007*** (3.01)
<i>Forgn</i>	0.001 (1.02)	0 (1.03)	0 (0.62)
<i>Instown</i>	0.001*** (6.11)	0 (0.12)	0.001*** (6.63)
<i>FOW</i>	0.001*** (6.99)	0.001*** (7.25)	0 (0.21)
<i>IND*Forgn</i>	-0.002 (-0.76)		
<i>IND*Instown</i>		0.003 * (1.72)	
<i>IND*FOW</i>			0.003 (0.69)
<i>IND</i>	0.085 (1.02)	-0.01 (-0.34)	0.00 (0.001)
<i>B_Age</i>	-0.001*** (-6.59)	-0.001*** (-7.31)	-0.001*** (-5.47)
<i>B_Size</i>	-0.013*** (-14.35)	-0.012*** (-14.87)	-0.012*** (-14.40)
<i>C_Ratio</i>	-0.073* (-1.77)	-0.073 (-1.59)	-0.077* (-1.85)
<i>M_Cap</i>	0.17*** (11.77)	0.169*** (12.14)	0.171*** (12.41)
<i>TD_TA</i>	0.004*** (4.17)	0.004 *** (4.19)	0.004*** (4.12)
<i>Constant</i>	-0.571*** (-3.62)	-0.509*** (-3.32)	-0.561*** (-3.75)
<i>R-Squared</i>	0.769	0.773	0.768
<i>F test</i>	71.111	77.694	76.870
<i>Prob>F</i>	0.000	0.000	0.000
<i>Number of obs</i>	168	168	168

قسم المحاسبة والمراجعة ... كلية التجارة ... جامعة مدينة السادات

- المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)**
والجدير بالذكر أن تحليلنا السابق يكشف عن متانة النتائج، وهو ما يتوافق مع النتائج المستمدة من تحليل الانحدار السابق (انظر الجدول السابق رقم (٧))
- ٢/٦/٤ : الاهتمام بالخصائص الذاتية Endogeneity concern**
تستخدم طريقة GMM كأداة للتعامل مع مشكلة الذاتية في البيانات، حيث تهدف هذه الطريقة إلى تقليل دالة المعيار لضمان توافق لحظات العينة مع لحظات السكان. يشير البحث أيضاً إلى فعالية نماذج الانحدار في تقدير العلاقات بين المتغيرات، مع التركيز على أساليب مثل القيمة المحددة ومتغيرات الأدوات للتغلب على تحديات التعريف السببي.
- الأسباب الرئيسية لاستخدام طريقة GMM كأداة للتعامل مع مشكلة الذاتية في البيانات :-**
- تهدف طريقة GMM إلى تقليل دالة المعيار لضمان التوافق بين لحظات العينة والسكان.
 - يُعتبر GMM الخيار الثاني الأفضل مقارنة بنهج المتغيرات الآلية في حالة الذاتية للمتغيرات التفسيرية.
 - تستخدم تقنيات مثل تحليل القيمة المحددة ونموذج المتغير العام لضمان تحديد العلاقة السببية.
 - يعد تحليل الانحدار من الأساليب الأكثر استخداماً لتقدير العلاقات بين متغير تابع ومتغيرات تفسيرية.
 - يُستخدم GMM لتجنب مشاكل التعريف السببي وضمان موثوقية النتائج.
 - تحليل الانحدار يساعد في تقييم قوة العلاقات بين المتغيرات.
- في هذه الدراسة، نتناول قضية الذاتية في المعادلتين (١) و (٢)، إلى جانب المعادلات الفرعية المرتبطة بالمعادلة (٢) وهي (٣) ، (٤) ، (٥) ، حيث تُستخدم الدراسة ثلاث تقنيات تحليل:
- طريقة المربعات الصغرى ثنائية المرحلتين **Two-stage least square (2SLS)**
 - وطريقة العزوم المعممة **generalised method of moments (GMM)**
 - وزمن تأخر المتغير التابع **lag of dependent variable**
- يُساعد هذا على التغلب على مشاكل المنشأ الداخلي الشائعة في أدبيات المصارف والتمويل (Dasilas & Karanović, 2023) ، في الواقع يوفر نموذج GMM بخطوة واحدة طريقة تقدير عملية وموثوقة في الدراسات التي يكون فيها حجم العينة محدوداً، مما يضمن نتائج تقديرية غير متحيزة وقوية (Hayakawa, 2007; Soto, 2009; Ledhem et al., 2021) .
- طريقة العزوم المعممة (GMM) generalised method of moments**
وفقاً لما ورد في الأبحاث السابقة (Arioglu, 2020) نطبق نموذج GMM للاختبار الذاتية . أثناء تطبيق نماذج GMM ، يتم تقديم اختبارات تشخيصية مختلفة، على سبيل المثال قيم اختبار (1) AR و (2) AR للارتباط من الدرجة الأولى والثانية في البقايا ذات الفروق الأولى، مع فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي. لذلك، فإن النتائج المعروضة في الجدول السابق يعكس أنه لا توجد مشكلة .

الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات.....
د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى

إن الإستراتيجية البديلة التي تعالج قضية الذاتية وتضمن صحة النتائج الأولية التي تم الإبلاغ عنها سابقاً هي مقدر GMM (Alfawareh et al., 2023) .
الجدول رقم (٨)

One-step system GMM regression

انحدار نموذج GMM لنظام الخطوة الواحدة

	(1)	(2)
<i>TQ</i>		
<i>Lag_TQ</i>	0.138**	0.308***
	(2.21)	(5.35)
<i>DP</i>	0.012***	0.006**
	(3.79)	(2.31)
<i>Forgn</i>	0	0
	(1.27)	(0.13)
<i>Instown</i>	0.001***	-0
	(5.90)	(-0.22)
<i>FOW</i>	0.001***	-0.001
	(3.74)	(-0.58)
<i>IND*Forgn</i>		0
		(0.17)
<i>IND*Instown</i>		0.003 **
		(2.01)
<i>IND*FOW</i>		0.005*
		(1.62)
<i>IND</i>		-0.05
		(-0.63)
<i>B_Age</i>	-0.001***	-0.001***
	(-2.90)	(-2.68)
<i>B_ Size</i>	-0.013***	-0.01***
	(-7.28)	(-7.83)
<i>C_ Ratio</i>	0.006	-0.035
	(0.09)	(-0.74)
<i>M_ Cap</i>	0.133***	0.128***
	(7.80)	(8.39)
<i>TD_ TA</i>	0.003***	0.003***
	(3.62)	(3.79)
<i>Constant</i>	-0.427***	-0.433***
	(-3.20)	(-3.58)
<i>AR (1) _p-value</i>	0.001	0.000
<i>AR (2) _p-value</i>	0.939	0.477
<i>Sargan test _ p-value</i>	0.469	0.101
<i>Number of obs</i>	156	156

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

الجدول رقم (٩)

One-step system GMM regression of subequation 2

انحدار نموذج (GMM) لنظام الخطوة الواحدة للمعادلة الفرعية ٢

The sub- equation 2			
	TQ	TQ	TQ
<i>Lag_TQ</i>	0.3*** (5.11)	0.308*** (5.31)	0.325*** (5.62)
<i>DP</i>	0.006** (2.48)	0.005* (1.91)	0.006 ** (2.31)
<i>Forgn</i>	0.001 (1.52)	-0 (-0.25)	-0 (-0.40)
<i>Instown</i>	0.001*** (4.09)	0 (0.09)	0.001*** (3.99)
<i>FOW</i>	0.001*** (3.82)	0.001*** (3.84)	0.001** (1.99)
<i>IND*Forgn</i>	-0.003* (-1.81)		
<i>IND*Instown</i>		0.002* (1.81)	
<i>IND*FOW</i>			0 (0.41)
<i>IND</i>	0.116*** (2.89)	0.022 (0.68)	0.057** (2.18)
<i>B_Age</i>	-0.001*** (-3.74)	-0.001*** (-3.88)	-0.001*** (-3.53)
<i>B_ Size</i>	-0.01*** (-7.93)	-0.01*** (-7.76)	-0.01*** (-7.74)
<i>C_ Ratio</i>	-0.071 (-1.55)	-0.076* (-1.68)	-0.088* (-1.94)
<i>M_ Cap</i>	0.132*** (8.65)	0.138*** (9.22)	9.19*** (0.138)
<i>TD_ TA</i>	0.003*** (4.36)	0.003*** (4.10)	0.003*** (4.10)
<i>Constant</i>	-0.541*** (-4.63)	-0.532*** (-4.49)	-0.58*** (-4.99)
<i>AR (1) _p-value</i>	0.000	0.000	0.000
<i>AR (2) _p-value</i>	0.508	0.410	0.538
<i>Sargan test _ p-value</i>	0.070	0.076	0.066
<i>Number of obs</i>	156	156	156

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

من الجدول السابق رقم (٨) (٩) :-

- تظهر النتائج عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي في هذه الدراسة. كما تُشير التقديرات إلى صحة وفعالية المتغير الآلي GMM في ضوء ذلك، تُعدّ طريقة GMM أحادية الخطوة الأكثر استخداماً لحل هذه المشكلة.

- يُعدّ مُقدّر GMM بنظام *The dynamic panel system* الأنسب للعينات الصغيرة والمحدودة نظراً لموثوقيته العالية وانحيازها المنخفض مقارنةً بجميع المُقدّرات الأخرى (Hayakawa, 2007).
- يوضح الجدول السابق كيف أن نتائج نظام GMM المكون من خطوة واحدة تشبه إلى حد كبير نتائج التحليل الأساسي المقدمة في الجدول رقم (٨) السابق .
- علاوة على ذلك، فإن النتائج للمعادلة الفرعية ٢ في الجدول رقم (٩) تتوافق مع تلك الموجودة في الجدول رقم () . يشير هذا إلى أن نتائج المعادلة الفرعية لمقدّر نموذج المتغير العام (GMM) تُشكّل دعماً قوياً لنتائج تحليلنا الرئيسية. بمعنى آخر، يُشير توافق هذه النتائج إلى التصحيح الفعال لمشاكل العوامل الداخلية المحتملة، مما يُعزز مصداقية دراستنا.

٣/٦/٤ : طريقة المربعات الصغرى ثنائية المرحلتين (2SLS) :-

يمكن التغلب على مشكلات الذاتية من خلال انحدار (2SLS) تستخدم هذه الدراسة أسلوب القيمة المتأخرة *a lagged value technique* للمدفوعات الرقمية، والملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية كمتغيرات أساسية للمتغيرات الذاتية التي تُعتبر آلية (الملكية العائلية)، مما يُخفف من حدة مشكلات الذاتية المحتملة.

الجدول رقم (١٠)

2SLS regression results

TQ	(1)	(2)
DP	0.009***	0.008**
	(3.38)	(2.33)
Forgn	-0	0
	(-0.44)	(0.12)
Instown	0***	-0
	(4.69)	(-0.10)
FOW	0.001***	-0.001
	(3.67)	(-0.19)
IND*Forgn		-0
		(-0.01)
IND*Instown		0.003*
		(1.84)
IND*FOW		0.006
		(0.52)
IND		-0.092
		(-0.41)
B_Age	-0.001***	-0.001***
	(-5.23)	(-3.98)
B_Size	-0.012***	-0.012
	(-8.80)	(-8.09)
C_Ratio	-0.081	-0.048
	(-1.48)	(-0.83)
M_Cap	0.18***	0.166***
	(12.33)	(9.37)

<i>TD_ TA</i>	0.004***	0.004***
	(5.63)	(5.60)
<i>Constant</i>	-0.659***	-0.485***
	(-5.23)	(-2.77)
<i>Tests of endogeneity Chi-sq (1)</i>	0.9162	0.9162
<i>Test of overidentifying</i>	0.6530	0.6530
<i>R-squared</i>	0.770	0.788
<i>Chi-square</i>	525.615	579.810
<i>Prob > chi2</i>	0.0000	0.0000
<i>Number of obs</i>	156	156

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

يشير الجدول رقم (٩) والجدول رقم (١٠) السابقين إلى :-

- عدم وجود علاقة داخلية بين الملكية العائلية في هذه الدراسة الحالية. وبالتالي، لم تُكتشف أي مشكلة داخلية.
- كما تم فحص صلاحية نماذج الأداة المقترحة باستخدام اختبارات التحديد المفرط *over identification tests*. وقد تأكدت صلاحية الأدوات في هذا البحث بقبول الفرضية الصفرية وعدم ارتباطها بمعامل خطأ الانحدار (u) ، وبالتالي، يوضح الجدول أن نتائج 2SLS متوافقة مع نتائج التحليل الرئيسي في الجدول رقم (١٠) السابق
- . يشير هذا الاتساق إلى أن نهج المتغير الآلي المستخدم في انحدار 2-SLS يعالج بشكل كافٍ أي مخاوف محتملة تتعلق بالتأثيرات الذاتية في التحليل الرئيسي. بتأكيد النتائج الواردة في الجدولين ٩ و ١٠، وتؤكد نتائج 2SLS على قوة الاستنتاجات المستخلصة في الجدول رقم (١٠) .

٤/٦/٤ : النماذج الديناميكية *The dynamic models*

تتبنى هذه الدراسة منهج التأخر لفحص متانة النتائج بشكل أعمق. وكما أوضحه **Brammer & Pavelin (2006)** ، من المرجح أن يُساعد منهج التأخر في توضيح "أي مسائل مُقلقة مُحتملة تتعلق بالسببية". وبالتالي، استُخدمت هذه التقنية في الدراسة الحالية من خلال دمج تأخر لمدة عام واحد للمتغير التابع لتخفيف القلق بشأن العوامل الذاتية فيما يتعلق بالسببية العكسية، كما هو مُستخدم على نطاق واسع في الدراسات التجريبية السابقة (Alfawareh et al., 2023) .

الجدول رقم (١١)

Lag regression

الانحدار المتأخر للمتغير التابع (التأخر لسنة واحدة)

<i>Lag_TQ</i>	(1)	(2)
<i>DP</i>	0.009**	0.007**
	(2.56)	(2.02)
<i>Forgn</i>	0	0
	(1.00)	(0.18)
<i>Instown</i>	0.001***	-0
	(4.10)	(-0.40)
<i>FOW</i>	0.001***	-0
	(2.69)	(-0.27)

الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين المدفوعات.....
د/ وليد سمير عبد العظيم الجبلى

<i>IND*Forgn</i>		0.001
		(0.27)
<i>IND*Instown</i>		0.004**
		(2.04)
<i>IND*FOW</i>		0.004
		(0.95)
<i>IND</i>		-0.134
		(-1.18)
<i>B_Age</i>	-0.001***	-0.001***
	(-4.59)	(-4.46)
<i>B_Size</i>	-0.008***	-0.008***
	(-4.78)	(-4.47)
<i>C_Ratio</i>	0.009	0.032
	(0.13)	(0.46)
<i>M_Cap</i>	0.139***	0.130***
	(7.99)	(6.91)
<i>TD_TA</i>	0.004***	0.004***
	(4.79)	(4.61)
<i>Constant</i>	-0.428***	-0.286*
	(-2.88)	(-1.68)
<i>R-Squared</i>	0.654	0.667
<i>F test</i>	30.684	21.839
<i>Prob>F</i>	0.000	0.000
<i>Number of obs</i>	156	156

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)
الجدول (١٢)

Lag regression of sub-equation 2

الانحدار المتأخر للمعادلة الفرعية ٢

The sub-equation 2			
	<i>Lag_TQ</i>	<i>Lag_TQ</i>	<i>Lag_TQ</i>
<i>DP</i>	0.009***	0.007**	0.009 ***
	(3.18)	(2.53)	(3.11)
<i>Forgn</i>	0.001	0	0
	(1.21)	(1.45)	(1.08)
<i>Instown</i>	0.001***	-0	0.001***
	(4.09)	(-0.24)	(4.14)
<i>FOW</i>	0.001***	0.001***	0
	(3.15)	(3.17)	(0.03)
<i>IND*Forgn</i>	-0.002		
	(-0.82)		
<i>IND*Instown</i>		0.004 **	
		(2.58)	
<i>IND*FOW</i>			0.003
			(0.68)

قسم المحاسبة والمراجعة ... كلية التجارة ... جامعة مدينة السادات

IND	0.047 (0.80)	-0.056 (-1.43)	-0.032 (-0.53)
B_Age	-0.001*** (-4.72)	-0.002*** (-2.97)	-0.002*** (-4.31)
B_Size	-0.008*** (-3.12)	-0.008*** (-2.97)	-0.008*** (-3.06)
C_Ratio	0.019 (0.31)	0.023 (0.39)	0.014 (0.24)
M_Cap	0.135*** (6.52)	0.133*** (7.03)	0.136 *** (6.82)
TD_TA	0.004*** (3.62)	0.004*** (3.64)	0.004*** (3.58)
Constant	-0.417** (-2.31)	-0.335* (-1.85)	-0.406** (-2.25)
R-Squared	0.656	0.664	0.655
F test	39.112	38.289	37.634
Prob>F	0.000	0.000	0.000
Number of obs	156	156	156

المصدر : إعداد الباحث مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)
من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الانحدار المتأخر للمعادلتين (١) و (٢) في الجدول رقم (١١) السابق يتوافق مع النتيجة الرئيسية في الجدول ٦. بالإضافة إلى ذلك، النتائج للمعادلة الفرعية ٢ في الجدول رقم (١٢) تتوافق مع تلك الموجودة في الجدول ٦، مما يشير إلى عدم وجود علاقة سببية عكسية في الدراسة الحالية. علاوة على ذلك، يشير التوافق بين انحدار التأخر والتحليل الرئيسي إلى أن انحدار التأخر المختار للمعادلات صحيح وذو صلة، مما يزيد الثقة في موثوقية النتيجة الرئيسية للدراسة.

القسم الخامس : النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية
تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية وأداء البنوك ، فضلاً عن التحقيق في الدور المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة المذكورة ، حيث يقدم هذا البحث فهماً فريداً من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية على أداء البنوك. كما يفتح آفاقاً لأبحاث مستقبلية تتناول هذا المجال البحثي الهام ، مع التركيز بشكل خاص على مصر. يُعد هذا البحث من بين الدراسات الأولية في مصر التي تهدف إلى توضيح هذه العلاقات. على المستوى النظري، يُضيف هذا البحث إلى نظرية الوكالة ونموذج نظم المعلومات، ويُقدم رؤية جديدة حول ديناميكيات القطاع المصرفي في الدول النامية .

١/٥ : نتائج الدراسة :-

١/١/٥ : النتائج النظرية (الاستنتاجات) :-

- يؤثر هيكل الملكية بشكل كبير على نظرة البنك لاستثمارات المدفوعات الرقمية وأدائها. تسعى البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية ، سعيًا منها لتحقيق عوائد سريعة، إلى تبني التقنيات الرقمية للحفاظ على قدرتها التنافسية ولتحقيق إيرادات مالية فورية ، ومواكبة التغيرات التكنولوجية بمهارة، وتعزيز النجاح المستدام والأداء المستدام في المشهد المالي المتطور في عصر التحول، وذلك باستخدام بيانات من البنوك التجارية المصرية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٣.

- تؤكد النتائج على الدور الحاسم الذي تلعبه اللوائح المالية المهيكلية جيداً في تعزيز مرونة وكفاءة البنوك المصرية، مما يسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.
- في الوقت نفسه، يُقدم البحث وجهات نظر عملية لمختلف أصحاب المصلحة حول الجوانب المتعددة لحوكمة الشركات، بما في ذلك هيكل الملكية. ولكي يتمكنوا من صياغة السياسات واتخاذ الخيارات المناسبة، تساعد هذه الدراسة العديد من أصحاب المصلحة، وخاصة المساهمين والمديرين والمستثمرين، من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير الجوانب المختلفة للحوكمة على أداء البنوك.

٢/١/٥ : النتائج التطبيقية :-

- كشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المدفوعات الرقمية (DP) وأداء البنوك عينة الدراسة ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها علاقة ايجابية (طردية) وهامة ، حيث يُعدّ اعتماد أنظمة الدفع الرقمية ورضا المستخدمين مؤشرين حاسمين على مزاياها الصافية في القطاع المصرفي. في الوقت نفسه، تُحسن عوامل أنظمة الدفع، مثل الاستخدام ورضا المستخدمين، الكفاءة التشغيلية، وتعزز خدمة العملاء، وتمكّن من اتخاذ قرارات أفضل. تساهم هذه العناصر في تحسين الأداء المالي للبنوك. بشكل عام، يحمل التحول نحو المدفوعات الرقمية في الدول النامية ، وعداً بتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتسريع التنمية الاقتصادية المستدامة، وتشجيع الابتكار.
- كما كشفت عن وجود علاقة معنوية ذات دلالة غير إحصائية بين الملكية الأجنبية (Forgn) وأداء البنوك عينة الدراسة ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها ارتباط موجب وغير ذي دلالة إحصائية ، وهو ما توصلت إليه دراسة Ben Slama & Boulila (2014) Taktak التي يُشير إلى عدم وجود علاقة بين الاستثمارات الأجنبية وأداء البنوك. ومع ذلك، قد تُطبّق البنوك ذات النسبة الكبيرة من الملكية الأجنبية أنظمة تقارير دورية وعمليات تدقيق كإجراءات رقابية. من شأن هذه الخطوات أن تُخفّض نفقات الوكالات، مما يُحسّن بدوره أداء البنوك. من الناحية الاقتصادية، يتماشى اعتماد هذه الإجراءات الرقابية مع مبادئ حوكمة الشركات والشفافية والقدرة التنافسية للبنوك، مما يؤثر إيجاباً على أداء البنوك.
- وكشفت عن وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية (Instown) وأداء البنوك عينة الدراسة ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها علاقة ايجابية (طردية) وهامة ، ويمكن تفسير ذلك حيث يُعدّ الملاك المؤسسون أداة قيّمة لحوكمة الشركات لإدارة قضايا الوكالة والدفاع عن مصالح المستثمرين، نظراً لتأثيرهم الإيجابي على حوكمة الشركات في البنك. علاوة على ذلك، يُشير هذا إلى أن المستثمرين المؤسسيين يشاركون بشكل متكرر وفعال في حوكمة الشركات. يمكن أن يؤدي وجودهم إلى تحسين الرقابة على قرارات الإدارة والتخطيط الاستراتيجي وممارسات الإدارة الفعالة، مما يسهم في الأداء العام للبنك. علاوة على ذلك، يمكن أن تُعزز المستويات العالية من الملكية المؤسسية ثقة المستثمرين وتعزز سمعة البنك في الأسواق المالية. وقد تؤدي هذه الثقة المتزايدة إلى ارتفاع أسعار الأسهم، وانخفاض تكاليف الاقتراض، وتحسين فرص الوصول إلى رأس المال، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي على أداء البنك.
- ووجدت الدراسة علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية (Fow) وأداء البنوك عينة الدراسة ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها علاقة ايجابية (طردية)، حيث تميل الملكية العائلية إلى تبني منظور طويل الأجل لأداء البنك ؛ وهذا التوجه طويل

الأجل يعزز النمو المستقر، والإدارة الحكيمة للمخاطر، وإعادة الاستثمار المستمر في الأنشطة الرئيسية للبنك. وتؤكد التوقعات النظرية أن المساهمين في البنوك العائلية قادرون على حماية مصالحهم بشكل أفضل، مما يؤدي إلى انخفاض السلوكيات الانتهازية من جانب الإدارة، وزيادة توافق المصالح، وتحسين الأداء .

- أن التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (IND) والملكية الأجنبية (Forgn) يؤثران إيجابياً وبلا دلالة إحصائية على أداء البنوك عينة الدراسة حيث يشير هذا الارتباط إلى الدور غير المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في العلاقة بين الملكية الأجنبية وأداء البنك. بمعنى آخر، يبقى تأثير الملكية الأجنبية على أداء البنوك عينة الدراسة دون تغيير أو تأثر بالمديرين المستقلين؛ وبالتالي، فإن مساهماتهم في الرقابة واتخاذ القرارات لا تُعزز أو تُقلل من تأثير الملكية الأجنبية على أداء البنك.
- ان التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (IND) والملكية المؤسسية (Instown) له تأثير إيجابي وهام ذو دلالة إحصائية على أداء البنوك عينة ، مما يشير إلى أن المدير المستقل يُخفف من حدة الارتباط بين الملكية المؤسسية وأداء البنك، حيث تُخفف الملكية المؤسسية من مشاكل الوكالة وتُشير إلى الوضع المالي للبنك، ويمكن تفسير ذلك حيث يلعب أعضاء مجلس الإدارة المستقلين دوراً حيوياً وبارزاً في تعزيز تأثير الملكية المؤسسية على أداء البنك. إن إشرافهم والتزامهم بمبادئ حوكمة الشركات يعززان الارتباط الإيجابي بين الملكية المؤسسية، مما يعكس ثقة المستثمرين، والإدارة الفعالة والقرارات الإستراتيجية التي تُسهم في الأداء الإيجابي للبنك
- تكشف الدراسة أن التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (IND) والملكية العائلية (FOW) له تأثير إيجابي وغير ذي دلالة إحصائية على أداء البنوك عينة الدراسة ، حيث أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لا يُخففوا بشكل فعال من الارتباط بين الملكية العائلية وأداء البنك. ووفقاً لنظرية الوكالة، قد ينشأ تضارب في المصالح بين مالكي الشركات العائلية المسيطرة، الذين قد يُعطون الأولوية لمصالحهم على حساب المساهمين الأقلية ، كذلك في غياب الرقابة الفعالة من جانب المديرين المستقلين، الذين يُتوقع منهم العمل بما يخدم مصالح جميع المساهمين، قد تستمر تضاربات الوكالات المحتملة المرتبطة بالملكية العائلية.
- عمر البنك (B_Age) وحجمه (B_Size) ونسبة السيولة (C_Ratio) تؤثر سلباً على أداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (TQ) .
- في المقابل، يُظهر كلٌّ من القيمة السوقية (M_Cap) ، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (TD_TA) تأثيراً إيجابياً على أداء البنوك عينة الدراسة معبراً عنها (TQ) .
- ٣/١/٥ : تفسير النتائج التطبيقية باستخدام النظريات العلمية
- تدعم نتائج الدراسة نظرية الوكالة فيما يتعلق بتأثير هيكل الملكية على أداء البنوك الأردنية. وهذا يعني أن ممارسات حوكمة الشركات في البنوك المصرية المدرجة تتوافق مع النظرية، التي تؤكد أن ارتفاع نسبة المديرين المستقلين وتوزيع الملكية الأعلى بين المساهمين (غير المركزين) يمكن أن يساعد في التغلب على مشاكل الوكالة، مما يؤدي إلى أداء أفضل.
- تدعم الدراسة نموذج نجاح نظم المعلومات حيث قد يشير انخفاض استخدام العملاء للمدفوعات الرقمية إلى عدم تحقق المزايا المتوقعة منها. يُظهر انخفاض استخدام العملاء للمدفوعات الرقمية ضعفاً في قبول النظام، مما قد يُضر بالأداء المالي للبنك. في الوقت

نفسه، يُمكن لدرجة استخدام المستهلكين للنظام أن تُعزز الفوائد الصافية المتوقعة إذا اعتقدوا أن جودة المدفوعات الرقمية جيدة. كما يُمكن أن يُعزز ارتفاع الاستخدام الأداء المالي للبنوك، مما يُعزز بدوره الأداء العام للبنوك

٢/٥ : توصيات الدراسة :-

في ضوء هدف الدراسة وأهميتها، وما خلصت إليه الدراسة النظرية ، وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية، يوصي الباحث بما يلي:

١/٢/٥ : توصيات لمسئولى البنوك :-

- ينبغي على البنوك وضع خطط إستراتيجية طويلة الأجل لتحسين التنفيذ وإزالة العوائق التي تحول دون نمو المدفوعات الرقمية.
- ينبغي على البنوك اتخاذ الإجراءات المناسبة والتركيز بشكل أكبر على آلية تطبيق خدمات التكنولوجيا المالية.
- نقترح أن تُدمج البنوك بفعالية آليات حوكمة الشركات والتكنولوجيا المالية لتوفير ميزة تنافسية تُعزز الأداء المالي. ينبغي على البنوك تعزيز استثماراتها في تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني والتركيز على تثقيف الجمهور حول المدفوعات الرقمية، وتعزيز الوعي بفوائدها وأفضل الممارسات والمخاطر.
- ينبغي على البنوك التخطيط لحملات توعية بالخدمات الرقمية لتقديم خدماتها للمستهلكين وتبسيط الضوء على بساطة وسهولة إجراء المعاملات غير النقدية.
- ٢/٢/٥ : توصيات للحكومة وصانعي السياسات :-
- تُنصح الحكومة بتوسيع البنية التحتية للإنترنت في البلاد للوصول إلى المناطق الريفية وتعزيز الشمول المالي من خلال المدفوعات الرقمية .
- ينبغي على صانعي السياسات تطبيق سياسات قوية للأمن السيبراني لحماية منصات الدفع الرقمية وحماية المستخدمين من الاحتيال والتهديدات السيبرانية.
- تُقدم النتائج أيضاً معلومات مفيدة لصانعي القرار والجهات التنظيمية المسؤولة عن أنظمة الدفع في الدول النامية، وخاصةً تلك التي تُطبق أنظمة مصرفية مزدوجة، مفادها أن النمو الحالي للمدفوعات الرقمية لا يُهدد استقرار البنوك التقليدية.
- تعزيز دور البورصة المصرية في تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وخدمات الدفع من خلال زيادة التوعية بفوائد إدراج تلك الشركات بالبورصة، وكذلك وضع إستراتيجية تهدف لمساعدة تلك الشركات على استيفاء متطلبات القيد.
- تعزيز التعاون بين البنك المركزي بصفته الجهة الرقابية على شركات مقدمي خدمات الدفع وهيئة الرقابة المالية في مجال رقابة شركات التكنولوجيا المالية حيث تتنوع أنشطة تلك الشركات وهذا التنوع يجعلها عرضة للرقابة من أكثر من جهة رقابية.
- الاستفادة من النمو في قاعدة المستفيدين من خدمات المدفوعات الرقمية في العمل على دمجهم مالياً تعزيزاً للشمول المالي مما يساهم في التنمية الاقتصادية .
- ضرورة وضع خطة مستقبلية لإستراتيجية طويلة الأجل وضع سياسات تُشجع وتُيسر الاستثمارات في تطوير وسائل الدفع الرقمية لضمان نمو واستقرار مستدامين في هذه الصناعة.
- ضرورة تركيز الجهات التنظيمية في هيئة الأوراق المالية وبورصة الأوراق المالية المصرية على وظيفة هيكل حوكمة الشركات وفعالية اللوائح. سيساعد الفهم المُعمّق

لدور أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين المستقلين الجهات التنظيمية في اتخاذ القرارات لتصميم أطر حوكمة الشركات بفعالية.

- يُمكن للجهات التنظيمية تصميم سياسات ولوائح تُعزز هيكل حوكمة الشركات من خلال الاستفادة من ممارسات المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفعاليتهم. وهذا بدوره يُمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أكثر استقرارًا واستدامةً وبيئة أعمال جاذبة في الدول النامية مثل مصر.

٣/٢/٥ : للباحثين والجامعات :-

- إجراء مزيد من البحوث المستقبلية لاختبار العلاقة بين المدفوعات الرقمية وهيكل الملكية وأسعار الأسهم للبنوك التجارية أو دراسة أثر تبني التكنولوجيا المالية على تقرير المراجعة وأتعاب المراجع أو إجراء دراسة تتناول متغيرات مستقلة ورقابية أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية ويتم على قطاع أخرى وفي فترات مختلفة .
- ضرورة تضمين مقررات المحاسبة المالية والمراجعة بالجامعات المصرية بدراسة المستجدات في بيئة الأعمال المعاصرة وانعكاساتها المحاسبية والمهنية ، مع تطوير المقررات الدراسية بما يضمن التحول الرقم والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية .
- عقد مؤتمرات علمية لأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية للوقوف على أهم المستجدات في بيئة الممارسة وتقديم توصيات شاملة للتعامل مع تلك المستجدات إلى الجهات التنظيمية لمهنة المحاسبة والمراجعة.

٣/٥ : التوجهات البحثية المستقبلية :-

تناولت الدراسة التأثير المعدل لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين على العلاقة بين المدفوعات الرقمية والأداء المالي للبنوك المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، ولكن هذا الأثر قد يختلف إذا تم تضمين متغيرات أخرى أو تم قياس المتغيرات بطريقة أخرى، وامتداداً لتلك الدراسة يقترح الباحث مجموعة من مجالات البحث المستقبلية في بيئة الأعمال المصرية :-

- يمكن أن تستخدم الدراسات المستقبلية مؤشرات مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، والأرباح لكل سهم (EPS) كمقاييس لأداء البنك.
- كما يمكن للدراسات المستقبلية دراسة تأثير عوامل مثل تصورات العملاء، ومستوى التعليم، والخبرة، والثقة على أداء البنوك ، وأثر تركيز الملكية وملكية الدولة.
- يمكن توسيع نطاق هذه الدراسة لتشمل التأثير المعدل للتنظيم الرقمي أو تنظيم التكنولوجيا المالية على العلاقة بين المدفوعات الرقمية وأداء البنوك أو استقرارها.
- كما يمكن للدراسات المستقبلية استخدام المدفوعات الرقمية كعامل مُعدّل بين هيكل الملكية وأداء البنوك.
- وأخيراً، يمكن استخدام النموذج نفسه إلى جانب مفاهيم أخرى مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية.

مراجع الدراسة :-

أولا : المراجع العربية :-

البنك المركزى المصرى ، شبكة المدفوعات اللحظية تم الاطلاع فى ٢٠٢٥/٦/٥ .
البنك المركزى المصرى ، صندوق التكنولوجيا المالية لدعم الابتكار تم الاطلاع فى ٢٠٢٥/٦/٨ .

البنك المركزى المصرى ، نظم وخدمات الدفع تم الاطلاع فى ٢٠٢٥/٦/٦ .
البنك المركزى المصرى ، المجلس القومى للمدفوعات تم الاطلاع فى ٢٠٢٥/٦/١ .
البنك المركزى المصرى ، الهيكل التنظيمى لقطاع الأمن السيبرانى تم الاطلاع فى ٢٠٢٥/٥/١ .

إيزي كاش تم الاطلاع ابريل ٢٠٢٥ ، من الموقع EasyKash.net- Your Online Payment Gateway

كاوباي تم الاطلاع ابريل ٢٠٢٥ ، من الموقع CowPay.me/Home Page
اوباي تم الاطلاع ابريل ٢٠٢٥ ، من الموقع opayeg.com/Home Page .
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، التكنولوجيا المالية في مصر ، ابريل ٢٠٢٤ .

أحمد ، جيهان وحيد (٢٠٢٣) ، دور المعايير المحاسبية في الشراكة بين شركات التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي للحد من مخاطر الائتمان – دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة – جامعة حلوان ، المجلد ٣٧ ، العدد الثانى ، ص ٨٧١ – ٩٤٠ .

محمد، رغدة سعيد أحمد (٢٠٢٤) ، الدفع الإلكتروني: الطريق إلى الاقتصاد غير النقدي في مصر،

السياسة والاقتصاد، مجلد ٢٣ ، العدد ٢٢ ، ص ٣٣٤ – ٣٥٧ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :-

Abbasi, K., Alam, A., Du, M.A. and Huynh, T.L.D. (2021), “FinTech, SME efficiency and national culture: evidence from OECD countries”, Technological Forecasting and Social Change, Vol. 163, 120454.

Abdulnafa, A.L., Almasria, N.A. and Alawaqleh, Q. (2022), “The effect of working capital management and credit management policy on Jordanian banks’ financial performance”, Banks and Bank Systems, Vol. 16 No. 4, pp. 229-239, doi: 10.21511/bbs.16(4).2021.19.

Abu, S.O., Okpeh, A.J. and Okpe, U.J. (2016), “Board characteristics and financial performance of deposit money banks in Nigeria”, International Journal of Business and Social Science, Vol. 7 No. 9, pp. 159-173.

Adeabah, D., Gyeke-Dako, A. and Andoh, C. (2018), “Board gender diversity, corporate governance and bank efficiency in Ghana: a two-stage data envelope analysis (DEA) approach, Corporate

- Governance”, The International Journal of Business in Society, Vol. 19 No. 2, pp. 299-320, doi: 10.1108/cg-08-2017-0171.
- Adil, M. H., & Hatekar, N. R. (2020). Demonetisation, banking and trust in ‘bricks’ or ‘clicks’. South Asia Research, 40(2), 181–198.
- Afroze, D. and Rista, F.I. (2022), “Mobile financial services (MFS) and digital inclusion – a study on customers’ retention and perceptions”, Qualitative Research in Financial Markets, Vol. 14 No. 5, pp. 768-785, doi: 10.1108/QRFM-06-2021-0095.
- Agarwal, S. and Zhang, J. (2020), “FinTech, lending and payment innovation: a review”, Asia-Pacific Journal of Financial Studies, Vol. 49 No. 3, pp. 353-367, doi: 10.1111/ajfs.12294.
- Aguilera, R.V. and Crespi-Cladera, R. (2016), “Global corporate governance: on the relevance of firms’ ownership structure”, Journal of World Business, Vol. 51 No. 1, pp. 50-57.
- Alabdullah, T.T.Y. (2018), “The relationship between ownership structure and firm financial performance: evidence from Jordan”, Benchmarking: An International Journal, Vol. 25 No. 1, pp. 319-333, doi: 10.1108/bij-04-2016-0051.
- Alber, N. and Dabour, M. (2020), “The dynamic relationship between FinTech and social distancing under COVID-19 pandemic: digital payments evidence”, International Journal of Economics and Finance, Vol. 12 No. 11, pp. 109-117, doi: 10.5539/ijef.v12n11p109.
- Aldaas, A., 2021. A study on electronic payments and economic growth: Global evidences. Accounting 409–414.
- AlFadhli, M.S. and AlAli, M.S. (2021), “The effect of bank size on financial performance: a case study on Kuwaiti banks”, Journal of Insurance and Financial Management, Vol. 4, pp. 11-15.
- Alfadli, A. and Rjoub, H. (2020), “The impacts of bank-specific, industry-specific and macroeconomic variables on commercial bank financial performance: evidence from the Gulf cooperation council countries”, Applied Economics Letters, Vol. 27 No. 15, pp. 1284-1288, doi: 10.1080/13504851.2019.1676870.
- Alfawareh, F.S., Che Johari, E.E. and Ooi, C.A. (2023), “Governance mechanisms, firm performance and CEO compensation: evidence from Jordan”, Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print, doi: 10.1108/JFRA-01-2023-0062.
- Ali, M.A., Alam, K., Taylor, B. and Rafiq, S. (2020), “Does digital inclusion affect quality of life? Evidence from Australian

- household panel data”, Telematics and Informatics, Vol. 51, doi:10.1016/j.tele.2020.101405.
- Alkhalidi, A.N. (2017), “An empirical examination of customers’ mobile phone experience and awareness of mobile banking services in mobile banking in Saudi Arabia”, Interdisciplinary Journal of Information, Knowledge, and Management, Vol. 12, pp. 283-308, doi: 10.28945/3887.
- Alkhowaiter, W.A. (2020), “Digital payment and banking adoption research in Gulf countries: a systematic literature review”, International Journal of Information Management, Vol. 53, pp. 1-17, doi: 10.1016/j.ijinfomgt.2020.102102.
- Alkurdi, A., Hamad, A., Thneibat, H. and Elmarzouky, M. (2021), “Ownership structure’s effect on financial performance: an empirical analysis of Jordanian listed firms”, Cogent Business and Management, Vol. 8 No. 1, 1939930, doi: 10.1080/23311975.2021.1939930.
- Almarashdeh, I. (2018), “An overview of technology evolution: investigating the factors influencing nonbitcoins users to adopt bitcoins as online payment transaction method”, Journal of Theoretical and Applied Information Technology, Vol. 96 No. 13, pp. 3984-3993.
- Alodat, A.Y., Salleh, Z., Hashim, H.A. and Sulong, F. (2022), “Corporate governance and firm performance: empirical evidence from Jordan”, Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 20 No. 5, pp. 866-896, doi: 10.1108/jfra-12-2020-0361.
- Alshirah, M.H., Alfawareh, F.S., Alshira’h, A.F., Al-Eitan, G., Bani-Khalid, T. and Alsqour, M.D. (2022), “Do corporate governance and gender diversity matter in firm performance (ROE)? Empirical evidence from Jordan”, Economies, Vol. 10 No. 4, pp. 1-21, doi: 10.3390/economies10040084.
- Aluchna, M. and Kaminski, B. (2017), “Ownership structure and company performance: a panel study from Poland”, Baltic Journal of Management, Vol. 12 No. 4, pp. 485-502, doi: 10.1108/BJM-01-2017-0025.
- Amin, A.A. and Hamdan, A.M. (2018), “Evaluating the effect of ownership structure on firm performance: evidence from Saudi Arabian listed companies”, Journal of Economic Cooperation and Development, Vol. 39 No. 3, pp. 65-92.

- Amoako-Tuffour, M., Frempong, A.B. and Manu, D. (2022), "Ownership structure and performance of listed banks in Ghana", Open Journal of Business and Management, Vol. 10 No. 2, pp. 882-913, doi: 10.4236/ojbm.2022.102049.
- Andrea Birigozzi , Cristina De Silva , Prabesh Luitel (2025) , Digital payments and GDP growth: A behavioural quantitative analysis, Research in International Business and Finance 75 ,pp1-18, <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2025.102768>.
- Antioco, M., Kleijnen, M., 2010. Consumer adoption of technological innovations: effects of psychological and functional barriers in a lack of content versus a presence of content situation. Eur. J. Mark. 44, 1700–1724. <https://doi.org/10.1108/03090561011079846>.
- Ardiansah, M., Chariri, A., Rahardja, S., & Udin, U. (2020). The effect of electronic payments security on e-commerce consumer perception: An extended model of technology acceptance. Management Science Letters, 10(7), 1473–1480.
- Arena, C., Catuogno, S. and Naciti, V. (2023), "Governing FinTech for performance: the monitoring role of female independent directors", European Journal of Innovation Management, Vol. 26 No. 7, pp. 591-610, doi: 10.1108/ejim-11-2022-0621.
- Arif, I., Aslam, W., Hwang, Y., 2020. Barriers in adoption of internet banking: a structural equation modeling - neural network approach. Technol. Soc. 61, 101231 <https://doi.org/10.1016/J.TECHSOC.2020.101231>.
- Arner, D.W., Buckley, R.P., Zetsche, D.A. and Veidt, R. (2020), "Sustainability, FinTech and financial inclusion", European Business Organization Law Review, Vol. 21 No. 1, pp. 7-35.
- Arvidsson, N. and Markendahl, J. (2014), International Cashless Society Roundtable (ICSR), Stockholm, Sweden.
- Aslam, E. and Haron, R. (2021), "Corporate governance and banking performance: the mediating role of intellectual capital among OIC countries", Corporate Governance, Vol. 21 No. 1, pp. 111-136, doi: 10.1108/cg-08-2020-0312.
- Asmild, M., Kronborg, D., Mahbub, T. and Matthews, K. (2021), "Inefficiency patterns in familyowned banks in Bangladesh", Journal of Economic Studies, Vol. 49 No. 1, pp. 198 212, doi: 10.1108/JES06-2020-0286.
- Aurazo, J. and Vega, M. (2021), "Why people use digital payments: evidence from micro data in Peru", Latin American Journal of

- Central Banking, Vol. 2 No. 4, pp. 100-130, doi: 10.1016/j.latchb.2021. 100044.
- Awais, A., Abdul , A., & Muneeb, M. (2019). Electronic payment system: A complete guide. Journal of Multidisciplinary Sciences, 1(2).
- Baines, J. and Hager, S.B. (2022), "From passive owners to planet savers? Asset managers, carbon majors and the limits of sustainable finance", Competition & Change, Vol. 27 Nos 3/4, pp. 1-23, doi: 10.1177/10245294221130432.
- Bank, W., 2021. Considerations and Lessons for the Development and Implementation of Fast Payment Systems. World Bank Fast Payments Toolkit, [https://fastpayments.worldbank.org/sites/default/files/202111/Fast%20Payment%20Flagship_Final_Nov%201.pdf].
- Ben Bouheni, F., Tewari, M., Sidaoui, M. and Hasnaoui, A. (2023), "An econometric understanding of Fintech and operating performance", Review of Accounting and Finance, Vol. 22 No. 3, pp. 329-352, doi: 10.1108/raf-10-2022-0290.
- Ben Slama Zouari, S. and Boulila Taktak, N. (2014), "Ownership structure and financial performance in Islamic banks: does bank ownership matter?", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 7 No. 2, pp. 146-160, doi: 10.1108/imefm-01-2013-0002.
- Bentivogli, C. and Mirenda, L. (2017), "Foreign ownership and performance: evidence from Italian firms", International Journal of the Economics of Business, Vol. 24 No. 3, pp. 251-273.
- Better Than Cash Alliance (2024), "Define digital payments", available at: www.betterthancash.org/define-digital-payments
- Bezhovski, Z. (2016). The Future of the Mobile Payment as Electronic Payment System. European Journal of Business and Management, 8(8).
- Bhatia, S. and Srivastava, A. (2017), "Do promoter holding and Corporate Performance exhibit endogenous relationship? An analysis from emerging market of India", Management and Labour Studies, Vol. 42 No. 2, pp. 107-119, doi: 10.1177/0258042x17714073.
- Bhuiyan, M.R.I., Akter, M.S. and Islam, S. (2024), "How does digital payment transform society as a cashless society? An empirical study in the developing economy", Journal of Science and

- Technology Policy Management, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print, doi: 10.1108/jstpm-10- 2023-0170.
- Bhuiyan, M.R.I., Akter, M.S. and Islam, S. (2024), "How does digital payment transform society as a cashless society? An empirical study in the developing economy", Journal of Science Technology Policy Management, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print, doi: 10.1108/jstpm-10-2023-0170.
- Bhuiyan, M.R.I., Akter, M.S. and Islam, S. (2024), "How does digital payment transform society as a cashless society? An empirical study in the developing economy", Journal of Science and Technology Policy Management, doi: 10.1108/JSTPM-10-2023-0170.
- Boachie, C. (2023), "Corporate governance and financial performance of banks in Ghana: the moderating role of ownership structure", International Journal of Emerging Markets, Vol. 18 No. 3, pp. 607-632, doi: 10.1108/ijoem-09-2020-1146.
- Brammer, S. and Pavelin, S. (2006), "Voluntary environmental disclosures by large U.K. companies", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 33 Nos 7-8, pp. 1168-1188, doi: 10.1111/j.1468- 5957.2006.00598.x.
- Buchak, G., Matvos, G., Piskorski, T. and Seru, A. (2018), "FinTech, regulatory arbitrage, and the rise of shadow banks", Journal of Financial Economics, Vol. 130 No. 3, pp. 53-483, doi: 10.1016/j.jfineco.2018.03.011.
- Buckley, R.P. and Webster, S. (2016), "FinTech in developing countries: charting new customer journeys", Journal of Financial Transformation, Vol. 44, pp. 1-19.
- Business Wire (2021), "Digital payments global market report 2021: Covid-19 growth and change to 2030- ResearchAndMarkets.Com. ResearchAndMarkets.Com", available at: <https://www.businesswire.com/news/home/20211210005502/en/Digital-Payments-Global-Market-Report-2021-COVID-19-Growth-and-Change-to-2030—ResearchAndMarkets.com>
- Carbo-Valverde, ´ S., Cuadros-Solas, P. J., Rodríguez-Fern´andez, F., & Ey. (2020). The effect of banks' IT investments on the digitalization of their customers. Global Policy, 11, 9–17.
- Carton, F. and Hedman, J. (2013), Proceedings: Second International Cashless Society Roundtable (ICSR), Copenhagen Finance IT

- Region, available at: <https://research.cbs.dk/en/publications/4b8fbcd8-df46-4907-823f-f08759b3cadf>.
- Chakraborty, D., Siddiqui, A., Siddiqui, M., Rana, N.P. and Dash, G. (2022), "Mobile payment apps filling value gaps: integrating consumption values with initial trust and customer involvement", Journal of Retailing and Consumer Services, Vol. 66, pp. 1-16, doi: 10.1016/j.jretconser.2022.102946.
- Chakraborty, S., & Mitra, D. (2018). A study on consumers adoption intention for digital wallets in India. International Journal on Customer Relations, 6(1), 38–57.
- Che, L. and Langli, J.C. (2015), "Governance structure and firm performance in private family firms", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 42 Nos 9-10, pp. 1216-1250, doi: 10.1111/jbfa.12170.
- Chen, P.-W., Jiang, B.-S., & Wang, C.-H. (2017). Blockchain-based payment collection supervision system using pervasive Bitcoin digital wallet. In 2017 IEEE 13th international conference on wireless and mobile computing, networking and communications (WiMob).
- Chen, X., You, X. and Chang, V. (2021), "FinTech and commercial banks' performance in China: a leap forward or survival of the fittest?", Technological Forecasting and Social Change, Vol. 166, pp. 1-12, doi: 10.1016/j.techfore.2021.120645.
- Claessens, S., Djankov, S., Fan, J.P.H. and Lang, L.H.P. (2002), "Disentangling the incentive and entrenchment effects of large shareholders", The Journal of Finance, Vol. 57 No. 6, pp. 2741-2771.
- Coffie, C.P.K., Hongjiang, Z., Mensah, I.A., Kiconco, R. and Simon, A.E.O. (2021), "Determinants of FinTech payment services diffusion by SMEs in Sub-Saharan Africa: evidence from Ghana", Information Technology for Development, Vol. 27 No. 3, pp. 539-560, doi: 10.1080/02681102.2020.1840324.
- Cuadros-Solas, P.J., Cubillas, E. and Salvador, C. (2023), "Does alternative digital lending affect bank performance? Cross-country and bank-level evidence", International Review of Financial Analysis, Vol. 90, 102873, doi: 10.1016/j.irfa.2023.102873.
- Das, A., & Das, D. (2020). Perception, adoption, and pattern of usage of FinTech services by bank customers: Evidences from Hojai District of Assam. Emerging Economy Studies, 6(1), 7–22.

- Dasilas, A. and Karanovic, G. (2023), "The impact of FinTech firms on bank performance: evidence from the U.K", EuroMed Journal of Business, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print, doi: 10.1108/EMJB-04-2023-0099.
- Dawson, J.F. (2014), "Moderation in management research: what, why, when, and how", Journal of Business and Psychology, Vol. 29 No. 1, pp. 1-19.
- De Andres, P., Gimeno, R. and de Cabo, R.M. (2021), "The gender gap in bank credit access", Journal of Corporate Finance, Vol. 71, 101782.
- Dedrick, J., Gurbaxani, V. and Kraemer, K.L. (2003), "Information technology and economic performance: a critical review of the empirical evidence", ACM Computing Surveys, Vol. 35 No. 1, pp. 1-28.
- DeLone, W.H. and Mclean, E.R. (2003), "The DeLone and McLean model of information systems success: a ten-year update", Journal of Management Information Systems, Vol. 19 No. 4, pp. 9- 30, available at: <https://doi.org/10.1073/pnas.0914199107>
- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., 2022. The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19. The World Bank.
- Din, S.U., Arshad Khan, M., Khan, M.J. and Khan, M.Y. (2022), "Ownership structure and corporate financial performance in an emerging market: a dynamic panel data analysis", International Journal of Emerging Markets, Vol. 17 No. 8, pp. 1973-1997, doi: 10.1108/ijoem-03-2019-0220.
- Divya, K.H., Rahaman, M.S., Aravind, D. and Venkatesh, P. (2023), "Impact of digital payments on selected banks performance", AIP Conference Proceedings, Vol. 2821 No. 1, AIP Publishing, doi: 10.1063/5.0158489.
- Dorfleitner, G., Hornuf, L. and Kreppmeier, J. (2023), "Promise not fulfilled: FinTech, data privacy, and the GDPR", Electronic Markets, Vol. 33 No. 1, pp. 1-29, doi: 10.1007/s12525-023-00622-x.
- Dsender, K.A., Aguilera, R., Lopezpuertas-Lamy, M. and Crespi, R. (2016), "A clash of governance logics: foreign ownership and

- board monitoring”, Strategic Management Journal, Vol. 37 No. 2, pp. 349-369.
- Duong, K.D., Tran, P.M.D. and Pham, H. (2023), “CEO overpower and corporate social responsibility of commercial banks: the moderating role of state ownership”, Cogent Economics & Finance, Vol. 11 No. 1, p. 2171609, doi: 10.1080/23322039.2023.2171609.
- Ediagbonya, V. and Tioluwani, C. (2023), “The role of fintech in driving financial inclusion in developing and emerging markets: issues, challenges and prospects”, Technological Sustainability, Vol. 2 No. 1, pp. 100-119, doi: 10.1108/techs-10-2021-0017.
- El-Chaarani, H., Abraham, R. and Skaf, Y. (2022), “Governance on the financial performance of the banking sector in the MENA (Middle Eastern and North African) region: an immunity test of banks for COVID-19”, Journal of Risk and Financial Management, Vol. 15 No. 2, p. 82, doi: 10.3390/jrfm15020082.
- Elhajjar, S. and Ouaida, F. (2020), “An analysis of factors affecting mobile banking adoption”, International Journal of Bank Marketing, Vol. 38 No. 2, pp. 352-367, doi: 10.1108/IJBM-02-2019-0055.
- Eswaran, K. K. (2019). Consumer perception towards digital payment mode with special reference to digital wallets. Research Explorer, 22.
- Fama, E.F. and Jensen, M.C (1983), “Agency problems and residual claims”, Journal of Law and Economics, Vol. 26, pp. 327-49.
- Farag, H., Mallin, C. and Ow-Yong, K. (2018), “Corporate governance in Islamic banks: new insights for dual board structure and agency relationships”, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Vol. 54 No. 1, pp. 59-77, doi: 10.1016/j.intfin.2017.08.002.
- Ferreira, M.A. and Matos, P. (2008), “The colors of investors’ money: the role of institutional investors around the world”, Journal of Financial Economics, Vol. 88 No. 3, pp. 499-533, doi: 10.1016/j.jfineco.2007.07.003.
- FinConet, I. F. (2016). Online and mobile payments: Supervisory challenges to mitigate security risks.
- Franciska, M., & Sahayaselvi, S. (2017, October). An Overview On Digital Payments. International Journal of Research, 4(13) .
- Frank, B.P. and Binaebi, B. (2019). “Electronic payment systems implementation and the performance of commercial banks in

- Nigeria”, European Journal of Business and Management Research, Vol. 4 No. 5, pp. 1-5.
- Gerber, N., Gerber, P. and Volkamer, M. (2018), “Explaining the privacy paradox: a systematic review of literature investigating privacy attitude and behavior”, Computers and Security, Vol. 77, pp. 226-261, doi: 10.1016/j.cose.2018.04.002.
- Goel, D. (2021), “Mahajan, Marie-Claude. Nadeau, owen. Sperling, stephanie. Yeh new trends in US Consumer digital payments (2021)”, available at: <https://www.mckinsey.com> (accessed 1 January 2023).
- Grant, R.M. (2003), “Strategic planning in a turbulent environment: evidence from the oilmajors”, Strategic Management Journal, Vol. 24, pp. 491-517.
- Gupta, N., Mittal, S., Agarwal, T., Bakhshi, P. and Sahoo, M. (2022), “Ownership concentration and bank performance: evidence from India”, Cogent Economics and Finance, Vol. 10 No. 1, 2114177, doi: 10.1080/23322039.2022.2114177.
- Gupta, S. and Kanungo, R.P. (2022), “Financial inclusion through digitalisation: economic viability for the bottom of the pyramid (BOP) segment”, Journal of Business Research, Vol. 148, pp. 262-276, doi: 10.1016/j.jbusres.2022.04.070.
- Habtoor, O.S. (2020), “The moderating role of ownership concentration on the relationship between board composition and Saudi bank performance”, The Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. 7 No. 10, pp. 675-685, doi: 10.13106/jafeb.2020.vol7.no10.67.
- Hamdan, A. (2018), “Board interlocking and firm performance: the role of foreign ownership in Saudi Arabia”, International Journal of Managerial Finance, Vol. 14 No. 3, pp. 266-281, doi: 10.1108/ijmf-09-2017-0192.
- Hayakawa, K. (2007), “Small sample bias properties of the system GMM estimator in dynamic panel data models”, Economics Letters, Vol. 95 No. 1, pp. 32-38, doi: 10.1016/j.econlet.2006.09.011.
- Hellems, J., Willems, K. and Brengman, M. (2023), “Covid-19 and mobile payment in Belgium: closing the digital divide or just for the young, social, and impulsive?”, Electronic Commerce Research, Vol. 23 No. 3, pp. 1539-1564, doi: 10.1007/s10660-022-09655-4.

- Herwadhak, S.H., Verma, R. and Bilantu, P. (2019), "Drivers of digital payments: a cross country study", RBI Bulletin, Vol. 73 No. 8, pp. 21-33, available at: https://rbi.org.in/Scripts/BS_ViewBulletin.aspx?Id518409
- Hew, J., Leong, L., Tan, G.W., Ooi, K., Lee, V., 2019. The age of mobile social commerce: an artificial neural network analysis on its resistances. Technol. Forecast. Soc. Chang. 144, 311–324. <https://doi.org/10.1016/J.TECHFORE.2017.10.007>
- Hitt, M., Gimeno, J. and Hoskisson, R. (1998), "Current and future research methods in strategic management", Journal of Organizational Research Methods, Vol. 1 No. 1, pp. 6-44, doi: 10.1177/ 109442819800100103.
- Hou, L., Hsueh, S.-C. and Zhang, S. (2021), "Digital payments and households' consumption: a mental accounting interpretation", Emerging Markets Finance and Trade, Vol. 57 No. 7, pp. 2079-2093, doi: 10.1080/1540496x.2021.1887727.
- Huang, S.Y. and Lee, C.J. (2022), "Predicting continuance intention to fintech chatbot", Computers in Human Behavior, Vol. 129, pp. 1-8, doi: 10.1016/j.chb.2021.107027.
- Huebner, J., Fleisch, E. and Ilic, A. (2020), "Assisting mental accounting using smartphones: increasing the salience of credit card transactions helps consumer reduce their spending", Computers in Human Behavior, Vol. 113, 106504, doi: 10.1016/j.chb.2020.106504.
- Hussain Chandio, F., Irani, Z., Abbasi, M.S. and Nizamani, H.A. (2013), "Acceptance of online banking information systems: an empirical case in a developing economy", Behaviour and Information Technology, Vol. 32 No. 7, pp. 668-680, doi: 10.1080/0144929x.2013.
- Hussien, M.E., Alam, M.M., Murad, M.W. and Wahid, A. (2019), "The performance of Islamic banks during the 2008 global financial crisis: evidence from the Gulf cooperation council countries", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 10 No. 3, pp. 407-420, doi: 10.1108/ jiabr-01-2017-0011.
- Hutchinson, M., Daly, J., Usher, K. and Jackson, D. (2015), "Leadership when there are no easy answers: applying leader moral courage to wicked problems", Journal of Clinical Nursing, Vol. 24 Nos 21/22, pp. 3021-3023, doi: 10.1111/jocn.12968.

- Infosys. (2019). The future of digital payments. International Journal of Research, 4(13).
- Ittner, C.D., Larcker, D.F. and Rajan, M.V. (1997), "The choice of performance measures in annual bonus contracts", The Accounting Review, Vol. 72 No. 2, pp. 231-255.
- Iwasaki, I. and Mizobata, S. (2018), "Post-privatization ownership and firm performance: a large metaanalysis of the transition literature", Annals of Public and Cooperative Economics, Vol. 89 No. 2, pp. 263-322.
- Iwasaki, I., Ma, X. and Mizobata, S. (2022), "Ownership structure and firm performance in emerging markets: a comparative meta-analysis of East European E.U. member states, Russia and China", Economic Systems, Vol. 46 No. 2, 100945, doi: 10.1016/j.ecosys.2022.100945.
- Jaspers, E.D. and Pearson, E. (2022), "Consumers' acceptance of domestic Internet-of-Things: the role of trust and privacy concerns", Journal of Business Research, Vol. 142, pp. 255-265, doi: 10.1016/j.jbusres.2021.12.043.
- Jensen, M.C. (1993), "The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems", The Journal of Finance, Vol. 48 No. 3, pp. 831-880, doi: 10.2307/2329018.
- John, K., De Masi, S. and Paci, A. (2016), "Corporate governance in banks", Corporate Governance: An International Review, Vol. 24 No. 3, pp. 303-321
- Johnson, V. L., Kiser, A., Washington, R., & Torres, R. (2018). Limitations to the rapid adoption of M-payment services: Understanding the impact of privacy risk on MPayment services. Computers in Human Behavior, 79, 111–122.
- Kajol, K., Singh, R. and Paul, J. (2022), "Adoption of digital financial transactions: a review of literature and future research agenda", Technological Forecasting and Social Change, Vol. 184, doi:10.1016/J.TECHFORE.2022.121991.
- Kamboj, S., Matharu, M. and Shukla, Y. (2024), "Examining the effect of perceived risk, self-efficacy and individual differences on consumer intention to use contactless mobile payment services", Journal of Science and Technology Policy Management, doi: 10.1108/JSTPM-05-2023-0073/.
- Karsen, M., Chandra, Y. U., & Juwitasary, H. (2019). Technological factors of mobile payment: A systematic literature review. Procedia Computer Science, 157, 489–498

- Kassem, Z.A.A. (2023), "The impact of fintech and RegTech on enhancing operational performance of banks in Egypt: exploring the opportunities and challenges", Navigating the Intersection of Business, Sustainability and Technology, pp. 227-249, doi: 10.1007/978-981-99-8572-2-11.
- Kaur, P., Dhir, A., Singh, N., Sahu, G., Almotairi, M., 2020. An innovation resistance theory perspective on mobile payment solutions. J. Retail. Consum. Serv. 55, 102059 <https://doi.org/10.1016/J.JRETCONSER.2020.102059>.
- Kavitha, M., & Kumar, K. S. (2018). A study on digital payments system with perspective of customer's adoption. Eurasian Journal of Analytical Chemistry, 13(1), 189–200.
- Kharrat, H., Trichilli, Y. and Abbes, B. (2024), "Relationship between FinTech index and bank's performance: a comparative study between Islamic and conventional banks in the MENA region", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 15 No. 1, pp. 172-195, doi: 10.1108/jiabr-03-2022-0081.
- Kirimi, P.N., Kariuki, S.N. and Ocharo, K.N. (2022), "Ownership structure and financial performance: evidence from Kenyan commercial banks", Plos One, Vol. 17 No. 5, p. e0268301.
- Klapper, L. and Singer, D. (2014), "The opportunities of digitizing payments", World Bank Group, available at: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/188451468336589650/the-opportunities-of-digitizing-payments>
- Kushwah, S., Dhir, A., Sagar, M., 2019. Understanding consumer resistance to the consumption of organic food. A study of ethical consumption, purchasing, and choice behaviour. Food Qual. Prefer. 77, 1–14. <https://doi.org/10.1016/J.FOODQUAL.2019.04.003>.
- Le, X.C. (2022), "The diffusion of mobile QR-code payment: an empirical evaluation for a pandemic", Asia-Pacific Journal of Business Administration, Vol. 14 No. 4, pp. 617-636, doi: 10.1108/apjba-07-2021-0329.
- Ledhem, M.A. and Mekidiche, M. (2021), "Islamic finance and economic growth nexus: empirical evidence from Southeast Asia using dynamic panel one-step system GMM analysis", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 12 No. 8, pp. 1165-1180, doi: 10.1108/jiabr-03-2021-0107.

- Lee, C.-C., Li, X., Yu, C.-H. and Zhao, J. (2021), "Does fintech innovation improve bank efficiency? Evidence from China's banking industry", *International Review of Economics & Finance*, Vol. 74, pp. 468-483.
- Lee, I. and Shin, Y.J. (2018), "FinTech: ecosystem, business models, investment decisions, and challenges", *Business Horizons*, Vol. 61 No. 1, pp. 35-46.
- Lehmann, E. and Weigand, J. (2000), "Does the governed corporation perform better? Governance structures and corporate performance in Germany", *European Finance Review*, Vol. 4 No. 2, pp. 157-195, doi: 10.1023/a:1009896709767.
- Leong, L.Y., Hew, T.S., Ooi, K.B., Wei, J., 2020. Predicting mobile wallet resistance: a two-staged structural equation modeling-artificial neural network approach. *Int. J. Inf. Manag.* 51, 102047 <https://doi.org/10.1016/J.IJINFOMGT.2019.102047>
- Li, K., Lu, L., Mittoo, U.R. and Zhang, Z. (2015), "Board independence, ownership concentration and corporate performance—Chinese evidence", *International Review of Financial Analysis*, Vol. 41 No. 10, pp. 162-175, doi: 10.1016/j.irfa.2015.05.024.
- Lian, J.W., Yen, D.C., 2014. Online shopping drivers and barriers for older adults: age and gender differences. *Comput. Hum. Behav.* 37, 133–143. <https://doi.org/10.1016/J.CHB.2014.04.028>.
- Liébana-Cabanillas, F., Kalinic, Z., Muñoz-Leiva, F. and Higuera-Castillo, E. (2024), "Biometric m-payment systems: a multi-analytical approach to determining use intention", *Information and Management*, Vol. 61 No. 2, p. 103907, doi: 10.1016/j.im.2023.103907.
- Lin, Y.R. and Fu, X.M. (2017), "Does institutional ownership influence firm performance? Evidence from China", *International Review of Economics and Finance*, Vol. 49, pp. 17-57, doi: 10.1016/j.iref.2017.01.021.
- Liu, J.J., Li, X.R. and Wang, S.Y. (2020), "What have we learnt from 10 years of fintech research? A scientometric analysis", *Technological Forecasting and Social Change*, Vol. 155, 120022.
- Loh, X.-M., Lee, V.-H., Hew, T.-S. and Lin, B. (2022), "The cognitive-affective nexus on mobile payment continuance intention during the COVID-19 pandemic", *International Journal of Bank Marketing*, Vol. 40 No. 5, pp. 939-959, doi: 10.1108/ijbm-06-2021-0257.

- Love, I. and Rachinsky, A. (2015), "Corporate governance and bank performance in emerging markets: evidence from Russia and Ukraine", *Emerging Markets Finance and Trade*, Vol. 51 No. sup2, pp. S101-S121, doi: 10.1080/1540496x.2014.998945.
- Ma, L., Lee, C.S., 2018. Understanding the barriers to the use of MOOCs in a developing country: an innovation resistance perspective. *J. Educ. Comput. Res.* <https://doi.org/10.1145/3134271.3134274>.
- Madison, K., Holt, D.T., Kellermanns, F.W. and Ranft, A. (2016), "Viewing family firm behaviour and governance through the lens of agency and stewardship theories", *Family Business Review*, Vol. 29 No. 1, pp. 65-93.
- Masulis, R.W., Wang, C. and Xie, F. (2012), "Globalising the boardroom—the effect of foreign directors on corporate governance and firm performance", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 53 No. 3, pp. 527-554.
- Mateev, M., Tariq, M. and Sahyouni, A. (2021), "Competition, capital growth and risk-taking in emerging markets: policy implications for banking sector stability during COVID-19 pandemic", *PLoS ONE*, Vol. 16 No. 4, pp. 1-5, doi: 10.1371/journal.pone.0253803.
- Merello, P., Barbera, A. and De la Poza, E. (2022), "Is the sustainability profile of FinTech companies a key driver of their value?", *Technological Forecasting and Social Change*, Vol. 174, 121290.
- Minh Ha, N., Do, B.N. and Ngo, T.T. (2022), "The impact of family ownership on firm performance: a study on Vietnam", *Cogent Economics & Finance*, Vol. 10 No. 1, p. 2038417
- Moghavvemi, S., Mei, T.X., Phoong, S.W. and Phoong, S.Y. (2021), "Drivers and barriers of mobile payment adoption: Malaysian merchants' perspective", *Journal of Retailing and Consumer Services*, Vol. 59, 102364, doi: 10.1016/j.jretconser.2020.102364.
- Mollah, S., Hassan, M.K., Al Farooque, O. and Mobarek, A. (2017), "The governance, risk-taking, and performance of Islamic banks", *Journal of Financial Services Research*, Vol. 51 No. 2, pp. 195-219, doi: 10.1007/s10693-016-0245-2.
- Munikrishnan, U.T., Mamun, A.A., Xin, N.K.S., Chian, H.S. and Naznen, F. (2024), "Modelling the intention and adoption of cashless payment methods among the young adults in Malaysia",

- Journal of Science and Technology Policy Management, Vol. 15 No. 2, pp. 374-395, doi: 10.1108/JSTPM-04-2022-0077.
- Murunga, D. (2018), "Effect of mobile-based lending platform on non-performing loans in commercial banks in Nakuru Town, Kenya", Doctoral dissertation, JKUAT-COHRED).
- Musa, A., Khan, H.U. and AlShare, K.A. (2015), "Factors influence consumers' adoption of mobile payment devices in Qatar", International Journal of Mobile Communications, Vol. 13 No. 6, pp. 670-689, doi: 10.1504/ijmc.2015.072100.
- Nam, H.J., Bilgin, M.H. and Ryu, D. (2024), "Firm value, ownership structure, and strategic approaches to ESG activities", Eurasian Business Review, Vol. 14, pp. 1-40, doi: 10.1007/s40821-024-00252-z.
- Narayan, S. and Sahminan, S. (2018), "Has FinTech influenced Indonesia's exchange rate and inflation?", Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 21 No. 2, pp. 177-190, doi: 10.21098/bemp.v21i2.966.
- Orji, A., Ogbuabor, J.E., Okon, A.N. and Anthony-Orji, O.I. (2018), "Electronic banking innovations and selected banks performance in Nigeria", The Economics and Finance Letters, Vol. 5 No. 2, pp. 46-57, doi: 10.18488/journal.29.2018.52.46.57.
- Pal, A., Herath, T., De', R. and Rao, H.R. (2020), "Contextual facilitators and barriers influencing the continued use of mobile payment services in a developing country: insights from adopters in India", Information Technology for Development, Vol. 26 No. 2, pp. 394-420, doi: 10.1080/02681102.2019.1701969.
- Park, H.Y., Chae, S.J. and Cho, M.K. (2016), "Controlling shareholders' ownership structure, foreign investors' monitoring, and investment efficiency", Investment Management and Financial Innovations, Vol. 13 No. 3, pp. 159-170, doi: 10.21511/imfi.13(3-1).2016.02.
- Perea-Khalifi, D., Irimia-Diéguez, A.I. and Palos-Sánchez, P. (2024), "Exploring the determinants of the user experience in P2P payment systems in Spain: a text mining approach", Financial Innovation, Vol. 10 No. 1, pp. 1-32, doi: 10.1186/s40854-023-00496-0.
- Phan, D., Narayan, P.K., Rahman, R.E. and Hutabarat, A.R. (2019), "Do financial technology firms influence bank performance?", Pacific-Basin Finance Journal, Vol. 62, pp. 102-118, doi: 10.1016/j.pacfin.2019.101210.

- Rahman, S. U., Nguyen-Viet, B., Nguyen, Y.T.H. and Kamran, S. (2024), "Promoting fintech: driving developing country consumers' mobile wallet use through gamification and trust", International Journal of Bank Marketing, Vol. 42 No. 5, doi: 10.1108/IJBM-01-2023-0033.
- Ram, S., Sheth, J.N., 1989. Consumer resistance to innovations: the marketing problem and its solutions. J. Consum. Mark. 6, 5. <https://doi.org/10.1108/EUM0000000002542/FULL/HTML>.
- Ramayanti, R., Rachmawati, N.A., Azhar, Z., Nik Azman, N.H., 2024. Exploring intention and actual use in digital payments: A systematic review and roadmap for future research. Comput. Hum. Behav. Rep. 13, 100348.
- Randoy, T. and Goel, S. (2003), "Ownership structure, founder leadership, and performance in Norwegian SMEs: implications for financing entrepreneurial opportunities", Journal of Business Venturing, Vol. 18 No. 5, pp. 619-637, doi: 10.1016/s0883-9026(03)00013-2.
- Rashid, M.H.U., Zobair, S.A.M., Chowdhury, M.A.I. and Islam, A. (2020), "Corporate governance and banks' productivity: evidence from the banking industry in Bangladesh", Business Research, Vol. 13 No. 2, pp. 615-637, doi: 10.1007/s40685-020-00109-x.
- Rashid, M.M. (2020), "Ownership structure and firm performance: the mediating role of board characteristics", Corporate Governance, Vol. 20 No. 4, pp. 719-737, doi: 10.1108/cg-02- 2019-0056.
- Rathore, H. S. (2016). Adoption of digital wallet by consumers. BVIMSR's journal of management research, 8(1), 69.
- Research&Markets. (2019). Mobile Payment Services 2019 - A Survey of the Development of Global Mobile Payments in both Emerging and Developed Markets. Consulté le 12/01/2021, sur.
- Ripain, N. and Ahmad, N.W. (2018), "Financial innovation and bank performance: a literature study", Proceeding of the 5th International Conference on Management and Muamalah, pp. 489-493, Bangi: Kuis, available at: <http://conference.kuis.edu.my/icoms>.
- Risman, A., Mulyana, B., Silvatika, B.A., Sulaeman, A.S., 2021. The effect of digital finance on financial stability. Manag. Sci. Lett. 1979-1984.
- Rueter, T. (2020), Will Consumers Stick with Contactless Payments?, available at: <https://chainstoreage.com/> (accessed 3 January 2024).

- Saghi-Zedek, N. (2016), "Product diversification and bank performance: does ownership structure matter?", *Journal of Banking and Finance*, Vol. 71, pp. 154-167, doi: 10.1016/j.jbankfin.2016.05.003
- Saidat, Z., Alrababa'a, A.R. and Seaman, C. (2022), "Family-owned banks in Jordan: do they perform better?", *Journal of Family Business Management*, Vol. 12 No. 4, pp. 637-652, doi: 10.1108/JFBM-11-2021-0.
- Sampat, B., Mogaji, E. and Nguyen, N.P. (2024), "The dark side of FinTech in financial services: a qualitative enquiry into FinTech developers' perspective", *International Journal of Bank Marketing*, Vol. 42 No. 1, pp. 38-65, doi: 10.1108/IJBM-07-2022-0328.
- San Ong, T.S. and Gan, S.S. (2013), "Do family-owned banks perform better? A study of Malaysian banking industry", *Asian Social Science*, Vol. 9 No. 7, pp. 124-135, doi: 10.5539/ass.v9n7p124.
- Scott, S.V., Van Reenen, J. and Zachariadis, M. (2017), "The long-term effect of digital innovation on bank performance: an empirical study of SWIFT adoption in financial services", *Research Policy*, Vol. 46 No. 5, pp. 984-1004, doi: 10.1016/j.respol.2017.03.010.
- Setia-Atmaja, L., Tanewski, G.A. and Skully, M. (2009), "The role of dividends, debt and board structure in the governance of family-controlled firms", *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol. 36 Nos 7-8, pp. 863-898, doi: 10.1111/j.1468-5957.2009.02151.x.
- Shaikh, A.A., Glavee-Geob, R. and Karjaluoja, H. (2017), "Exploring the nexus between financial sector reforms and the emergence of digital banking culture – evidences from a developing country", *Research in International Business and Finance*, Vol. 42 C, pp. 1030-1039, doi: 10.1016/j.ribaf.2017.07.039.
- Shaikh, I. and Anwar, M. (2023), "Digital bank transactions and performance of the Indian banking sector", *Applied Economics*, Vol. 55 No. 8, pp. 839-852, doi:
- Sheikh, M.F., Shah, S.Z.A. and Akbar, S. (2018), "Firm performance, corporate governance and executive compensation in Pakistan", *Applied Economics*, Vol. 50 No. 18, pp. 2012-2027, doi: 10.1080/00036846.2017.1386277.

- Shleifer, A. and Vishny, R.W. (1997), "A survey of corporate governance", The Journal of Finance, Vol. 52 No. 2, pp. 737-783, doi: 10.2307/2329497.
- Shukla, A., Narayanasamy, S., Ayyalusamy, K. and Pandya, S.K. (2020), "Influence of independent directors on the market risks of Indian banks", Journal of Asia Business Studies, Vol. 15 No. 1, pp. 31-49, doi: 10.1108/jabs-01-2020-0010.
- Siam, A. (2006), "Role of the electronic banking services on the profits of Jordanian banks", American Journal of Applied Sciences, Vol. 3 No. 9, pp. 1546-9239, doi: 10.3844/ajassp.2006.1999.2004.
- Singh, S., & Rana, R. (2017). Study of consumer perception of digital payment mode. Journal of Internet Banking and Commerce, 22(3), 1-14.
- Sohail, S., Rasul, F. and Fatima, U. (2017), "Is internal and external mechanism of governance enriching the performance of the banking sector of Pakistan?", Corporate Governance, Vol. 17 No. 4, pp. 629-642, doi: 10.1108/cg-05-2016-0116.
- Soman, D. and Ahn, H.-K. (2011), "Mental accounting and individual welfare", Perspectives on Framing, pp. 65-92.
- Soto, M. (2009), "System GMM estimation with a small sample", No. 395, Working Papers, Barcelona Graduate School of Economics, available at: <https://ideas.repec.org/p/bge/wpaper/395.html> (accessed 2 May 2024).
- Statista. (2019). Mobile internet usage worldwide - Statistics & Facts. Récupéré sur <https://www.statista.com/topics/779/mobile-internet/>.
- Stulz, R.M. (1999), "Globalisation, corporate finance, and the cost of capital", The Journal of Applied Corporate Finance, Vol. 12 No. 3, pp. 8-25, doi: 10.1111/j.1745 6622.1999.
- Sujud, H. and Hashem, B. (2017), "Effect of bank innovations on profitability and return on assets (ROA) of commercial banks in Lebanon", International Journal of Economics and Finance, Vol. 9 No. 4, pp. 35-50, doi: 10.5539/ijef.v9n4p35.
- Tang, H. (2019), "Peer-to-peer lenders versus banks: substitutes or complements?", The Review of Financial Studies, Vol. 32 No. 5, pp. 1900-1938, doi: 10.1093/rfs/hhy137.
- Teoh, W. M.-Y., Chong, S. C., Lin, B., & Chua, J. W. (2013). Factors affecting consumers' perception of electronic payment: An empirical analysis. Internet Research, 23, 465-485.

- Tiwari, P., Garg, V., & Singhal, A. (2019). A study of consumer adoption of digital wallet special reference to NCR. In 2019 9th international conference on cloud computing. Data Science & Engineering (Confluence).
- Tomar, S. and Bino, A. (2012), "Corporate governance and bank performance: evidence from Jordanian banking industry", Jordan Journal of Business Administration, Vol. 8 No. 2, pp. 353-372.
- Tosi, H.L., Katz, J.P. and Gomez-Mejia, L.R. (1997), "Disaggregating the agency contract: the effects of monitoring, incentive alignment, and term in office on agent decision making", The Academy of Management Journal, Vol. 40 No. 3, pp. 584-602.
- Tran, D.V., Hassan, M.K. and Houston, R. (2019), "How does listing status affect bank risk? The effects of crisis, market discipline and regulatory pressure on listed and unlisted BHCs", The North American Journal of Economics and Finance, Vol. 49, pp. 85-103.
- Tran, S., Nguyen, D. and Nguyen, L. (2022), "Concentration, capital, and bank stability in emerging and developing countries", Borsa Istanbul Review, Vol. 22 No. 6, pp. 1251-1259, doi: 10.1016/j.bir.2022.08.012.
- Ullah, F., Jiang, P., Shahab, Y., Li, H.X. and Xu, L. (2020), "Block ownership and CEO compensation: does board gender diversity matter?", Applied Economics, Vol. 52 No. 6, pp. 583-597, doi: 10.1080/00036846.2019.1659490.
- Upadhyay, N., Upadhyay, S., Abed, S.S. and Dwivedi, Y.K. (2022), "Consumer adoption of mobile payment services during COVID-19: extending meta-UTAUT with perceived severity and self-efficacy", International Journal of Bank Marketing, Vol. 40 No. 5, pp. 960-991, doi: 10.1108/ijbm-06-2021-0262.
- US-Payments-Forum. (2018). Mobile and Digital Wallets: U.S. Landscape and Strategic Considerations for Merchants and Financial Institutions.
- Vally, K. S., & Divya, K. H. (2018). A study on digital payments in India with perspective of consumer's adoption. International Journal of Pure and Applied Mathematics, 119 (15), 1259–1267.
- Vijayalakshmi, B. and Jayalakshmi, M. (2019), "A study on digital transactions impact on the financial performance of banking sector regarding SBI and ICICI", Journal of Internet Banking and Commerce, Vol. 24 No. 3, pp. 1-13.

- Waheed, A. and Malik, Q.A. (2021), "Institutional ownership board characteristics and firm performance: a contingent theoretical approach", International Journal of Asian Business and Information Management, Vol. 12 No. 2, pp. 1-15, doi: 10.4018/ijabim.20210401.oa1.
- Wang, L.H. and Cao, X.Y. (2022), "Corporate governance, financial innovation and performance: evidence from Taiwan's Banking Industry", International Journal of Financial Studies, Vol. 10 No. 32, pp. 1-17, doi: 10.3390/ijfs10020032.
- Wilko, B., & Chakravorti, S. (2008). Economics of payment cards: A status report. Economic Perspectives.
- Wright, I., 2022. The Countries Most Reliant on Cash in 2022. Merchant Machine, [https://merchantmachine.co.uk/the-countries-most-reliant-on-cash-in-2022.
- Yasser, Q.R. and Mamun, A.A. (2015), "Effects of ownership concentration on firm performance: Pakistani evidence", Journal of Asia Business Studies, Vol. 9 No. 2, pp. 162-176, doi: 10.1108/jabs-07-2014-0047.
- Yeh, C.M. (2019), "Ownership structure and firm performance of listed tourism firms", International Journal of Tourism Research, Vol. 21 No. 2, pp. 165-179, doi: 10.1002/jtr.2250
- Yoo, S. (2017). Blockchain based financial case analysis and its implications. Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship, 11(3), 312–321..
- yStats GmbH & Co. KG (2020), "Global online payment methods 2020 and COVID-19's impact", Business Wire, Vol. 16 No. 6, pp. 1-13.
- Yudaruddin, R. (2023), "Financial technology and performance in Islamic and conventional banks", Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 14 No. 1, pp. 100-116, doi: 10.1108/jiabr-03-2022-0070.
- Zhao, J., Li, X., Yu, C.H., Chen, S. and Lee, C.C. (2022), "Riding the FinTech innovation wave: FinTech, patents and bank performance", Journal of International Money and Finance, Vol. 122, p. 102552, doi: 10.1016/j.jimonfin.2021.102552.

ملحق (١)
البنوك عينة الدراسة

اسم الشركة
بنك قناة السويس شركة مساهمة مصرية
بنك كريدي اجريكول مصر
بنك البركة مصر
المصرف المتحد
بنك فيصل المصري - بالدولار
البنك المصري الخليجي
البنك المصري لتنمية الصادرات
بنك فيصل المصرية بالجنية
بنك قطر الوطني
البنك التجاري الدولي -مصر (سى اى بى)
مصرف أبو ظبي - مصر
بنك التعمير والإسكان